القيادة الرئاسي يواصل نقاشات تصنيف الحوثيين مليشيا إرهابية

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

سبتمبر 2022 | العدد (157)

1967-2022 30 نوفمبر العيد الـ55 للاستقلال

(المالية) تشعل شمعتها الثانية في عدن

- حرب حوثية مستمرة على الاقتصاد والنفط
- النقد الدولي يؤكد حاجة اليمن لتمويل إضافي

مليار دولار دعم لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي

دراسات:

- آثار انهيار صرف الريال على المجتمع
- أحجار البناء والزينة رافد اقتصادي مهم
- أهمية النفط والغاز للموازنة اليمنية

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد- تصدر عن ديوان وزارة المالية الماصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Magzine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

المالية تشعل شمعتها الثانية

عزيزي القارئ.. تطالع الآن بين يديك العدد الأول للسنة الثانية من عمر مجلتنا، وهي مناسبة نثق في هيئة التحرير بأهمية أن نؤكد قبل أن إشعال الشموع استمرار وإنتظام موعد الاصدار الفصلي وتطوير وإثراء المحتوى، في مثل هكذا ظروف فرضتها الحرب التدميرية التي يشهدها الوطن منذ 8 سنوات، واستهدفت بدرجة رئيسية إنهاء مؤسسات الدولة المختلفة وإعاقة أي بودر نهوض لها.

لكننا رغم ذلك في وزارة المالية يمكننا القول أننا نجحنا في تجاوز هذه التداعيات بقيادة وتوجيه حكيميين من ربان سفينة الوزارة معالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك، والذي ندين له بالفضل الأول في أن ترى مجلة (المالية) النور، ناهيك عن الإنجازات الكبيرة المحققة على مختلف أصعدة بناء المالية العامة ورفع الإيرادات غير النفطية وتأسيس قطاعات ومصالح وفروع الوزارة في المحافظات، وكبح جماح الفساد وهدر المال العام وترشيد الإنفاق.

حرصنا في مجلة (المالية) خلال الأعداد الخمسة التي صدرت على تقديم محتوى نوعي يتمثل في نشر دراسات لكاديميين وخبراء اقتصاديين وبذل جهد مضاعف لتقديم تقارير مدعمة بمعلومات محدثة ودقيقة، في وقت مازالت فيه الأرقام متضاربة بين جهة حكومية وأخرى، وكان اهتمام وحرص معالي الوزير بن بريك الدائمان عامل حاسم في تجنيبنا الوقوع في فخ التضارب، بالإضافة إلى متابعته المستمرة وتزويدنا بالموجهات والدعم اللازم لمواصلة مسيرتنا، ولا ننسى شكر كافة قيادات وكوادر ديوان عام وزارة المالية في العاصمة المؤقتة عدن، لجهودهم في إنجاح عمل المجلة وقبل ذلك كتابنا الاعزاء من أكاديميين وخبراء ماليين واقتصاديين وصحفيين نفخر ونحتفي بهم في هذه العجالة.

لن أطيل واترككم مع محتوى هذا العدد الذي تطالعون فيه تغطية فصلية لأنشطة وتحركات قيادة وزارة المالية لحشد الدعم الخارجي والتي أثمرت على اصعدة توقيع تمويل لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي ورفد البنك المركزي بالعملة الصعبة، وكذا تنفيذ برامج لبناء قدرات وزارة المالية وتأهيل كوادرها، وإشادة مختلف المؤسسات المالية والنقدية الدولية والإقليمية بادائها، وكذا ننشر دراسة على تأثير حرب مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران على الاقتصاد والنفط ونضع عين على معاناة المواطن نتيجة تقلب سعر صرف الريال أمام العملات الأجنبية بالإضافة إلى تقرير ومقالات ثرية ومتنوعة.

ختاماً.. في غمرة إحتفائنا بمواصلة الإصدار نؤكد لقارئنا العزيز بثقة بالله أولاً أننا في عامنا الثاني تجاوزنا مخاوف التعثر والتوقف، وبات للمجلة دعمها المؤسسي للإستمرار، لذا فقط انتظرونا في عدد قادم نتمنى أن ينال اعجابكم.

رئيس التحرير

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

العـــدد (157) ديسمبر 2022

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

هيئة التحريـــر

فاروق عبدالسلام

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

المستشار القانوني

د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية

أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة

راسخ بامسلم

ترجمـة

ياسر عبدالغني

رئيس التحرير

وائل شائف ثابت

Chif-in- Editor

Wail Shaif Thabet

التصميم والإخراج

Design & Lay-Out

سلطان عبدالحميد الصالحي

Sultan A. Al-Salhi

التسويـق

علي منتصر

+967 777856997

+967 771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

ملف خاص

مـــن منـع العملـة إلـــى إستـهدف النفـط

حرب حوثية مستمرة ضد الاقتصاد اليمني

39

الرئيس يوجه بإلغاء أسماء المبتعثين من أبناء المسؤولين

09

وزير المالية يبحث مع المبعوث الأمريكي المستجدات الاقتصادية

11

تأمين قطاع النفط أولوية كونه أحد الموارد الأساسية لموازنة الدولة

20

اليمن نائباً لرئيس مجموعة العمل المالي لعام 2023

18

كتابـات- دراسات

31 معاذ الصبري

35 أبو بكر الشارحي

27 باسم الشعبي

52 يوسف سعيد

45 بشار الطيب

60 ناظم صالح

1967-2022

30 نوفمبر

العيد الـ55 للاستقلال

بمناسبة الذكرى الـ 55 لعيد الاستقلال المجيد في 30 نوفمبر

تتقدم قيادة وموظفي وزارة المالية الديوان العام

في العاصمة عدن وفروعها في المحافظات

بأحر التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور/ معين عبدالملك سعيد

سائلين المولى تعالى أن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار.

الأستاذ/ سالم صالح بن بريك

وزير المالية

كل عام وأنتم بخير

رأس المال الوطني لن يتعرض لأي أضرار جراء القرار..

خطوات حثيثة لتصنيف الحوثيين مليشيا إرهابية

يواصل مجلس القيادة الرئاسي ومجلس الوزراء خطواتهم الحثيثة لتصنيف مليشيا الحوثي المدعومة من إيران جماعة إرهابية، تنفيذا لقرار مجلس الدفاع الوطني، رقم (1) لسنة 2022 بتصنيف مليشيا الحوثي الانقلابية، منظمة ارهابية وفقا لقانون الجرائم والعقوبات، والاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

وبموجب ذلك وجه مجلس الدفاع الوطني، الجهات ذات العلاقة باستكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ القرار، كما حذر الكيانات والافراد الذين يقدمون الدعم والمساعدة، او التسهيلات او اي شكل من اشكال التعاون والتعامل مع هذه الجماعة الارهابية، بأنه سيتم اتخاذ اجراءات وعقوبات صارمة تجاههم.

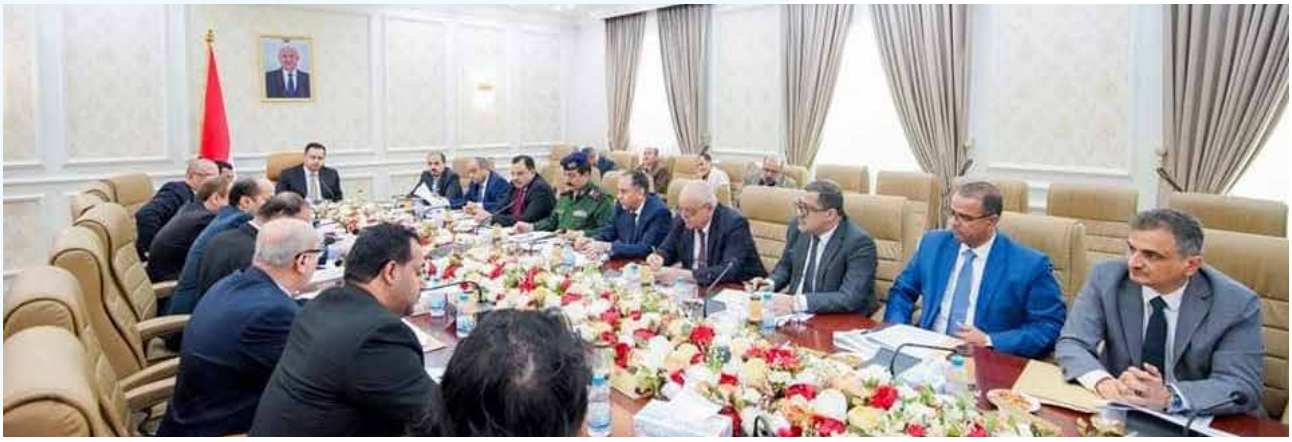

خطوات حكومية

وترأس رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماع مشترك، لوزارتي المالية والتخطيط والتعاون الدولي والبنك المركزي اليمني، لمناقشة الإجراءات التنفيذية المقترحة في الجوانب الاقتصادية والمالية لتنفيذ قرار مجلس الدفاع الوطني بتصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية.

وتداول الاجتماع عدد من الأفكار والمقترحات المطلوب اتخاذها وبما يضمن عدم تأثر المواطنين واوضاعهم الإنسانية في مناطق سيطرة المليشيا الحوثية الإرهابية.. وكلف الوزارات المعنية بالملف الاقتصادي والإنساني والبنك المركزي اليمني بالرفع بمقترحات وتقديمها الى مجلس الوزراء للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وطمأن الاجتماع رأس المال الوطني بعدم تعرضه لأي أضرار جراء القرار، وحرص مجلس القيادة الرئاسي والحكومة على حماية القطاع التجاري والصناعي في مناطق سيطرة المليشيا الحوثية الإرهابية، واتخاذ كل ما يضمن سلاسة تدفق السلع والبضائع.

وقدم وزيري التخطيط والتعاون الدولي واعد باذيب والمالية سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي اليمني، احمد غالب، تقارير عن نتائج مشاركتهم في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، في واشنطن، واللقاءات التي عقدوها على هامش الاجتماعات، والتقييم الإيجابي الدولي لأداء الاقتصاد الوطني، وما يتطلبه ذلك من مواصلة مسار الإصلاحات.

ووجه الدكتور معين عبدالملك، باتخاذ التدابير الفورية لتنفيذ قرارات مجلس الدفاع الوطني ومجلس القيادة الرئاسي خاصة تصنيف مليشيا الحوثي جماعة إرهابية، ووضع البدائل اللازمة لتفادي انعكاسات القرار ذلك على معيشة المواطنين في مناطق سيطرة المليشيا الإرهابية.. مشيرا الى حرص الحكومة وبتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي على عدم تضرر المواطن العادي في مناطق سيطرة المليشيا الإرهابية من هذا القرار.

وأشاد رئيس الوزراء، بنتائج مشاركة اليمن في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، وما نفذته الحكومة من مسار إصلاحات فاعل ساهم في الحفاظ على تماسك الاقتصاد الوطني والانتقال به الى النمو الإيجابي.

اقرار السياسات الإجرائية للتنفيذ في المسارين القانوني والاقتصادي

وأقر مجلس الوزراء في إجتماع استثنائي عقده في العاصمة المؤقتة عدن برئاسة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، الحزمة الأولى من السياسات الإجرائية الحكومية العاجلة في المسارين القانوني والاقتصادي، لتنفيذ قرار مجلس الدفاع الوطني رقم 1 لعام 2022م، بشأن تصنيف مليشيا الحوثي (جماعة إرهابية).

واشتملت السياسات الحكومية المقرة بعد نقاشات مستفيضة من أعضاء المجلس، على الإجراءات التنفيذية لها، والخارطة الزمنية لتطبيق المرحلة الأولى من الإجراءات المقرة.

وتضمنت السياسات الحكومية العاجلة في المسار القانوني عدة نقاط ابرزها، استكمال تحديث القوائم السوداء بالقيادات السياسية والميدانية لمليشيا الحوثي الإرهابية والأشخاص المتعاملين معها، والمنتحلين صفات رسمية في المستويات القيادية للوزارات ورؤساء مؤسسات وجهات حكومية، والمسجلين في قوائم دول وجهات أخرى، والصادر بإدانتهم احكام، والمتورطين في ارتكاب جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الانسان، إضافة الي المشتركين والمتواطئين في استهداف المنشآت الاقتصادية للتصدير وتهديد شركات الملاحة وسرعة احالتها والتعميم بها للمتابعة والملاحقة الجنائية.

كما تضمنت اعداد وتجهيز قوائم سوداء

بالكيانات والشركات المتورطة بتمويل مليشيا الحوثي الإرهابية ودعم أنشطتها، واتخاذ الإجراءات القانونية لتتبع الشبكات المتعاملة مع المليشيا الإرهابية والعاملة خارج اليمن.

وفي المسار الاقتصادي، أكدت السياسات الحكومية العاجلة على تحصيل كافة الإيرادات القانونية والنظامية للدولة في العاصمة المؤقتة عدن، واتخاذ كافة التدابير وفي كافة القطاعات الاقتصادية والايرادية لاستيفاء إيرادات الدولة ورفع مستوى نشاط المؤسسات المختلفة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتامين المنافذ الوطنية ومنع التهريب وتطبيق منظومة القوانين المالية وبصورة دائمة ومستمرة.

ووجه رئيس الوزراء، الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة باتخاذ التدابير الفورية لتنفيذ السياسات الإجرائية، ووضع البدائل اللازمة لتأمين معيشة المواطنين في مناطق سيطرة المليشيا الحوثية الإرهابية، ورفع مستوى التنسيق مع القطاع الخاص الوطني لتخفيف حدة الازمة الإنسانية في مختلف المناطق بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة المليشيا الإرهابية.. مجددا تأكيد حرص الحكومة على اتخاذ تدابير عملية تضمن عدم تأثير قرار تصنيف مليشيا الحوثي منظمة إرهابية على النشاط التجاري والقطاع الخاص الوطني وسلاسة تدفق المواد والسلع الغذائية، بما يحافظ على معيشة وحياة المواطنين في مناطق سيطرة المليشيا الإرهابية.

وعبر الدكتور/ معين عبدالملك، عن ثقة الحكومة والشعب اليمني في وقوف المجتمع الدولي ودعمه لقرارات الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي بتصنيف مليشيا الحوثي (جماعة إرهابية)، بما في ذلك ملاحقة القيادات الحوثية المتورطة في سفك دماء اليمنيين وتهديد الملاحة الدولية والاقتصاد العالمي.. مشددا على ان استكمال انهاء الانقلاب الحوثي واستعادة الدولة وتنفيذ القرارات الدولية الملزمة بات الطريق الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة وتأمين الملاحة الدولية وامدادات الطاقة وحركة التجارة العالمية.

وجدد رئيس الوزراء، ان قرار تصنيف مليشيا الحوثي منظمة إرهابية يستهدف تفكيك بنيتها الإرهابية وحماية المواطنين المتضررين الذين يواجهون السلوك القمعي والانتهاكات المتصاعدة لهذه المليشيا والتي تهدد مصالح اليمنيين والعالم اجمع.

تنسيق مع المحافظات

كما ترأس رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، اجتماع ضم وزراء المالية سالم بن بريك والادارة المحلية حسين الاغبري والنفط والمعادن سعيد الشماسي ومحافظي المحافظات المحررة، خصص لمناقشة تنسيق وتكامل الاجراءات المركزية والمحلية، لتنفيذ قرار مجلس الدفاع الوطني بتصنيف مليشيا الحوثي "جماعة إرهابية"، والإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى المحلي، وفق السياسات الإجرائية الحكومية المقرة من مجلس الوزراء في المسارين القانوني والاقتصادي.

وأكد الاجتماع المنعقد عبر الاتصال المرئي، بمشاركة عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ مأرب، سلطان العرادة، على رفع الجاهزية الأمنية والعسكرية والتواصل الفعال مع القوى السياسية والمكونات المجتمعية في المحافظات لرفع الاستعداد الشعبي، لمؤازرة وإسناد الخيارات الصعبة التي قد تذهب اليها قيادة الدولة والحكومة للتعامل مع هجمات وتهديدات مليشيا الحوثي الإرهابية.. لافتا الى ان استكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانيا بات الخيار الحتمي لتخفيف معاناة الشعب اليمني وحماية الملاحة الدولية والاستقرار الإقليمي والعالمي.. محملا مليشيا الحوثي الإرهابية مسؤولية العواقب الوخيمة المترتبة على تصعيدها الارهابي المدمر بما في ذلك تداعياته على الامدادات الإنسانية المنقذة للحياة، وجهود إحلال السلام.

وشدد على المكاتب التنفيذية في المحافظات الالتزام بالتوجيهات الصادرة من الوزارات فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية الخاصة بتصنيف مليشيا الحوثي " جماعة إرهابية "، ومتابعة مستوى التنفيذ ورفع تقارير دورية عن ذلك.

واستعرض الاجتماع التحديات والصعوبات في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، خاصة في الجوانب الخدمية، وتم التوافق على مجموعة قرارات لحلها وفقا للأولويات القائمة والامكانيات المتاحة وفي مقدمتها الكهرباء والمياه، إضافة الى تصويب العمل الإداري في المحافظات وضبط وتنمية الإيرادات، ومعالجة أسباب القصور في انتظام الخدمات واتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة الفساد أينما وجد.

وفي مستهل الاجتماع نقل رئيس الوزراء الى المحافظين تحيات رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي وتقديرهم لما يبذلونه من جهود في ظل هذه الظروف الاستثنائية.. مؤكدا دعم الحكومة الكامل للسلطات المحلية في اجراءاتها وتقديم كل ما يمكن من اسناد لإنجاح جهودها في تطبيع الأوضاع وتحسين الخدمات وبما يتناسب مع خصوصية كل محافظة واحتياجات مواطنيها الملحة.

ووضع الدكتور/ معين عبدالملك، المحافظين امام صورة شاملة عن الأوضاع الراهنة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والخدمية، والمتغيرات المستجدة وما تتطلبه من جهود استثنائية للتعامل معها واهمية تنسيق وتكامل الجهود لتحقيق ذلك.. مشيرا الى أن الدولة والحكومة وضعت جملة من الاجراءات و الخيارات للتعامل مع الاعتداءات الإرهابية المتكررة لمليشيا الحوثي وداعميها من النظام الإيراني على المنشآت النفطية ومقدرات الوطن والشعب اليمني.. مشددا على ضرورة عدم التغافل عن معركة اليمن والعرب الأساسية والمصيرية ضد مليشيا الحوثي الإرهابية واستكمال انهاء الانقلاب واستعادة الدولة.

وأكد ان أولوية الدولة والحكومة التي ستحدد كافة المسارات الاخرى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والامنية هي تأمين تصدير النفط و تأمين حياة ومعيشة المواطنين وتلبيه احتياجاتهم والحفاظ على الحد الادنى من الحقوق والخدمات.. لافتا الى ان الاعتداء على موانئ ومنشئات النفط في جوهره اعلان حرب مفتوحة من مليشيا الحوثي الإرهابية والذي لن تتوقف اثاره على المؤسسات الاقتصادية الوطنية وحياة ومعيشة المواطنين، بل تطال جهود السلام وامن واستقرار المنطقة وامدادات الطاقة وحرية الملاحة الدولية والتجارة العالمية.

وجدد التزام الدولة والحكومة بالدفاع عن المصالح والمنشآت السيادية الوطنية، وتأمين الخدمات الاساسية وسبل العيش، والحد من تداعيات الاستهداف الإرهابي المنهج للقطاع النفطي والمنشآت المدنية.

وأشاد رئيس الوزراء بالدور المحوري الذي تلعبه السلطات المحلية في هذا الظرف الاستثنائي، ودعم الحكومة لقيام المحافظين بمسؤولياتهم والرقابة على اعمالهم .. موجها بالاستمرار في إعادة بناء مؤسسات الدولة وتفعيل عملها باعتبار ذلك عامل أساسي لتضييق هامش الفساد وبما ينعكس على تحسين وضع المواطنين والخدمات.. وقال أن "العمل ومواجهة التحديات الصعبة، لن يتم الا وفق خيارات الدولة وفي اطار مؤسساتها، وينبغي ان يكون هناك اهداف واضحة ومحددة امام السلطات المحلية لتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم".

وتحدث وزير الدولة محافظ عدن ومحافظو المحافظات، حول جهود السلطات المحلية للقيام بواجباتها والتحديات التي تواجهها والرؤى والأفكار لتعزيز التعاون والتنسيق المركزي والمحلي لتجاوزها، إضافة الى الأوضاع في كل محافظة واحتياجاتها ذات الأولوية.. مؤكدين الالتزام بالتوجيهات الصادرة حول الإجراءات المطلوبة لتنفيذ قرار تصنيف مليشيا الحوثي "جماعة إرهابية"، والمسؤولية الجماعية في تنفيذ السياسات الإجرائية في المسارين القانوني والاقتصادي.

التوقيع على اتفاق بقيمة مليار دولار بين اليمن وصندوق النقد العربي

وقعت الجمهورية اليمنية مع صندوق النقد العربي، اتفاقاً لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي الشامل لليمن بقيمة مليار دولار.

وقع الاتفاق وزير المالية سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب المعبقي، والمدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن الحميدي، بحضور وزير المالية السعودي محمد الجدعان، وسفير المملكة المشرف العام للبرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن محمد آل جابر.

ويهدف البرنامج إلى إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في اليمن، وتعزيز وضعية المالية العامة والموقف الخارجي للدولة، وإعادة بناء مؤسساتها وتعزيز حوكمتها وشفافيتها، بُغية تهيئة البيئة الاقتصادية الكلية لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وخلق فرص العمل، بما يؤدي إلى وضع الاقتصاد اليمني في مسار أكثر استدامة، ويدفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُخفّف من معدلات البطالة والفقر.

وأكد وزير المالية سالم بن بريك، في مؤتمر صحفي عقب التوقيع، أهمية هذا البرنامج في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في المصفوفة، ورفع وحشد الموارد وبناء القدرات في المالية أو البنك المركزي، كما انه يساهم في رفع الايرادات النفطية وغير النفطية، وهو ما سينعكس على الاقتصادي اليمني وتحسين معيشة المواطن اليمني.

ولفت بن بريك إلى ما تعرضت له موانئ تصدير النفط من هجوم إرهابي من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية، والذي تسبب في فقدان الكثير من الإيرادات.

وأشار وزير المالية إلى ان صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية في اليمن انعكست سلبا على المواطن، موضحا بان هذه الوديعة والبرنامج جاءا في وقتهما لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية والايرادية باليمن، وانعاش الاقتصاد الوطني مثمنا ما تقدمه السعودية لليمن من دعم سخي في مختلف المجالات.

من جانبه أوضح رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عبدالرحمن الحميدي، اهمية الاتفاق في تعزيز الإصلاحات الاقتصادية واعادة بناء المؤسسات المالية والنقدية باليمن، وتعزيز وتقوية أطر الحوكمة والشفافية، وضمان حزمة متنوعة في مجالات الإصلاحات المالية والاقتصادية، وابرزها زيادة الإيرادات، وتخفيف معدلات البطالة الفقر، ورفع مستوى معيشة المواطن اليمني.

الى أكد محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب ان البرنامج مدعوم من المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، لافتا إلى انه تم استكمال التوقيع على البرنامج وآلياته، وسيتم الانتقال بعدها لمناقشة الجوانب القانونية في اتفاقية الوديعة قريبا.

لدى ترؤسه جانباً من جلسة مجلس الوزراء..

الرئيس يوجه بإلغاء أسماء المبتعثين من أبناء المسؤولين

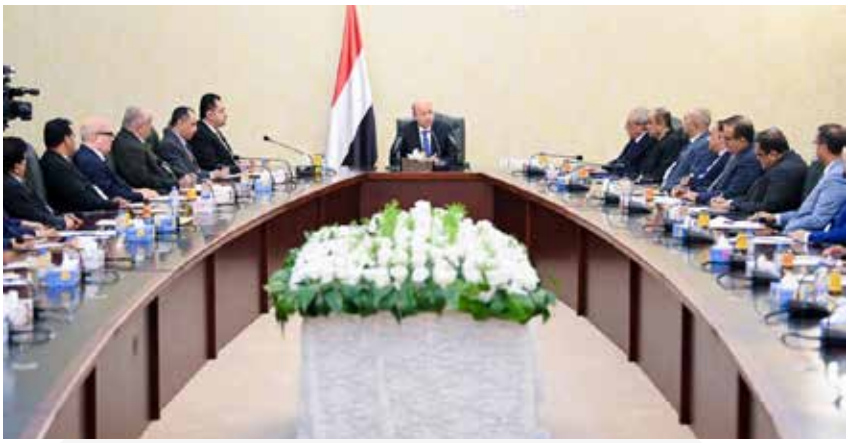

رأس فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في قصر معاشيق، جانبا من جلسة مجلس الوزراء وذلك بحضور رئيس الحكومة الدكتور معين عبدالملك، ومدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

وفي الاجتماع حث رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة على مضاعفة الجهود المنسقة بين مختلف اجهزتها المعنية، وحشد الموارد اللازمة لخدمة معركة اليمنيين من اجل استعادة مؤسسات الدولة وانهاء انقلاب الميليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني.

كما حث الحكومة على مواصلة اجراءاتها لتنفيذ قرار مجلس الدفاع الوطني بتصنيف الميليشيات الحوثية منظمة ارهابية، والعمل على احتواء التداعيات الكارثية لاعتداءاتها المنهجة على القطاع النفطي، والمنشآت المدنية، وحرية الملاحة الدولية.

وحيا رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أبطال القوات المسلحة والمقاومة الشعبية المرابطين في مختلف الميادين والجبهات دفاعاً عن النظام الجمهوري وتطلعات اليمنيين في بناء دولة القانون والمواطنة المتساوية.

كما حيا تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة على مواقفهم المشرفة الى جانب الشعب اليمني ومجلس القيادة الرئاسي والحكومة على مختلف المستويات.

وذكر الرئيس بالآمال الشعبية العريضة التي سادت غداة تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وأهمية الاستجابة لها بمزيد من الخدمات، والسياسات الموجهة للتخفيف من المعاناة الانسانية، ومكافحة الفساد وترشيد الإنفاق.

وأكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ضرورة اعتماد معايير شفافة في مختلف الجهات لضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، بما في ذلك الابتعاث الخارجي والتوظيف.

ووجه بهذا الخصوص بإلغاء اسماء كافة المبتعثين غير المستحقين من ابناء مسؤولي الدولة بمن فيهم اي شخص من عائلته المقربين من الدرجة الاولى، وتحويلها الى طلاب مستحقين مستوفين للشروط، وتنفيذ قرار مجلس الوزراء بحصر الابتعاث الخارجي على برامج التبادل الثقافي وفقا لمعايير دقيقة، وشفافة، ومنصفة.

كما وجه الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بحصر ابناء واقرباء المسؤولين من الدرجة الاولى المعينين في السلك الدبلوماسي، والملحقيات والبعثات من خارج قوام وزارة الخارجية، واحالتهم الى الخدمة المدنية او المؤسسات المتوافقة وقدراتهم وتخصصاتهم وفقا لشروط شغل الوظيفة العامة.

ووضع فخامة الرئيس مجلس الوزراء امام نتائج جولاته الخارجية وضرورة استيعاب مخرجاتها ببرامج حكومية مزمنة من شانها استعادة ثقة الشركاء الاقليميين والدوليين، واستقطاب الاستثمارات المتاحة في مختلف المجالات.

بعد ذلك واصل مجلس الوزراء اجتماعه برئاسة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، لمناقشة عدد من القضايا والمستجدات الراهنة والمهام الماثلة امام الحكومة بموجب توجيهات مجلس القيادة الرئاسي.

واستعرض المجلس، الإجراءات المطلوبة لتنفيذ توجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الخاصة بإلغاء أسماء المبتعثين غير المستحقين من أبناء مسؤولي الدولة، وكذا حصر أبناء واقرباء المسؤولين المعينين في السلك الدبلوماسي والملحقيات والبعثات من خارج قوام وزارة الخارجية.. وكلف الوزارات والجهات المختصة بالعمل الفوري على تنفيذ التوجيهات والرفع بتقارير الى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وأجرى مجلس الوزراء تقييما حول مستوى تنفيذ الإجراءات والاليات الحكومية المقرة لتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الدفاع الوطني بتصنيف مليشيا الحوثي "جماعة إرهابية"، إضافة الى الاجراءات المتخذة لردع انتهاكات المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني، واحتواء تداعياتها الكارثية على الاقتصاد الوطني والوضع الإنساني، وتامين الملاحة الدولية وامدادات الطاقة العالمية.

وجدد المجلس التأكيد على التزام الدولة والحكومة بالدفاع عن المصالح والمنشآت السيادية الوطنية، وتأمين الخدمات الأساسية وسبل العيش، والحد من تداعيات الاستهداف الارهابي الممنهج للقطاع النفطي والمنشآت المدنية.. محملا مليشيا الحوثي الإرهابية المسؤولية الكاملة عن التداعيات الخطيرة المترتبة على تصعيدها الإرهابي في الجوانب الإنسانية وعرقلة جهود إحلال السلام، وتعميق معاناة الشعب اليمني.

وأقر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية من وزراء الخدمة المدنية والتأمينات والمالية، والشؤون القانونية، لدراسة ما يخص مرتبات الموظفين النازحين، والرفع بالمقترحات اللازمة الى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

كما وافق المجلس على مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة المياه والبيئة وشبكة خبراء المياه العربية، لتطوير قطاع المياه والصرف الصحي في اليمن.

القيادة الرئاسي يواصل نقاشات تصنيف الحوثيين مليشيا إرهابية

عقد مجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، جلسات نقاشات مستفيضة حول الاوضاع المحلية، والاجراءات الحكومية لتنفيذ قرار مجلس الدفاع الوطني رقم (1) لسنة 2022 بتصنيف مليشيات الحوثي منظمة ارهابية، وذلك بحضور اعضائه عيدروس الزبيدي، سلطان العرادة، طارق صالح، عبدالرحمن المحرمي، الدكتور عبدالله العليمي، وعثمان مجلي، بينما غاب بعذر عضو المجلس فرج البحسني.

واستمع مجلس القيادة الرئاسي بحضور رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك إلى ملاحظات الاعضاء بشأن الاجراءات التنفيذية لنظام العقوبات، والسياسات الحكومية المطروحة لادارة التداعيات المترتبة على توقف الصادرات النفطية والحد من آثارها الكارثية على الامن الغذائي و الاوضاع المعيشية والخدمية.

وتشمل الاجراءات المقترحة معاقبة قيادات المليشيات الحوثية والكيانات التابعة لها، وافراد منخرطين في شبكة تمويلات مشبوهة لتقديم الدعم المالي والخدمي للجماعة الارهابية المدعومة من النظام الايراني.

وتضع الاجراءات عددا من الوسطاء والافراد المتحلين للوظائف العامة تحت طائلة العقوبات نظرا للتسهيلات المالية والتقنية والسلعية والخدمية التي يقدمونها للمليشيات الارهابية.

واطلع المجلس على عدد من الاجراءات والاصلاحات الضرورية في قطاعات وموسسات حكومية من اجل التنفيذ الصارم للعقوبات وحماية المكتسبات الوطنية ومصالح المواطنين، واستثمارات القطاع الخاص بموجب القانون واللوائح ذات الصلة.

وجدد المجلس طمأنة مجتمع الاعمال الانسانية، ووكالات الاغاثة والقطاع الخاص باستثناءات تضمن استمرار تدفق السلع والمساعدات إلى مستحقيها، وحماية الاقتصاد الوطني من اي اثار قد تترتب على التصنيف الارهابي، محذرا في نفس الوقت من تجاوز القواعد المعتمدة بهذا الخصوص.

كما استمع المجلس إلى تقارير حول مستوى الانجاز منذ تشكيله في مطلع ابريل الماضي، وما شهدته المحافظات المحررة من اصلاحات اقتصادية وسعرية وخدمية بالتنسيق الوثيق مع الحكومة ومؤسساتها المختلفة.

وشمل ذلك الجهود الرئاسية والحكومية، لاعادة بناء مؤسستي الجيش والامن، وتفعيل القضاء واجهزة انفاذ القانون، وانتظام المرتبات، وتحسين الايرادات وحشد الدعم الاقليمي والدولي إلى جانب هذه الاصلاحات والدفع بها قدما لتحقيق اهدافها المنشودة.

وجدد المجلس في هذا السياق تقديره لمواقف المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، إلى جانب الشعب اليمني ومجلس القيادة الرئاسي، والحكومة بما في ذلك الترتيبات الجارية لتعزيز البنك المركزي بالوديعة النقدية المشتركة البالغة ثلاثة مليارات دولار، ما سيساهم في استقرار العملة الوطنية، والحد من تداعيات الهجمات الارهابية الحوثية على الاوضاع الانسانية والاقتصادية.

وزير المالية يوقع مع القائم بأعمال سفارة اليابان اتفـ

وقع وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة السعودية الرياض، مع القائم بأعمال سفارة اليابان لدى اليمن كازوهيرو هيجاشي، اتفاقية تأجيل الدين على اليمن.

وعقب التوقيع، بحث الجانبان، مستجدات الأوضاع على الصعيد الوطني والجوانب المالية والاقتصادية، وجهود الحكومة ووزارة المالية وفقا لتوجهات مجلس القيادة الرئاسي في سبيل إجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية خلال المرحلة الماضية، ومواجهة تحديات المالية العامة وتخفيف الأعباء في ظل الأوضاع الصعبة الراهنة بالبلاد، وجهود الدعم الفني وبناء القدرات لوزارة المالية والهيئات والمصالح التابعة لها.

وتطرق وزير المالية، إلى المآلات السلبية للتصعيد العسكري من قِبل مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة من إيران، لاسيّما على الجوانب المعيشية والإنسانية خصوصا والمالية العامة عموما .. مستعرضا جهود تحقيق استدامة المالية العامة والآثار الإيجابية لتلك الإصلاحات، وأولويات الحكومة على مستوى السياسة المالية في المرحلة القادمة، وتنمية الموارد النفطية وغير النفطية، وكذا ضبط النفقات وتعزيز مستوى المساءلة والشفافية.

وأشاد الوزير بن بريك، بدعم ومساندة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) للحكومة اليمنية في سبيل النهوض والارتقاء بالجوانب المالية والاقتصادية من أجل مواجهة التحديات التي تواجه البلاد والتغلب عليها، ومواصلة القيام بمسؤولياتها في تحسين الأوضاع العامة وتقديم الخدمات وفقا للإمكانيات المتاحة.

وأعرب عن تطلع الحكومة لتقديم المزيد من الدعم الفني والمادي لمواصلة إعادة بناء مؤسسات الدولة وخصوصا في القطاعين المالي والخدمي والبنى التحتية التي تعرضت للتدمير بسبب الحرب التي فرضتها المليشيا الحوثية .. مجددا التأكيد على أهمية الدعم المعلن من جانب الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، لمساندة الجهود الحكومية في عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية.

من جانبه جدد القائم بأعمال سفارة اليابان لدى اليمن، حرص بلاده على

وزير المالية يبحث مع المبعوث الأمريكي المستجدات الاقتصادية

بحث وزير المالية سالم صالح بن بريك، خلال لقائه في العاصمة السعودية الرياض، مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ، والسفير الأمريكي إلى اليمن ستيفن فاجن، مستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية، والجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام في اليمن، وأوجه تعزيز علاقات التعاون والتنسيق المشترك في مختلف المجالات بين البلدين الصديقين.

وسلط اللقاء الضوء، على اعتداءات مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة من إيران على المنشآت النفطية الحيوية في محافظتي حضرموت وشبوة ومدى تأثيرها على مجمل الجوانب الإنسانية والمعيشية والاقتصادية والمالية العامة، وكذا الإجراءات والخيارات التي وضعتها الدولة والحكومة من أجل التعامل مع تلك الاعتداءات الإرهابية المتكررة على المنشآت النفطية ومقدرات الوطن والشعب، فضلا عن الإجراءات المتخذة بشأن ميناء الحديدة الذي تسيطر عليه المليشيات الحوثية، وتعنت الحوثيين وعرقلتهم تمديد الهدنة الأممية.

كما تناول اللقاء، احتياجات اليمن من الدعم الإنساني والتنموي، والدعم الفني والمادي للإسهام في مواصلة بناء مؤسسات الدولة والبنى التحتية التي دمرتها حرب مليشيا الحوثي، إضافة إلى أولويات واحتياجات بناء قدرات وزارة المالية والمؤسسات والمصالح التابعة لها، وذلك من أجل مساندة الجهود الحكومية في إطار مواصلة عملية الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية الشاملة وفقاً لتوجهات مجلس القيادة الرئاسي.

واستعرض الوزير بن بريك، جهود الدولة والحكومة ووزارة المالية في إجراء الإصلاحات اللازمة بالجوانب المالية والاقتصادية والإدارية، خلال الفترة الماضية، وأثرها الإيجابي في دعم واستقرار الاقتصاد الوطني، واستدامة المالية العامة، والإجراءات المطلوبة للإسهام في تنمية الموارد النفطية وغير النفطية، وضبط النفقات وتعزيز مستوى الشفافية والمساءلة.

وتطرق وزير المالية، إلى أولويات السياسة المالية للحكومة في المرحلة المقبلة، وجهود مواجهة تحديات المالية العامة، نظرا للآثار السلبية المترتبة على التصعيد العسكري من قِبل مليشيا الحوثي، خصوصا على الجوانب الإنسانية والمعيشية بشكل عام والمالية العامة بشكل خاص.. مشيداً بدعم الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة والوكالة الأمريكية للتنمية لليمن واليمنيين في مختلف مجالات وقطاعات الحياة .. معربا عن تطلع الحكومة لمواصلة الأشقاء والأصدقاء تقديم الدعم لليمن، نظرا للحاجة الكبيرة لعملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحسين البنى التحتية.

وجدد بن بريك، التأكيد على أهمية اتفاقية برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الشامل لليمن التي تم توقيعها مؤخرا بين الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي اليمني وصندوق النقد العربي في المملكة العربية السعودية، بقيمة مليار دولار، كون ذلك البرنامج جاء في وقت مهم للإسهام في تحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية المأمولة لتحسين الأوضاع العامة .. مثمنا مواقف وجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذا في المجتمع الدولي، من خلال تقديم الدعم الفني والمادي للمساهمة في تعافي الاقتصاد والعملة المحلية وتخفيف معاناة المواطنين.

ومن جانبه جدد المبعوث الأمريكي، التأكيد على مواصلة بلاده دعم اليمن للإسهام بتخفيف المعاناة الإنسانية والمعيشية للمواطنين وتعافي وتحسين الاقتصاد، وكذا دعم الجهود الدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم وإنهاء الحرب .. مشيرا إلى استيعاب جملة التحديات التي تواجه اليمن خصوصا في جوانب الاقتصاد والمالية، والحاجة الكبيرة لتقديم الدعم من أجل مواجهة تلك التحديات.

ـــاقية تأجيل الدين على اليمن

مواصلة تقديم الدعم لليمن واليمنيين خلال المرحلتين الراهنة والقادمة من أجل تحقيق السلام الدائم والشامل وتعافي واستقرار الاقتصاد والعملة الوطنية، وكذا تقديم الدعم في مختلف المجالات وفقا للاحتياجات والأولويات.

رئيس الوزراء يصدر قراراً بتشكيل لجنة إعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2023

أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك سعيد، قرارا بتشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للدولة للسنة المالية 2023.

وقضى قرار رئيس الوزراء رقم 52 لسنة 2022 بتشكيل لجنة عليا للموازنات العامة (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية 2023، وذلك لإعداد الموازنة العامة للدولة وسقوفها التأشيرية على المستويين المركزي والمحلي، والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة، في ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة، وبما يتفق مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والاستدامة المالية، وتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي، وخطط وبرامج الحكومة.

وحدد القرار، اسماء رئيس وأعضاء اللجنة ومهامها واختصاصاتها وصلاحياتها، والمحددات الاساسية التي يجب مراعاتها في اعداد الموازنات العامة للعام المالي 2023.

وفيما يلي نص القرار:

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2022

بشأن تشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للدولة للسنة المالية 2023

رئيس مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية..

- وعلى القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

- وعلى القرار الجمهوري رقم (24) لسنة 2001م بشأن اللائحة المالية للسلطة المحلية.

- وعلى القرار الجمهوري رقم (7) لسنة 2020م بشأن تشكيل الحكومة وتسمية أعضائها وتعديلاته.

- وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية الموقعتين بتاريخ23/ 11/ 2011.

- وبناء على عرض وزير المالية.

// قرر //

مادة (1) تشكل لجنة عليا للموازنات العامة (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية 2023م على النحو التالي:

1. رئيس مجلس الوزراء رئيساً.
2. وزير المالية عضواً.
3. وزير التخطيط والتعاون الدولي عضواً.
4. وزير الخدمة المدنية والتأمينات عضواً.
5. وزير النفط والمعادن عضواً.
6. وزير الإدارة المحلية عضواً.
7. وزير الصناعة والتجارة عضواً.
8. محافظ البنك المركزي اليمني عضواً.
9. أمين عام رئاسة الوزراء عضواً.
10. نائب وزير المالية عضواً.
11. وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة عضواً.
12. وكيل وزارة المالية لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة عضواً.
13. وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات عضواً.
14. وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية عضواً.
15. وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والاحصاء عضواً.
16. وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات المالية الخارجية عضواً.
17. رئيس مصلحة الجمارك عضواً.
18. رئيس مصلحة الضرائب عضواً.
19. مستشار وزير المالية عضواً.
20. وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشروعات عضواً.
21. وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية عضواً.
22. وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التوقعات الاقتصادية عضواً.
23. وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع الخدمات الفنية الاستشارية عضواً.
24. وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع البحوث وتصميم السياسات عضواً.
25. وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع الخطط والموازنات المحلية عضواً.
26. وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع المالية المحلية والرقابة عضواً.

مادة (2) تختص اللجنة العليا للموازنات العامة بما يلي:

أولا: دراسة ومناقشة وإقرار الإطار العام للموازنات العامة وكذا السقوف التأشيرية المتوقعة على مستوى وحدات السلطتين المركزية والمحلية في ضوء تقييمها للمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، العرض النقدي) والتوقعات المتعلقة بها للسنة المالية 2023م وفي ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة وبما يتفق مع ما يلي:

1) تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3) تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي.

3) توجيهات مجلس القيادة الرئاسي.

4) خطط وبرامج حكومة الكفاءات السياسية.
5) برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.
6) الموارد العامة المتاحة من كافة المصادر المحلية والخارجية.
7) المواءمة بين الموارد العامة والنفقات.
8) التقلبات السعرية والاثار المترتبة عليها.

ثانياً: وضع الأسس العامة لإعداد المشروعات التالية للسنة المالية 2023 في ضوء الإطار العام للموازنات العامة للدولة وتتضمن والسقوف التأشيرية:
1) الموازنة العامة للدولة وتتضمن موازنات:
أ. وحدات السلطة المركزية.
ب. وحدات السلطة المحلية.
وعلى ان تشمل هذه الموازنات تقديرات كافة الموارد المالية المتاحة محليا وخارجياً مع تحديد الحد الأعلى لسقوف أبواب الاستخدامات العامة في ظل هذه الموارد وذلك على مستوى (وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية).
2) موازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة شاملة كافة الموارد المالية المحلية والخارجية واوجه انفاقها الجاري والرأسمالي.
3) برنامج التوظيفات الاستثمارية شاملة كافة المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها المحلية والخارجية لقطاع الحكومة والقطاعين العام والمختلط والوحدات ذات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة
4) خطة القوى الوظيفية للدولة لعام 2023م موزعة على:
أ- وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية.
ب- الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط).
ت- الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة.
ثالثاً - دراسة ومناقشة التقديرات الخاصة بالموازنة العامة للدولة (المركزية والمحلية) وموازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة في ضوء الدراسات التي تقوم بها وزارة المالية وكذلك دراسة ومناقشة برنامج التوظيفات الاستثمارية وخطة القوى الوظيفية للسنة المالية 2023م في ضوء الإطار العام للموازنات العامة والسقوف التأشيرية.
مادة (3) عرض ما تتوصل اليه اللجنة على مجلس الوزراء مشفوعاً برأيها حول مشروعات الموازنات العامة للموافقة عليها واستكمال الإجراءات الدستورية للمصادقة عليها.
مادة (4) يحق للجنة العليا للموازنات العامة ان تستدعي وزير او رئيس أي وحدة للاشتراك مع اللجنة في مناقشة مشروع موازنة الوحدة التي يشرف عليها كما يحق لها ان تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة للمساعدة في اعمال اللجنة.
مادة (5) يتم اعداد كل من الموازنات العامة للدولة وموازنات المحافظات وموازنات الوحدات الاقتصادية وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة وفقاً لدليل إعداد الموازنات العامة للدولة والنظام المحاسبي الموحد وفي ضوء القواعد والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية.
مادة (6) تعين اللجنة العليا للموازنات العامة سكرتارية لها من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة اشخاص من بين أعضائها او من خارجها لتتولى اعمال سكرتارية اللجنة.
مادة (7) يصدر وزير المالية قرار بتشكيل لجنة فنية للموازنات لدراسة ومناقشة ومراجعة مشاريع الموازنات المقدمة من كافة الأجهزة الإدارية للدولة والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة واعداد مشاريع الموازنات في صورتها النهائية في ضوء ما اقرته اللجنة العليا للموازنات العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م ولائحته التنفيذية.
مادة (8) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الوزراء
بتاريخ 3 / 11 / 2023
د. معين عبدالملك سعيد

وزير المالية يصدر قرارا بتشكيل اللجنة الفنية للموازنات العامة للسنة المالية 2023

أصدر وزير المالية سالم بن بريك، قرارا بشأن تشكيل اللجنة الفنية المعنية بإعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2023.

وحدد القرار إنتهاء اللجنة من أعمالها في موعد أقصاه الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر2022 ورفع التصور النهائي لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة لوزير المالية مرفقا به نتائج المناقشات والمراجعات والآراء التي توصلت إليها والأسس التي بنيت عليها هذه الآراء ليتسنى عرضة على اللجنة العليا للموازنات لمناقشته واقراره ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء ليتخذ بدوره قراراً نهائياً بخصوصه وإحالته إلى الجهات المختصة.. وجاء في القرار:

مادة(1): تشكل اللجنة الفنية للموازنات العامة للسنة المالية 2023 على النحو التالي :-
1) نائب وزير المالية- رئيساً.
2) وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة- نائباً.
3) وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات- عضواً.
4) وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية- عضواً.
5) وكيل وزارة المالية لقطاع

التنظيم وحسابات الحكومة- عضواً.
6) وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات المالية الخارجية - عضواً.
7) وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والإحصاء- عضواً.
8) وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع- عضواً.
9) وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع الخدمات الفنية والاستشارية- عضواً.
10) وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع السياسات- عضواً.
11) وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع الرقابة المالية المحلية والتمويل- عضواً.
12) وكيل مساعد وزارة الادارة المحلية لقطاع الرقابة المالية المحلية والتمويل- عضواً.
13) وكيل مصلحة الضرائب- عضواً.
14) وكيل مصلحة الجمارك- عضواً.
15) مستشار وزير المالية- عضواً.
16) المستشار القانوني لوزارة المالية- عضواً.
17) مدير عام الموازنة العامة للدولة بوزارة المالية- عضواً.
18) مدير عام موازنة المحافظات بوزارة المالية- عضواً.
19) مدير عام الوحدات الاقتصادية بوزارة المالية- عضواً.
20) مدير عام الايرادات بوزارة المالية- عضواً.
21) مدير عام موازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة- عضواً.
22) مدير عام البيانات بوزارة المالية- عضواً.
23) مدير عام الموازنة بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات- عضواً.
24) مدير عام الموازنة الاستثمارية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي- عضواً.

مادة (2): يشارك في أعمال اللجنة الفنية كلاً فيما يخصه من الأخوة المعنيين والمختصين ذوي العلاقة في كل من (وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، وزارة الادارة المحلية) الموضحين أدناه :-

1) مدير عام حساب ختامي للدولة- وزارة المالية.
2) مدير عام حساب ختامي المحافظات- وزارة المالية.
3) مدير عام مراقبة الاعتمادات- وزارة المالية.
4) مدير عام النفقات الراسمالية والاستثمارية- وزارة المالية.
5) مدير عام النفقات الجارية- وزارة المالية.
6) مدير عام الدين العام- وزارة المالية.
7) مدير عام الاعتمادات المركزية- وزارة المالية.
8) مدير عام الشؤون المالية- وزارة المالية.
9) مدير عام الموارد البشرية- وزارة المالية.
10) مديرين عامين يتم تسميتهما- وزير الخدمة المدنية.
11) مدير عام الطاقة والصناعة- وزارة التخطيط.
12) مدير عام الموارد العامة والمشتركة والدعم المركزي- وزارة الإدارة المحلية.
13) مدير عام الموازنات المحلية- وزارة الادارة المحلية.
14) نائب مدير عام الموازنة العامة للدولة- وزارة المالية.
15) نائب مدير عام البيانات- وزارة المالية.
16) نائب مدير عام موازنات المحافظات- وزارة المالية.
17) نائب مدير عام موازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة- وزارة المالية.

مادة(3): يعين الأخ/ أزال فاروق مقررا للجنة الفنية والأخوين/ بدر محمد محمد- ماجد البطاني سكرتيرين لها.

مادة (4): تقوم اللجنة الفنية للموازنة العامة بأعمالها وفق الأسس والمحددات المبينة أدناه والخاصة بإعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023:-

- السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما في ذلك قرارات مجلس القيادة الرئاسي و مجلس الوزراء.
- الأسس والقواعد والتعليمات الخاصة بإعداد السقوف التاشيرية .
- الإطار العام للموازنات والسقوف التأشيرية .
- القواعد والأسس الصادرة من وزارة المالية المحددة في الكتاب الدوري بشأن إعداد مشاريع الموازنات العامة.
- كافة القرارات الصادرة عن وزارة المالية بشأن الموازنة العامة للدولة .

مادة (5): في ضوء المادة (4) المذكورة أعلاه تختص اللجنة الفنية للموازنات بالمهام الرئيسية التالية:-

- مناقشة مشاريع الموازنات المالية 2023

رئيس الوزراء يناقش مع وزير المالية إعداد موازنـــ

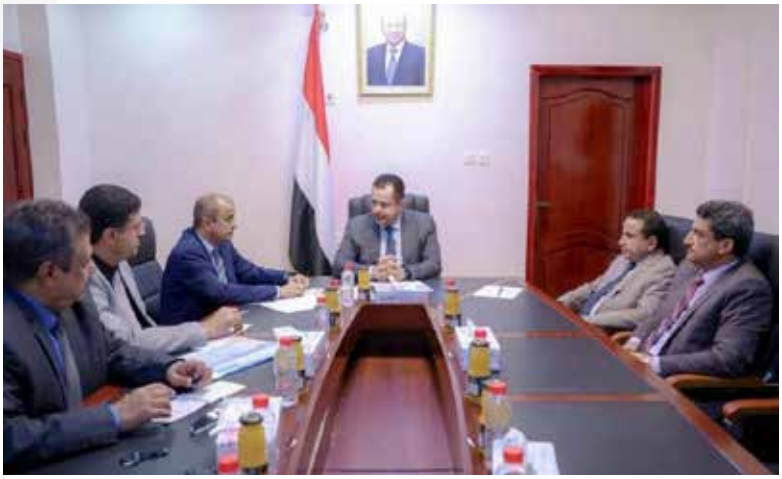

وجه رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، وزارة المالية بالإسراع في تفعيل عمل اللجنة الفنية للموازنات، لدراسة ومناقشة ومراجعة مشاريع الموازنات المقدمة من كافة الأجهزة الإدارية للدولة والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة للعام القادم 2023.

وأكد رئيس الوزراء خلال اجتماع عقده، في العاصمة المؤقتة عدن، مع قيادة وزارة المالية، حرص الحكومة على انجاز إعداد الموازنة العامة للدولة وسقوفها التأشيرية على المستويين المركزي والمحلي للعام 2023م في موعدها المحدد، بعد صدور قرار تشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للدولة..مشيراً إلى ان اعداد الموازنة مؤشراً حيوياً على مضي

المقدمة من وحدات السلطة المركزية بعد دراستها وتحليلها من قبل كل من قطاعي الموازنة والوحدات الاقتصادية وفي ضوء السقوف التأشيرية المقرة من اللجنة العليا للموازنات والتي تم الابلاغ بها إلى كافة الجهات.

- مراجعة مشاريع موازنات عموم الوحدات الادارية (المحافظات والمديريات) مع الأخذ بعين الاعتبار مراجعة قطاع الموازنة بوزارة المالية لها، في ضوء السقوف التأشيرية المقرة من اللجنة العليا للموازنة والتي تم الإبلاغ بها لعموم المحافظات.

- تجميع مشاريع موازنات وحدات كلاً من السلطة المركزية والسلطة المحلية وإعداد الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة وفق دليل إعداد الموازنة العامة المعدل وفي ضوء قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000.

- تنتهي اللجنة من أعمالها في موعد أقصاه الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر2022 ورفع التصور النهائي لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة لوزير المالية مرفقا به نتائج المناقشات والمراجعات والآراء التي توصلت إليها والأسس التي بنيت عليها هذه الآراء ليتسنى عرضة على اللجنة العليا للموازنات لمناقشته واقراره ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء ليتخذ بدوره قراراً نهائياً بخصوصه وإحالته إلى الجهات المختصة .

مادة (6): يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وتبلغ كافة الجهات المشمولة بهذا القرار .

وزير المالية يشدد على ضرورة مراجعة وتقييم أداء المنظمات

ناقش اجتماع عقد في العاصمة الأمريكية واشنطن، وضم وزيري التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، ومشاركة وزير الكهرباء والطاقة المهندس مانع بن يمين، عبر تقنية الاتصال المرئي، والمديرة القطرية لمكتب اليمن لدى البنك الدولي تانيا ماير، مشاريع قطاعي الطاقة والنقل ودراسة تحليلية عن القطاع الخاص.

وأعرب وزير التخطيط، عن شكر الحكومة لمجموعة البنك الدولي على استمرارية الدعم المقدم للشعب اليمني ومؤسسات الدولة الخدمية .. مشيرا إلى تطلع الحكومة إلى مزيد من الدعم المباشر من قبل مؤسسة التنمية الدولية في المحفظة ٢٠ لوضع إستراتيجية للخروج من دعم الوقود في المدن لا سيما الساحلية والحارة وتقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على رأس المال البشري والانتقال نحو التنمية مع تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود وتوفير فرص كسب العيش.

ولفت إلى أهمية تقديم إستراتيجية للانتقال التدريجي من الاعتماد الكلي على منظمات الأمم المتحدة والعمل على تمكين المؤسسات الوطنية والوحدات التنفيذية المشهود لها بالكفاءة والتي يجب الاعتماد عليها في المرحلة الانتقالية الحالية .. متطرقا إلى وضع واحتياجات قطاع الطاقة في اليمن والتحديات التي تواجه القطاع بسبب ضعف البنية التحتية في التوليد والنقل والتوزيع، وأثر ذلك على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي وبناء السلام .. مشيدا بجهود البنك الدولي في الاستجابة لمتطلبات الحكومة من خلال تقديم تمويل إضافي لمشروع الوصول إلى الكهرباء في الأرياف وإعداد مشروع المساعدة الفنية لقطاع الطاقة في اليمن.

ومن جانبه شدد وزير المالية، على ضرورة مراجعة وتقييم أداء منظمات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ المشاريع نيابة عن المؤسسات المحلية واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة لبلورة سياسة تساهم بتنفيذ التمكين التدريجي المطلوب للمؤسسات المحلية .. داعيا البنك الدولي إلى زيادة الدعم لكافة فئات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي تؤثر في ميدان العمل وتساهم في توفير فرص العمل الضرورية للنمو الاقتصادي وتحسين معيشة المجتمع، مع أهمية إيلاء المزيد من الدعم لبناء قدرات مؤسسات الدولة وتخصيص مشاريع للارتقاء بالعمل الحكومي خصوصا في مؤسسات ذات أهمية مثل الجمارك والنقل والموانئ.

بدوره تطرق وزير الكهرباء، إلى رؤية وزارة الكهرباء والمسؤوليات التي تقع على عاتقها للنهوض بواقع خدمة الكهرباء ومواكبة الطلب المتزايد على خدمة الكهرباء ورفع القدرات التوليدية للمحطات وأهمية التنسيق المشترك مع وزارة الكهرباء والطاقة لتحقيق النتائج المرجوة.

فيما استعرض عدد من خبراء الفريق القطري للبنك الدولي، حافظة مشاريع البنك الدولي في اليمن.

ـــــة 2023

الحكومة في الإصلاحات التي تنفذها وإفساح المجال أمام مرحلة جديدة من الانتظام وكذلك الانضباط المالي وفق قواعد واضحة للايراد والانفاق، ومكافحة الفساد.

واستعرض الاجتماع، ملفات عمل وزارة المالية، وما نفذته في برنامج الإصلاح المالي وفقا لخطة الحكومة وبرنامجها العام، إضافة إلى الخطوات القادمة.

وعرض وزير المالية سالم بن بريك، مؤشرات الأداء المالي خلال الأشهر الماضية من العام الجاري، والتي شهدت تحسنا ملموسا مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

بحث تعزيز التعاون الثنائي مع الخزانة الأمريكية

بحث وزير المالية سالم بن بريك ومحافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب، مع القائم بأعمال الوكيل المساعد لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في وزارة الخزانة الأمريكية انطوني ماركوس، تعزيز التعاون الثنائي في مجال بناء القدرات و تحديث إجراءات الامتثال المصرفي، وأهمية تعزيز الجهود للالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وناقش اللقاء المنعقد في مبني السفارة اليمنية في واشنطن، تنسيق الجهود مع البنك المركزي لاستيفاء تطبيق تلك المعايير من قبل البنوك اليمنية حتى يمكنها من استعادة علاقاتها مع البنوك العالمية.

وتطرق اللقاء، إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية في ظل الأزمات القائمة وارتداداتها السلبية على الدول التي تعاني من أوضاع إستثنائية مثل الجمهورية اليمنية، ودور المجتمع الدولي والمنظمات المالية العالمية بمساعدة هذه الدول في تجاوز تلك الصعوبات بتبني مبادرات ملائمة توفر

تمويلات ميسرة تتلاءم مع ظروف دول الأزمات خاصة، لمعالجة فقدان الأمن الغذائي.

كما تم التطرق إلى موقف الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي ومدى كفايتها للوفاء بالالتزامات الحتمية القائمة وما نجم عن الحرب في أوكرانيا من آثار سلبية على ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على فاتورة الاستيراد وتزايد الضغوط على ميزان المدفوعات، وما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة من دعم مالي وفني، وتشجيعها للمانحين الآخرين لمساعدة الجمهورية اليمنية للتغلب على الصعوبات القائمة.

حضر اللقاء سفير اليمن لدى الولايات المتحدة محمد الحضرمي وعدد من وكلاء وزارة المالية، والبنك المركزي اليمني.

وزير المالية يبحث مع السفير الأمريكي تحديات المالية العامة

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن ستيفن فاجن، والوفد المرافق له، أولويات السياسة المالية للحكومة في المرحلة المقبلة، والتحديات التي تواجهها المالية العامة، وجهود الإصلاحات المالية والاقتصادية خلال المرحلة الماضية.

واستعرض الوزير بن بريك، الآثار السلبية للتصعيد العسكري من قِبل مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانيا على الجانب الإنساني بشكل عام والمالية العامة بشكل خاص، وكذا تحديات المالية العامة على المستويين الداخلي والخارجي، إضافة إلى جهود وزارة المالية والإصلاحات المالية والاقتصادية خلال الفترة الماضية في سبيل استدامة المالية العامة، والأثر الإيجابي لتلك الإصلاحات في دعم واستقرار الاقتصاد الوطني.

كما تطرق وزير المالية، إلى أولويات السياسة المالية للمرحلة المقبلة، والإجراءات المطلوبة لتنفيذ تلك السياسات في جانب الموارد العامة بما يسهم في تنمية الموارد غير النفطية، وضبط النفقات وتعزيز مستوى المساءلة والشفافية ..

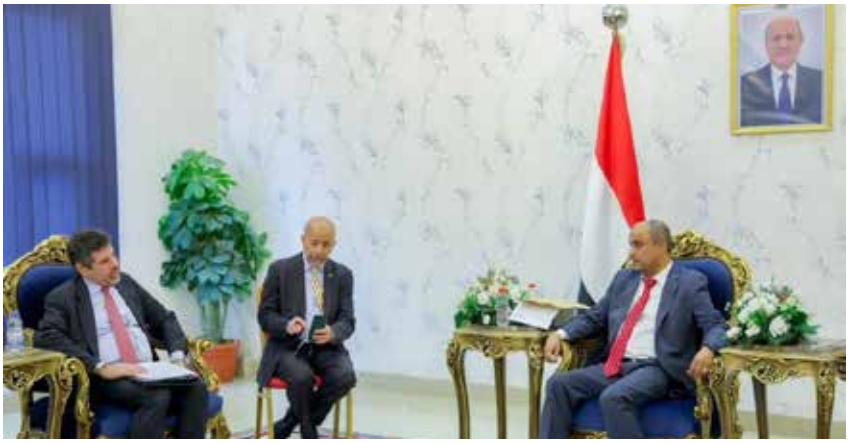

منوها بالدعم والمساعدة المقدمة من جانب الحكومة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية في كافة المجالات، وخصوصا الدعم الإنساني والدعم الفني في بناء قدرات مؤسسات القطاع المالي .. معربا عن تطلع الحكومة لمزيد من الدعم الفني والمادي، نظرا للاحتياجات الكبيرة من أجل إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية التي تعرضت للتدمير بسبب الحرب التي فرضتها المليشيا الحوثية.

ومن جانبه أكد السفير الأمريكي، دعم بلاده لليمن واليمنيين، وأن زيارته اليوم إلى عدن تعبيرا عن هذا الدعم القوي .. معربا عن أسفه الشديد لرفض الحوثيين تمديد الهدنة الإنسانية، بالرغم من كل التنازلات التي قدمتها الحكومة لتمديد الهدنة .. معبرا عن تفهمه لحجم التحديات التي تواجهها الحكومة والمالية العامة للدولة وزيادة الضغط على الموازنة نتيجة التطورات العسكرية الأخيرة.

1967-2022

30 نوفمبر

العيد الـ55 للاستقلال

تتقدم إدارة وموظفو وعمال شركة عدن لتطوير الموانئ - ميناء عدن للحاويات

بالتهاني الحارة وأطيب التبريكات إلى فخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة أبناء الشعب داخل الوطن وخارجه

بمناسبة الذكرى الـ 55 للاستقلال الوطني المجيدة،،،

سائلين المولى تعالى أنٍ يعيد هذه المناسبة على الجميع بالخير والنماء والاستقرار والمُضي

قدماً نحو تحقيق كل الأهداف و الآمال و الطموحات،،،

الدكتور/ محمد علوي أمزربه

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عارف حسن الشعبي

المدير العام التنفيذي

APDC

شركة عدن لتطوير الموانئ

Aden Port Development Co.

وزير المالية يؤكد أهمية تأهيل كبار مخلصي الجمارك

أكد وزير المالية سالم بن بريك، على ضرورة تأهيل وتعزيز قدرات كبار مخلصي الجمارك، وأهمية استفادتهم من برامج التأهيل والتدريب وتطبيقها على صعيد الواقع العملي ليكونوا شركاء فاعلين مع مصلحة الجمارك.

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها خلال مشاركته، في اختتام الدورة التنشيطية التي نظمها مركز التدريب الجمركي، في العاصمة المؤقتة عدن، وتلقى خلالها 26 مخلصاً جمركياً جملة من المعارف والمهارات المتصلة بالإجراءات الجمركية. كما أكد الوزير بن بريك، حرص وزارة المالية على دعم البرامج التدريبية والتأهيلية لكافة المصالح التابعة لوزارة المالية من أجل مواصلة الارتقاء والنهوض بمستوى أداء العمل وكفاءات وقدرات الكوادر البشرية.

من جانبه أكد رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، أهمية هذه الدورة التنشيطية التي تعد الأولى، ومن المقرر أن تعقبها دورات أخرى ستكون إلزامية لجميع المخلصين الجمركيين كشرط أساسي لمنح أو تجديد رخصة مزاولة مهنة التخليص الجمركي.

وفي ختام الدورة سلّم وزير المالية سالم بن بريك، ومعه رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، ورئيس الغرفة التجارية الصناعية في عدن أبوبكر باعبيد، الشهادات للمشاركين في الدورة.

حضر اختتام الدورة التنشيطية، وكيل مصلحة الجمارك الدكتور محمد دهني، وعدد من مدراء العموم في مصلحة الجمارك.

اليمن نائبا لرئيس مجموعة العمل المالي(MENAFATF) لعام 2023

أقر الاجتماع العام الخامس والثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)، اختيار الجمهورية اليمنية نائبا لرئيس المجموعة خلال العام 2023 تمهيدا لتوليها رئاسة المجموعة خلال العام 2024.

ومثل اليمن خلال الإجتماع وفد برئاسة الأستاذ هاني وهاب، نائب وزير المالية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وتناول الاجتماع الذي استمر خلال 24-25 نوفمبر 2022 والمنعقد في مملكة المغرب، أبرز المواضيع ذات الصلة بعمل المجموعة كالمسائل الداخلية والتقييمات الدولية.

وكانت اليمن شاركت عبر ممثليها بفعالية في الاجتماعات التمهيدية والتي استمرت لمدة خمسة أيام عن بعد، كما استعرضت تقرير التحديث الرابع للجمهورية اليمنية والذي تضمن أبرز الجهود التي تم بذلها خلال العامين السابقين. كما شاركت الجمهورية اليمنية عبر ممثليها في ورشة "التقييم الإقليمي لمخاطر تمويل الإرهاب" تم عقدها على هامش الاجتماع العام بالتعاون بين المملكة المغربية ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومجموعة العمل المالي- حضوريا وعن بعد- في المملكة المغربية.

وتم خلال الورشة التي عقدت على هامش اجتماع منتدى الخبراء الاقليميين اطلاق مشروع تقييم المخاطر الاقليمية لغسل الأموال وتمويل الارهاب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا..

بحث تعزيز الشراكة مع مؤسسة التمويل الدولي

بحث وزيرا التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، في العاصمة الأمريكية واشنطن، مع نائب الرئيس الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) هالة شيخ، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستكشاف فرص الاستثمار في النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة.

وأكد الدكتور باذيب، أهمية دور القطاع الخاص في إنعاش الوضع الاقتصادي في اليمن ..مشيراً إلى الحاجة للحصول على مساعدة مؤسسة التمويل الدولية في تمويل مشاريع تساهم في تعزيز مرونة القطاع الخاص وقدرته على الصمود، وأهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطلع الحكومة للتعاون المشترك والعمل على وضع خطة بشأن الدعم اللازم لتعزيز قدرة المؤسسات ذات الصلة في اليمن على التعامل مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستكشاف فرص الاستثمار في النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة وغيرها من مجالات الاستثمار في اليمن.

كما حث المؤسسة، على الاهتمام بقطاع الزراعة والثروة السمكية ..لافتاً إلى أن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة في اليمن أمر حيوي في خلق فرص العمل واستقرار الاقتصاد والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي .. منوهاً بأهمية استكشاف فرص جديد للاستثمار من خلال نافذة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي

تدشين برنامج تدريبي لكوادر مصلحة الضرائب في عدن

برعاية كريمة من معالي وزير المالية الاستاذ/ سالم صالح بن بريك، دشن الدكتور جمال محمد سرور رئيس مصلحة الضرائب، افتتاح الدورة التدريبية لموظفي مصلحة الضرائب والمكاتب التنفيذية بمحافظات: عدن، لحج وأبين، في مجال ضرائب الدخل الأساسي واجراءات الفحص الضريبي ومراجعه الاقرارات وقواعد التدقيق والمحاسبه وأسس التقدير.

ونقل الدكتور جمال سرور في كلمته خلال الافتتاح للمتدربين تحيات وزير المالية وتأكيده أهمية الارتقاء بأداء المصلحة ورفع الإيرادات الضريبية. وأشار سرور إلى توجه المصلحه لبناء أسس وافكار جديدة وبذل كل الجهود التي تسعى للنهوظ بهذه المؤسسة الايرادية وخاصة في جانب إعادة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لتحقيق تطور نوعي في عمل المصلحة، بالإضافة إلى معالجة كافة الإشكالات التي قد ترهق كاهل المواطن أو التاجر.

من جانبه أكد فواد الحاج وكيل مساعد لقطاع التخطيط، أهمية الدورة التي يشارك فيها 60 متدربا من كوادر المصلحة، مشيرا إلى أن الدورة التنشيطية ستتطرق إلى جميع مجالات ضرائب الدخل، كما سيتم خلالها شرح اهم الممارسات الدولية في مجالات الفحص والمراجعة والتدقيق.

وانتهت الدورة المقامة في معهد العلوم الادارية عدن، في 12 ديسمبر الجاري.

تكريم وزير المالية بدرع التعليم العالي

ناقش وزير المالية سالم بن بريك مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني أ.د/ خالد أحمد الوصابي، في مقر وزارة المالية بالعاصمة المؤقتة عدن عددا من القضايا المهمة التي تخص التعاون بين الوزارتين.

كما ناقش الاجتماع كافة المشاكل المالية التي تواجه وزارة التعليم العالي، حيث قام معالي وزير المالية بالتوجيه لكافة قطاعات الوزارة لحل تلك الإشكالات.

وفي اللقاء أكد الوزيران على أهمية استمرار العمل الجاد والمتواصل للتغلب على كافة العوائق التي تعترض سير العمل، خصوصا في ظل استمرار الانقلاب الحوثي وما تلاه من آثار كارثية على اقتصاد البلد وهو ما أثر على كافة الجوانب.

وقام معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد الوصابي بتقديم درع الوزارة لمعالي وزير المالية سالم بن بريك عرفانا وتقديرا للجهود التي تقوم بها الوزارة، مشيدا بالتعاون الكبير من قبل قطاعات وزارة المالية في كافة القضايا التي تخص سير العمل، بما يتواكب مع التوجهات الحكومية لتحسين الأوضاع وتحقيق التعافي في مختلف المجالات.

حضر الاجتماع وكيل وزارة التعليم العالي لقطاع البعثات الدكتور مازن الجفري ووكيل وزارة المالية لقطاع حساب الحكومة الأستاذ خالد اليريمي، وعدد من المختصين.

ـــة (IFC)

والقطاع الخاص للحد من مخاطر الاستثمار في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك.

من جانبه استعرض وزير المالية، تطورات ومستجدات الأوضاع العامة في اليمن لاسيما الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة، ومدى تأثيرها على مستوى الأوضاع المعيشية والإنسانية .. منوهاً بأهمية دعم المشاريع والشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة في اليمن، وكذا دعم فرص العمل في مختلف المجالات ذات الصلة.

خلال مؤتمر صحفي.. رئيس الوزراء د. معين عبدالملك:

تأمين قطاع النفط أولوية كونه أحد الموارد الأساسية لموازنة الدولة

أكد رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، أن الدولة والحكومة وضعت جملة من الاجراءات و الخيارات للتعامل مع الاعتداءات الإرهابية المتكررة لمليشيا الحوثي وداعميه من النظام الإيراني على المنشآت النفطية ومقدرات الوطن والشعب اليمني.

وأوضح رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة المؤقتة عدن، ان أولويات الدولة والحكومة السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية هي تأمين قطاع النفط أحد الموارد الأساسية للموازنة العامة للدولة.. لافتا إلى أن تأمين منشآت النفط من أي اعتداءات والرد عليها ، يترافق مع تفعيل العمل بالقوانين النافذة واتخاذ إجراءات عقابية على المخالفين للقوانين والأنظمة اليمنية بما فيها التشديد على التقيد بالقرارين (49) و (75) المتعلقة باستيراد وتوزيع المشتقات النفطية ، وإجراءات أخرى مع الحرص على عدم تأثر المواطن بأي إجراءات... مشددا أن الاعتداءات على منشآت النفط تعد منعطفا خطيرا ولها أثرا سلبيا كبيرا على الجانب الإنساني.

الحوثيون يستحوذون على إيرادات هائلة

وأضاف " أن الناهب الرئيسي لمقدرات وثروات ومؤسسات الدولة هو مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانيا، من خلال استحواذها على عائدات هائلة على رأسها عائدات الاتصالات والضرائب و الموانئ والجمارك المقدرة بعشرات المليارات، دون استخدامها في دفع راتب الموظفين أو تقديم اي خدمات بل وعرقلت بوقت سابق دفع الحكومة الشرعية مرتبات عدد من القطاعات مثل التأمينات والمعاشات والصحة والجامعات، إضافة إلى قيام المليشيا بتدمير كل وسائل وأساليب الحكومة من أجل تخفيف معاناة أبناء الشعب اليمني".

وحمّل الدكتور معين عبدالملك، مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع من تدهور على مختلف المستويات.. مجددا التأكيد أن الدولة والحكومة والمجتمع الدولي لن يقبلوا بالجرائم الارهابية الحوثية المتصاعدة وفي مقدمتها ضرب المنشآت النفطية وغيرها من أنواع الارهاب و الابتزاز التي يسعى الحوثي عبرها إلى تحقيق مكاسب مهما كانت اثارها كارثية على المواطن اليمني ، ودون الاكتراث بمعاناة وأوضاع المواطن الذي تحمّل الكثير من المعاناة .. مؤكدا أن حرص الحكومة على السلام وتقديم التنازلات لصالح الشعب اليمني، لا تعني ابدا تقديم أي تنازلات غير مقبولة ولا منطقية.

وأضاف: هناك من يرفض كل مسارات السلام، ولن يكون هناك أي استقرار وتوجه جاد نحو السلام، ما لم يكن هناك تأمين كامل لمصادر النفط، وإن الدولة ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة والمؤسسات المختلفة ستقوم بكل ما يمكن القيام به للحفاظ على مقدرات الشعب اليمني وتقديم الخدمات ودفع الرواتب، كما إن الجميع اليوم يعتبر جزءا من معركة تأمين الدولة وثرواتها، كون الدولة ومقدراتها ليست ملكا لعائلة ولا سلالة ولا طائفة ولا حزب، بل هي ملكا لكل الشعب اليمني.

تحويل الوديعة

وتطرق رئيس الوزراء الى مستجدات الوديعة المقدمة من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مشيرا الى انه تم تحويل مبلغ مليار و 100 مليون درهم للبنك المركزي اليمني كدفعة أولى من الوديعة المقدرة بقيمة مليارى دولار، والتي تتضمن أيضا تقديم المملكة و الامارات منحة نفطية ومشاريع تنموية بقيمة مليار دولار.

وقال " ان البنك المركزي اليمني ووزارة المالية سيوقعون، مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، الاتفاق الإطاري للمنحة، وترتيب ملف الوديعة مع الأشقاء .. مؤكدا أن هذه الإجراءات الهامة جاءت بتوقيت مهم وستساعد بشكل كبير في تأمين الاحتياطيات لدى البنك المركزي.

ونوه بأهمية جهود مجلس القيادة الرئاسي برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي، وأعضاء المجلس، بشأن تسريع

الحوثيون الناهب الرئيسي لمقدرات وثروات ومؤسسات الدولة من عائدات الاتصالات والضرائب و الموانئ والجمارك المقدرة بعشرات المليارات دون استخدامها في دفع المرتبات

استيعاب التمويلات السعودية الإماراتية .. مثمنا المواقف الأخوية الراسخة للأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، واستمرار دعمهما السخي الإنمائي والتنموي لليمن واليمنيين في ظل الظروف الراهنة.

إصلاحات مالية

واستعرض الدكتور معين عبدالملك، جهود الحكومة خلال المرحلتين الماضية والراهنة على صعيد إجراء عدد من الإصلاحات المالية التي تساهم بالحد الأدنى من الحفاظ على استقرار العملة الوطنية، ودور الوديعة السعودية بهذا الصدد، رغم أنه في عام 2020 الماضي كانت عائدات النفط الخام في أدنى مستوياتها، وتقريبا لم تكن هناك إيرادات لمدة ستة شهور، وبعض المحافظات كانت نسب التنمية فيها سالبة.. منوها بسلامة إجراءات وخطوات الحكومة مع المجتمع الدولي بشأن مبيعات النفط والثروة السيادية .. قائلا " إن المكاشفة والمصارحة مع أبناء الشعب مهمة وبالذات في هذا الوقت والوضع الصعب".

ولفت رئيس الوزراء، إلى أن الحكومة لم تصل للمستوى المطلوب من تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ولكنها سعت للقيام بواجباتها ومسؤولياتها وفقا للإمكانيات المتاحة من خلال إطلاق وتحريك علاوات وتسويات موظفي الدولة التي كانت متوقفة منذ نحو سبع سنوات، وأنها تسعى لتأمين عوائد ومصادر كافية لاتخاذ قرارات وخطوات متقدمة بهذا الصدد .. مشيرا إلى أنه منذ انقلاب الحوثيين وإشعالهم الحرب، لم تدخل البلد أي استثمارات في كل القطاعات بما فيها النفطية، وأن الحوثيين يهربون النفط من مصادر إيرانية لتمويل الإرهاب، وأن الحكومة بدأت باتخاذ إجراءات حازمة بهذا الصدد.

نجاح الاصلاحات الجمركية والضريبية

عدلي جار الله

اسهمت حزمة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها وزارة المالية وتوجيه واشراف مباشر من قيادة مجلس الرئاسة والحكومة وبشكل ملحوظ في رفد خزينة الدولة بعائدات ضريبة وجمركية هائلة، ساعدت في تحفيز مستوى النمو الاقتصادي في بلادنا، وذلك من خلال تعبئة الطاقات المؤسسية والفردية في مختلف القطاعات وحشد الجهود لأتممة نشاط التحصيل وفق الضوابط القانونية.

أستطيع القول بأن فريق الوزارة (قيادة وافراداً) يقدمون جل جهودهم في تكريس الأطر البناءه لتسهيل مهام القطاعات العامة والخاصة من اجل تصويب السياسات الاقتصادية في اليمن وذلك من خلال تقديم العديد من الرؤى والمقترحات الفعالة لمسار الاصلاحات الاقتصادية وضمان جودتها ، والحد من الاختلالات القائمة وتلافي القصور.

إن أي نجاح نعول عليه لن يكون له الأثر إلاّ بشراكة حقيقة وملموسة بين كافة مكونات القطاع الحكومي والخاص بالاضافة لدور مؤسسات المجتمع المدني من اجل التسريع في استكمال عجلة الإصلاحات الاقتصادية.

إن حجم التشريعات المستحدثة مؤخراً والتي اسهمت في تحسين آلية انتظام الحركة المالية للدولة والتي لمسها كثيرون لا يمكن لها أن تكتمل لأنه انعكاس كلي بالواقع ، فهي تتأثر ايجابا وسلبا بالايقاع السياسي للجغرافيا اليمنية ، والاستقرار الفعلي للاقتصاد يرتبط باستقرار الأوضاع الأمنية في البلد ، ولا نزال نعول على الحراك الدولي الضاغط لضمان تحييد الاقتصاد اليمني وكف العبث الذي تمارسه القوى الانقلابية بالموارد واستهداف الصادرات القومية للبلد .

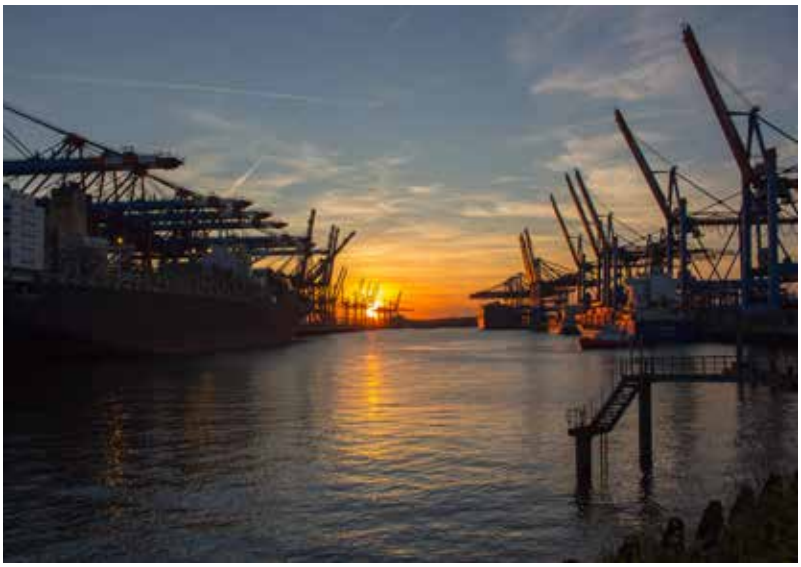

مناقشة سير الإصلاحات الضريبية والجمركية

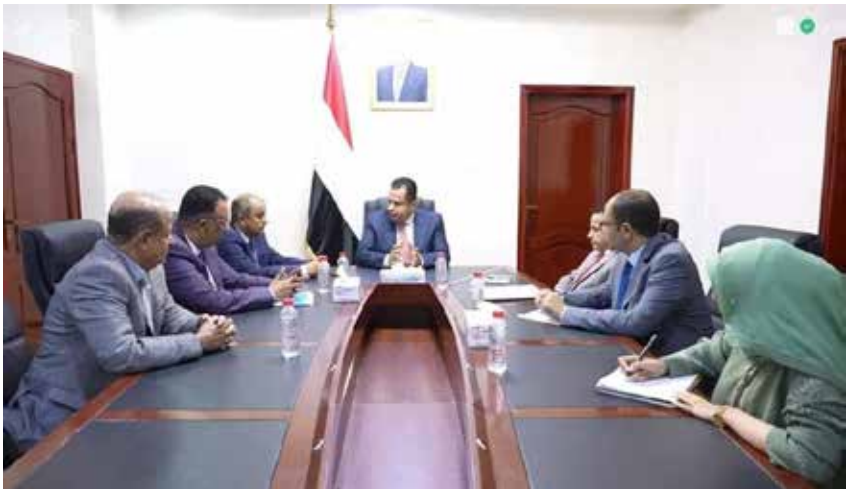

ناقش اجتماع برئاسة رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، سير عملية الإصلاحات في الجوانب الضريبية والجمركية، ضمن خطة الحكومة لتعزيز الإيرادات العامة وضبط عمليات التحصيل.

وأطلع الاجتماع بحضور وزير المالية سالم بن بريك، على شرح من رئيسي مصلحتي الجمارك والضرائب على خطة المصلحتين وما تم إنجازه خلال الفترة الماضية من العام الحالي.

وشدد الدكتور معين عبدالملك، على أهمية استكمال عملية الإصلاحات في الجوانب الضريبية والجمركية، وتحصيل الرسوم خاصة من كبار المكلفين وضبط عمليات التحصيل بحيث تورد إلى الخزينة العامة للدولة.. موجها بالالتزام بالقوانين النافذة في تحصيل الضرائب والجمارك وعدم فرض أي جبايات غير قانونية.

وأشاد رئيس الوزراء بالجهود التي تبذلها وزارة المالية والمصالح التابعة لها في تنفيذ خطة الإصلاحات وما حققته على صعيد تنمية الإيرادات وتقليص النفقات.. مؤكدا على مضاعفة وتكثيف الجهود بما يؤدي إلى تنفيذ ما تبقى في خطة الإصلاحات وفق مسار سريع.

اختتام ورشة اطلاق الدعم الفني للاصلاحات الضريبية

اختتمت ورشة العمل الأفتتاحية لإطلاق الدعم الفني للاصلاحات الضريبية، ضمن مشروع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن.

وانعقدت الورشة في العاصمة الأردنية عمان، خلال الفترة من 10 اكتوبر حتى 13 أكتوبر 2022، بحضور السيد هاري تونينو نائب رئيس قسم العلاقات العالمية والتنمية في الاتحاد الأوربي، والسيدة/ مي أبو غالي مستشارة ضرائب دولية،قسم العلاقات العالمية والتنمي، والدكتورة راشيل بيتش ، مستشارة تدعم مركز السياسة والإدارة الضريبية والسيد/ هافرد هولترد، خبير مفتشي الضرائب بلا حدود، والسيد / ماكسيم اوزوكس، محلل بقسم الشرق الأوسط وأفريقيا للشئون الطارئة.

وشارك من الجانب اليمني فريق وزارة المالية ومصلحتي الجمارك و الضرائب وفريق وزارة التخطيط.

وتضمنت الورشة أنشطة بناء الكفأت الضريبية والدعم الفني وتبادل الخبرات مع الدول الأقران بما في ذلك الأجراءات المستهدفة والإصلاحات الضريبية في اليمن والمساعدة التقنية بما في ذلك مفتشي الضرائب بلا حدود (TIWB).

ونظرة عامة وحوار حول أنشطة المشروع لدعم حوار خارطة الطريق حول الضرائب.

المالية تستكمل إجراءات التعزيز المالي لنقل طلاب جامعة عدن

تنفيذاً لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، عززت وزارة المالية، حساب وزارة النقل، بمبلغ 61 مليونا و992 ألفا و200 ريال، لنقل طلاب كليات جامعة عدن.. وقال مصدر مسؤول في وزارة المالية بتصريح صحفي لوسائل الإعلام المختلفة " إن ذلك يأتي انطلاقا من حرص الحكومة على دعم المؤسسة المحلية للنقل البري - عدن، من أجل نقل الطلاب من مديريات محافظة عدن، ومديريتي الحوطة وتبن في محافظة لحج، ومديريتي زنجبار وجعار في محافظة أبين، إلى كلياتهم المختلفة في جامعة عدن".

وأضاف المصدر "أنه عقب استكمال المعنيين بوزارة المالية إجراءات التعزيز المالي لنقل طلاب جامعة عدن، تم إرساله إلى البنك المركزي اليمني، لاستكمال إجراءات صرفه للجهة المستفيدة ممثلة بالمؤسسة المحلية للنقل البري - عدن".

وزير المالية يناقش مع محافظ الحديدة تحصيل إيرادات المناطق المحررة بالمحافظة

ناقش وزير المالية سالم بن بريك في عدن، مع محافظ الحديدة الدكتور الحسن طاهر، جهود تفعيل وتحصيل إيرادات المناطق المحررة في الحديدة.

وتطرق اللقاء، إلى الأوضاع العامة في المنافذ الإيرادية ومستوى تحصيل إيرادات الأوعية المالية المختلفة وفقا للقوانين والنظم والقرارات الحكومية النافذة، وذلك للإسهام بتنمية الإيرادات ورفد الخزينة العامة للدولة وتحسين واستقرار الاقتصاد الوطني.

وأكد الوزير بن بريك، حرص الدولة على تحصيل الإيرادات المالية المختلفة واهتمامها بتعزيز الخزينة العامة للدولة بتلك الإيرادات والعمل على استغلالها بالشكل الأمثل وتسخيرها لخدمة المصلحة العامة للوطن والمواطنين .. مشددا على ضرورة تحصيل الإيرادات وتفعيل الجمارك بمنطقة الخوخة في الحديدة.

ويشارك في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

شارك وزير المالية سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي اليمني أحمد المعبقي، في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، في العاصمة الأمريكية واشنطن.

وبحث وزير المالية، ومحافظ البنك المركزي، خلال اجتماعين منفصلين، مع كل من المدير التنفيذي للمجموعة العربية والمالديف في صندوق النقد الدولي الدكتور محمود محي الدين، ورئيس دائرة الشرق الأوسط ووسط آسيا في صندوق النقد الدولي الدكتور جهاد آزعور، تطورات الأوضاع الاقتصادية في اليمن، وانعكاسات إرتفاع الأسعار العالمية بسبب الحرب في أوكرانيا على الوضع الإنساني في اليمن، وذلك مع تزايد انعدام الأمن الغذائي وسط ارتفاع أسعار الغذاء والوقود ونقص المساعدات الإنسانية وشحة الموارد، مما يفاقم الضغوط على ميزان المدفوعات.

كما تم التطرق إلى برنامج النافذة الغذائية الطارئة التي انشأها الصندوق لمواجهة انعدام الأمن الغذائي، والتي بموجبه تحصل الدولة العضو على تسهيل مالي يساوي 50% من حصتها في الصندوق، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الصندوق في دعم اليمن للحصول على هذا الدعم للحاجة المتزايدة إليه، وذلك بالتنسيق مع المانحين والدائنين الآخرين لمراعاة وضع اليمن وتمكينه من الاستفادة من هذه النافذة التي صممت لمساعدة الدول المتضررة من الحرب الروسية الأوكرانية والتي تعد اليمن من أكثر الدول تضرراً.

اقتصاد اليمن ينمو بنسبة 3%

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، أن الاقتصاد الوطني حقق لأول مرة هذا العام نسبة نمو إيجابي بأكثر من 2 بالمائة، ومتوقع ان يحقق العام القادم 3 بالمائة.. مشيرا إلى ان الحكومة حريصة على تخفيف الظروف الإنسانية والمعيشية الصعبة للمواطنين من خلال التسريع بمسار هذه الإصلاحات.

واستعرض رئيس الوزراء خلال ندوة افتراضية مع رئيس وشباب من مبادرة ماب يمن (اصنع مكانا للشباب اليمني) التطورات الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، كما جرى النقاش حول دور الشباب في دعم الإصلاحات الحكومية، إضافة إلى خطط وانشطة وبرامج ومشاريع المبادرة في انطلاقتها الجديدة.

وشدد الدكتور معين عبدالملك، على دور الشباب المحوري في التوعية وإيصال المعلومة الصحيحة للمجتمعات المحلية، بما يحافظ على النسيج الاجتماعي ومكافحة خطاب الكراهية والمناطقية التي تساهم في زيادة الاحتقان.. منوها بما تقوم به مبادرة ماب يمن من نشاط وعمل نوعي وما تشكله من لوحة وطنية للشباب من ك wl المحافظات اليمنية.. لافتا إلى ما يظهره الشباب اليمني من تميز وتألق في اكثر من مكان في العالم وفي مجالات مختلفة متى ما توافرت لهم الظروف الملائمة، وحاجة الحكومة إلى دماء جديدة خارج الأطر التقليدية.

بحث جهود البنك الدولي في دعم التعافي الاقتصادي

بحث وزيرا التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والمالية سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي أحمد المعبقي، في واشنطن مع نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، الجهود المشتركة للإسهام في حشد الموارد لدعم اليمن وتحقيق التعافي والاستقرار الاقتصادي.

وأكد باذيب، أن دعم مجموعة البنك الدولي لليمن مستمر في إحداث أثر كبير بالتغلب على تردي الأوضاع الاقتصادية في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها اليمن، والتي أدت سلسلة من الأزمات المتعاقبة إلى تفاقمها وخاصة أزمة جائحة كورونا وأزمة الغذاء العالمية، بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية، وكذا التعقيدات التي أوجدتها مليشيا الحوثي الإنقلابية والتي تشكل عائقا أمام تقدم العمل التنموي والإنساني.

وأشاد بما يقدمه فريق البنك الدولي لدعم محفظة البنك في اليمن.. مشيرا إلى تطلع الحكومة للحصول على مساعدة من البنك لتنفيذ خطتها الخمسية للأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا، وكذا توسيع الإنتاج المحلي للقمح والمحاصيل الغذائية الأخرى، والحاجة إلى نهج مجموعة البنك الدولي لدعم القطاع الخاص لمعالجة أزمتي الغذاء والطاقة وتشجيع الاستثمار في تعزيز كفاءة البنية التحتية للطاقة من أجل تلبية الطلب المتزايد، وزيادة القدرة التنافسية، وخلق فرص العمل ودعم الاستقرار الاقتصادي في البلد.

ودعا وزير التخطيط، مجموعة البنك الدولي إلى تخصيص برنامج مياه قائم بذاته يعالج أزمة المياه في البلاد، وبرنامج لتعزيز صمود مشاريع البنية التحتية الحالية والمستقبلية والاستثمار في التكيف مع المناخ والزراعة الذكية مناخيا، وحشد المزيد من التمويل للمشروع الطارئ لشريان الحياة وأهمية التوسع لقطاع الموانئ والمطارات، وكذا الحاجة إلى زيادة دعم البنك الدولي لبناء قدرات الوزارات والمؤسسات الحكومية والوطنية الكفؤة .

من جانبه استعرض وزير المالية واقع الوضع العام في القطاعين الاقتصادي والمالي، وانعكاس ذلك على مستوى الأوضاع الإنسانية والمعيشية والخدمية .. متطرقا إلى جهود الحكومة ووزارة المالية في جوانب تنمية وتحسين الموارد العامة والضرائب والنفقات ودفع مرتبات موظفي الدولة، وتنمية البنية التحتية واعتماد أنظمة إلكترونية حديثة في تعاملات القطاعين الاقتصادي والمالي، وكذا الجهود الحالية لإعداد الموازنة العامة للدولة للعام القادم 2023، والحرص على التخطيط للموازنة وضبط عملية الإنفاق.

ونوه بأهمية الدعم والتمويلات المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة والمانحين، وأخرها اعتماد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وديعة بمليار دولار ودعم بوقود الطاقة الكهربائية، وذلك ضمن مواقفهم الداعمة والمساندة لليمن.

بدوره جدد نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، التأكيد على مواصلة البنك دعم اليمن في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها، والعمل على حشد كافة الموارد المتاحة للإسهام في تحقيق التعافي والاستقرار الاقتصادي المنشود.

كاك بنك يفتتح فرع كبار العملاء (VIP) في عـ

افتتح اللواء سالم السقطري، وزير الزراعة والري والثروة السمكية، فرع النخبة لكبار العملاء (VIP) لبنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) في العاصمة عدن.

وفي حفل الافتتاح الذي حضره القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لكاك بنك ونائب محافظ البنك المركزي اليمني الدكتور محمد باناجه وقيادة الغرفة التجارية وقيادة أمن عدن والمهندس/ عدنان الكاف وكيل محافظة عدن وكبار الشخصيات من رجال المال والأعمال، أكد عماد عبدالقادر مدير فرع كبار العملاء (VIP) أن إنشاء هذا الفرع يعتبر تفرد لكاك بنك على مستوى الجمهورية لخدمة كبار العملاء تلبية احتياجاتهم الخدمية بكل الطرق الحديثة والتسهيلات الفنية المختلفة

وأوضح أن الفرع يتميز بكافة الخدمات المصرفية المتميزة منها السرعة والكفاءة والأمان.

وأشار الشبري أنه تم إنشاء هذا الفرع حسب استراتيجية البنك في تلبية كافة احتياجات كبار العملاء والشركات الكبيرة حيث تعتبر بداية موفقة لنجاح اكبر لكاك بنك بالتزامن مع عيد الثلاثين من نوفمبر.

من جانبه أوضح الاخ ماجد الداعري المستشار الإعلامي لكاك بنك أن هذا الفرع يعتبر واجهة لكاك بنك في خدمة كبار العملاء والتجار والمستثمرين وتقديم التسهيلات الخدمية بكل سرعة وأمان. مشيراً إلى أن شكوى العملاء كانت تتمحور دوما من روتين البيروقراطية في التعاملات وهذا الفرع هو لإنجاز أسرع المهمات لكبار

وزير المالية يبحث مع سفير كوريا أوجه الدعم الاقتصادي لليمن

بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع سفير كوريا لدى اليمن تايول كواك، أوجه الدعم الاقتصادي الكوري لبلادنا، وكذا تعزيز وتطوير أوجه التعاون المشترك في عدد من المجالات بين البلدين الصديقين. كما تناول اللقاء، إمكانية استئناف الدعم الكوري لعدد من البرامج لاسيّما في مجال بناء القدرات والدعم الفني لوزارة المالية والمصالح التابعة لها للارتقاء بمستوى أداء العمل وأنشطتها المختلفة.

وتطرق وزير المالية، إلى التحديات المختلفة التي تواجهها بلادنا على الصعيدين الإنساني والمعيشي، وكذا المالية العامة، بسبب التصعيد العسكري لميليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانيا، واستهداف المنشآت الاقتصادية والنفطية الحيوية، الأمر الذي من شأنه مضاعفة المعاناة الإنسانية وتدهور الأوضاع العامة، خصوصا في ظل الظروف الصعبة الراهنة.

وأشار إلى الجهود الحكومية المبذولة في سبيل إجراء إصلاحات مالية واقتصادية، والعمل على تنمية الموارد وضبط النفقات وتعزيز الشفافية والمساءلة، إضافة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية ومضاعفة الجهود من أجل تحقيق استقرار وتعافي الاقتصاد والعملة الوطنية، من أجل تمكين الدولة من القيام بمسؤولياتها الملقاة على عاتقها في تحسين الخدمات وتخفيف المعاناة الإنسانية والمعيشية، وذلك بحسب الإمكانيات المتاحة.

وجدد بن بريك، التأكيد على أهمية اتفاقية برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الشامل لليمن الذي تم توقيعه مؤخرا بين الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي اليمني وصندوق النقد العربي في المملكة العربية السعودية، بقيمة مليار دولار، كونه جاء في وقت مهم للإسهام في تحقيق التعافي الاقتصادي والتنمية المأمولة لتحسين الأوضاع العامة .. معربا عن تطلع الحكومة لمواصلة الأشقاء والأصدقاء تقديم الدعم لليمن، نظرا للحاجة الكبيرة لعملية إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحسين البنى التحتية.

وأشاد بجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وكذا في المجتمع الدولي ومنها جهود كوريا الصديقة بتقديم الدعم المالي والفني لمساندة الجهود الحكومية في عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، بما يتواكب مع رؤى قيادة المجلس الرئاسي بشأن معالجة الأوضاع العامة وتخفيف معاناة المواطنين في مختلف المجالات والقطاعات.

ومن جانبه أكد السفير الكوري لدى اليمن تايول كواك، مواصلة بلاده تقديم الدعم لليمن في مختلف المجالات، وأهمية مواصلة الحكومة اليمنية الإجراءات الهادفة لمواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين الوضع الاقتصادي في اليمن.

حضر اللقاء نائبة سفير كوريا لدى اليمن هاينسنج لي.

ـــــدن

عملاء البنك بمثابة الواجهة المشرف للبنك، وبحيث يكون نافذة رئيسية في تقديم خدمة متميزة سريعة عبر نظام مصرفي عالمي حديث من شركة أوراكل العالمية.

وقال الداعري إن هذا الفرع يمثل انطلاقة ريادية جديدة في اطار التميز المتوسع لانشطة البنك واتساع رقعة خدماته في كل مناطق اليمن ونحو خلق بيئة تنافسية مصرفية عالمية وإقليمية وربط المناطق المحررة بالعالم الخارجي والبنوك المراسلة الدولية.

اختتام الاجتماعات السنوية بين فريق الحكومة برئاسة وزير المالية وصندوق النقد الدولي

اختتمت في العاصمة الأردنية عمّان، مطلع شهر أكتوبر الماضي، الاجتماعات السنوية للعام 2022 بين فريق الحكومة اليمنية برئاسة وزير المالية سالم بن بريك، وبعثة صندوق النقد الدولي، وبمشاركة فريق من البنك المركزي اليمني برئاسة محافظ البنك أحمد المعبقي.

وكُرست الاجتماعات لمناقشة ودراسة وتشخيص واقع الإقتصاد اليمني والتحديات التي تواجهه، وتقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل عام، بهدف معرفة المشاكل والحلول المقترحة لها.

كما تركزت النقاشات حول عدد من المحاور الأساسية، تضمنت التطورات الاقتصادية وأداء المالية العامة خلال الفترة الماضية، وبناء القدرات، والسياسة النقدية، والهدنة الأممية وأهميتها وأثرها على الجانبين الإنساني والاقتصادي، ووضع قطاع الكهرباء والطاقة في اليمن.

وجرى خلال الاجتماعات، تقديم وزارات المالية، والتخطيط والتعاون الدولي، والكهرباء والطاقة، والخدمة المدنية والتأمينات، والبنك المركزي اليمني، عددا من أوراق العمل حول القضايا ذات الصلة بالاجتماعات، وتم استعراضها ومناقشتها من أجل الوصول إلى المعالجات اللازمة بشأن تلك القضايا.

وأكد وزير المالية بن بريك، أهمية الاجتماعات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي .. معربا عن شكر وتقدير الحكومة لبعثة صندوق النقد الدولي لما تقدمه من دعم فني وتسهيلات من شأنها الإسهام في تحسين الوضع الاقتصادي والاستقرار المالي.

ونوه بأهمية التمويلات المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة وبمقدمتها الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن مواقفهم الأخوية والداعمة والمساندة لليمن واليمنيين في مختلف المراحل .. مشيدا بالدعم الفني والمالي المقدم من جانب الأشقاء والأصدقاء والمؤسسات الدوليه المانحة ..

مجددا التأكيد على حرص القيادة السياسية ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة على استغلال الدعم بالشكل الأمثل لتحقيق التعافي الاقتصادي وتخفيف المعاناة الإنسانية.

ومن جانبه قال رئيس فريق بعثة صندوق النقد الدولي برت راينر " إن هناك بعض المستجدات المشجعة تمهد الطريق نحو تحقيق المزيد من استقرار الاقتصاد الكلي، ومن المتوقع تحقيق نمو اقتصادي متواضع في العامين الجاري والقادم، وغيرها من المكاسب الاقتصادية".

وأضاف "أن ترسيخ هذه المكاسب يتطلب تعزيز الإصلاحات الاقتصادية، حيث أن تحسين مركز المالية العامة، سيساعد في تخفيف شدة الضغط على سعر الصرف وحماية القوة الشرائية للأسر المعيشية"..

مشددا على تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة الشحيحة .

كما أشادت البعثة الدولية، بجهود الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة المالية عبر مختلف قطاعات الوزارة والمصالح التابعة لها في سبيل حشد وتنمية الموارد وتنفيذ الإصلاحات المالية .. مشددة على ضرورة الاستمرار في الاصلاحات للسياستين المالية والنقدية وتعزيز التنسيق بينهما.

وقدمت البعثة، حزمة من المشورات الفنية الهادفة إلى تعزيز دور كل من السياستين المالية والنقدية وإعادة بناء الأطر التنظيمية والرقابية وبناء القدرات المؤسسية والبشرية في العاصمة المؤقتة عدن.

المالية تعمم بإيقاف اجراءات التعيين خارج الخدمة المدنية

وجه معالي وزير المالية الاستاذ سالم صالح بن بريك، مدرى عموم مكاتب المالية بالمحافظات ومدراء عموم الشؤون المالية والمدراء الماليين بالوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية، بإيقاف اي إجراءات متعلقة بالتعيينات خارج إطار قانون الخدمة المدنية.

وشمل التعميم الأقارب من الدرجة الأولى والثانية وإخضاع جميع التعيينات لمبدأ الشفافية والعدالة، على أن يتم موافاة الوزارة بجميع البيانات المتعلقة بقرارات التعيين، وحالات التوظيف والتعيين خارج القانون، بالإضافة إلى الازدواج الوظيفي، ورفع المعالجات المناسبة مع تبيين الصعوبات والمعوقات إن وجدت خلال اسبوعين من تاريخه.

ويأتي التعميم استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 51 لعام 2022 بشأن ايقاف التعيين خارج إطار قانون الخدمة المدنية والأقارب من الدرجة الأولى والثانية.

وزير المالية يستعرض مخاطر ارتفاع التضخم باجتماع دولي

شارك وزير المالية سالم بن بريك، ومعه محافظ البنك المركزي اليمني أحمد المعبقي، في اجتماع دولي عقد بالعاصمة الأمريكية واشنطن، بحضور رفيع المستوى ممثلا بمدير عام صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا، ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، وذلك على هامش اختتام الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين.

واستعرض الوزير بن بريك، مخاطر ارتفاع معدلات التضخم وانعدام الأمن الغذائي في اليمن.. قائلا " إن اليمن يواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، حيث أصبح أكثر من نصف سكان اليمن غير قادرين على الحصول على الغذاء الكافي، كما تزايدت نسب الفقر والجوع وسوء التغذية، نتيجة الأزمات المتعاقبة وظروف الحرب وتداعيات جائحة كورونا، فضلا عن التداعيات والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للحرب الروسية - الأوكرانية على الوضع الغذائي في اليمن.

ودعا وزير المالية، العالم إلى زيادة التركيز على تطورات الوضع الإنساني في اليمن، في ظل تصاعد حِدة إنعدام الأمن الغذائي والاقتراب من حالة المجاعة بين أوساط الأسر في بعض مناطق الجمهورية، أسوة بتركيز العالم اهتمامه على تطورات الأوضاع في عدد من الدول التي تشهد صراعات وكوارث طبيعية .. لافتاً إلى الآثار الكارثية للحرب الروسية - الأوكرانية على الفئات الأكثر فقرا في اليمن، في ظل الأوضاع الحالية وانخفاض المخزون السلعي وارتفاع الأسعار، كون اليمن يستورد تقريبا 45% من احتياجاته الأساسية أغلبها من مادة القمح، من روسيا وأوكرانيا.

وتطرق إلى الجهود والإجراءات والإصلاحات الحكومية لمواجهة التضخم وتخفيف المعاناة، والتي تشمل العمل على تحسين مستوى دخل الموظفين من خلال إطلاق العلاوات والتسويات المتوقفة منذ عام 2013م، والتخطيط لزيادة النفقات الصحية للحفاظ على مستوى الخدمة المقدمة واستمراريتها، والبحث عن مصادر تمويل خارجية لتغطية المشاريع التنموية والرأسمالية بهدف تحريك عجلة النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وحث المنظمات على الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى تقديم المساعدات التنموية لتعزيز القدرة على الصمود، والعمل على تأهيل البنية التحتية الزراعية.

وأعرب بن بريك، عن تطلع الحكومة إلى دعم جهودها وسياساتها الرامية إلى تحسين سُبل العيش وزيادة الأمن الغذائي من خلال دعم البنية التحتية الزراعية ودعم المزارعين وإصلاح الطاقة ودعم القدرات المؤسسية، ودعم السياسات النقدية والمالية بما يحقق استقرار العملة الوطنية وتحسين المستوى المعيشي وتعزيز الحماية الاجتماعية.. معبرا عن شكر وتقدير الحكومة لمواقف وجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لدعمهم المباشر للشعب اليمني.

لا أمل إلاّ برحيل الحوثي

كتب/ باسم فضل الشعبي

الفساد هو الغول الكبير الذي دمر اليمن، وأفقر الشعب، وأنتج الثورات والانتفاضات الشعبية، وفيما كان الشعب يأمل من الثورات والتضحيات التي قدمها إزاحة الفاسدين والمستبدين وأحدث التغيير والاصلاحات المطلوبة، إذ به يُفاجأ بفاسدين جدد، ركبوا الثورات في الوصول للسلطة، ثم ما رسوا الفساد بصورة أفظع من ذي قبل.

يتسابق الحوثيين في صنعاء على من يفسد أكثر، ومن ينهب أكثر، ولا توجد دولة، وإنما سلطات عصبوية وشلليات، عطلت أجهزة الرقابة، لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب مصالح الناس والبلد، لا تدفع المليشيا الإرهابية المدعومة من إيران المرتبات للموظفين منذ سنوات مع انها تجني المليارات سنوياً من الضرائب والجمارك والاتصالات والجبايات الأخرى.

الفساد الذي هو أساس الخراب والدمار والفقر والجوع في اليمن، محمي من الخارج والداخل، من الخارج دول تدعمه وتعين المسؤولين والحكام، ومن الداخل عصابات ولوبيات متمرسة على الفساد، عقدت القوى الجديدة معها تحالفات المصلحة، ليستمر العبث باليمن وشعبه ومستقبله.

لاجديد في الأفق، فالمارثون يبدو أنه طويلا جداً، وسوف يستمر، ويمكن الإشارة أيضاً إلى أن نهب الأراضي العامة والخاصة مزدهر في صنعاء وعدن منذ سنوات، بصورة فظيعة من قبل عصابات محمية بالجيش والأمن والمليشيات دون أن يردعها رادع من قانون أو ضمير.

في صنعاء فإنه لا أمل في الإصلاحات إطلاقاً إلاّ برحيل عصابة الحوثي من الحكم بصورة أو بأخرى، لأن وجودها يحدث تضاد مباشر مع امكانية ايجاد دولة من الأساس، لا سيما أن فكرتها القائمة أيضاً نقيضة لدولة المؤسسات والعدالة والمواطنة.

إفتتح مسار جديد في جمرك المنطقة الحرة..

رئيس مصلحة الجمارك يضع حجر أساس لمكتب دخول الحاويات

قام رئيس مصلحة الجمارك/ عبدالحكيم ردمان القباطي وبرفقته عبدالحكيم عامر- مدير عام مكتب جمارك عدن ومحسن قحطان- مدير عام جمرك المنطقة الحرة والمهندس/ فضل البان- مدير عام العلاقات والتعاون الدولي بإفتتاح المسار الجديد لدخول الحاويات الى الحرم الجمركي والذي يمتد من بوابة الدخول حتى موقع جهاز الاشعة الجديد.

كما قام بتدشين البرنامج الآلي لحصر وتتبع الحاويات الداخلة الى الجمرك.

كما قام أيضاً بوضع حجر الأساس لبوابات دخول الحاويات الى ساحات الجمارك والتي يتم فيها تقييد وتسجيل الحاويات وربطها آلياً مع إدارة المنافست وبوابة الخروج من الجمرك.

وأكد رئيس المصلحة أن هذه التحديثات في الجمرك تأتي ضمن خطة الحكومة ودعم مباشر من معالي وزير المالية سالم بن بريك ورغبة المصلحة في تخفيف الازدحام الكبير أمام الجمرك وعند جهاز الأشعة كما ستسهل اجراءات الافراج عن البضائع بوقت قياسي.

من جانبه صرح مدير عام جمرك المنطقة الحرة محسن قحطان بأن ما يشهده الجمرك من إصلاحات وتطوير يعبر عن الإرادة الفعالة والصادقة لمصلحة الجمارك في تقليص اوقات الافراج والتخفيف من الازدحام الذي يعاني منه الجمرك.

وأشاد العديد من المخلصين والتجار بهذه الخطوة والتي تعتبر إنجازاً جديداً تصب في مصلحة التجارة بشكل خاص والبلد بشكل عام سواء في تسريع عملية التخليص الجمركي او في زمن الإفراج.

البنك الدولي يقدم منحة لليمن بقيمة 150 مليون دولار

أعلنت الحكومة اليمنية، موافقة البنك الدولي على تقديم منحة جديدة للبلاد بقيمة 150 مليون دولار، لدعم الأمن الغذائي.

وقال وزير التخطيط والتعاون الدولي واعد باذيب، إن البنك الدولي "وافق على منحة إضافية بقيمة 150 مليون دولار للمرحلة الثانية من مشروع الاستجابة في مجال الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في اليمن".

ويعاني ثلثا اليمنيين من انعدام الأمن الغذائي، جراء تداعيات الحرب المستمرة، وفق تقارير أممية سابقة.وأضاف باذيب، أن "موافقة البنك الدولي على التمويل الإضافي للمشروع، تأتي ضمن الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة التخطيط في حشد الموارد والتنسيق مع المانحين الدوليين".

ولفت إلى أن" المنحة ستساعد على زيادة إنتاج الحبوب على المستوى المحلي، وذلك من خلال تقديم الدعم لصغار المزارعين لتمكينهم من إنتاج بذور عالية الجودة تتميز بقدرتها على تحمل تغيّر المناخ". كما ستسهم المنحة "في توسيع برامج الصحة الحيوانية بهدف تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية، الأمر الذي سيساعد على تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في اليمن"، وفق باذيب.

وكان البنك الدولي قد أعلن في ديسمبر/ كانون الأول 2021،

تقديم منحة بقيمة 127 مليون دولار كمرحلة أولى لدعم الأمن الغذائي وسبل العيش في اليمن، وتنفذ المشروع الأمم المتحدة.

كما أعلن البنك الدولي في يوليو/ تموز الماضي، تقديم منحة لليمن بقيمة 150 مليون دولار لدعم عدد من القطاعات بينها الصحة.

بمناسبة الذكرى الـ 55 لعيد الاستقلال المجيد في 30 نوفمبر

تتقدم قيادة وموظفي مصلحة الجمارك الديوان العام

في العاصمة عدن وفروعها في المحافظات

بأحر التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة رئيس مجلس الوزراء

الدكتور/ معين عبدالملك سعيد

ومعالي الاستاذ/ سالم صالح بن بريك- وزير المالية

سائلين المولى تعالى أن يعيد هذه المناسبة وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

كل عام وانتم بخير

الجمارك اليمنية
YEMEN CUSTOMS

عبدالحكيم ردمان القباطي

رئيس المصلحة

تنمية قدرات المؤسسات اليمنية في ورشة عمل بالرياض

عقدت في العاصمة السعودية الرياض ورشة عمل حول بناء وتنمية قدرات المؤسسات اليمنية والتي تنظمها المجموعة التنسيقية للمساعدة الفنية وتنمية قدرات المؤسسات اليمنية برئاسة مشتركة بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودعم من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

وناقش الورشة على مدى يومين توحيد جهود الجهات المانحة ويتم فيها تبادل الرؤى وأفضل الممارسات التي تستهدف المساعدة الفنية في تنمية قدرات المؤسسات اليمنية وذلك لتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات الدولية في مجال تقديم الدعم للمؤسسات اليمنية والتقليل من ازدواجية المهام وزيادة فاعلية الدعم وكفاءته.

كما تستعرض ورشة عمل بناء وتنمية قدرات المؤسسات اليمنية الاحتياجات والأولويات الحالية في الجمهورية اليمنية وتحديث مصفوفة المساعدة الفنية وتنمية القدرات بين الجهات المانحة على المدى القصير والمتوسط.

وتعد ورشة عمل بناء وتنمية قدرات المؤسسات اليمنية امتداداً إلى جهود المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في كافة المجالات ومنها الجهود في بناء قدرات المؤسسات الحكومية والتي كان آخرها برنامج بناء القدرات الشامل الذي بدأ في منتصف العام 2021م تعزيزاً لقدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية ووزارة المالية اليمنية من أجل دعم الحكومة اليمنية وتمكيناً للمؤسسات من تشخيص احتياجاتها وتقييم قدراتها والاضطلاع بمهامها الأساسية والتكيف مع الظروف المختلفة التي تمر بها.

حضر افتتاح الورشة وزير التخطيط والتعاون الدولي واعد باذيب والكهرباء والطاقة مانع بن يمين ونائب محافظ البنك المركزي الدكتور محمد باناجة ورئيس الفريق الاقتصادي حسام الشرجبي والمشرف العام على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن سفير السعودية لدى اليمن محمد آل جابر والرئيس القطري للبنك الدولي تانيا ميير ورئيس المكتب الإقليمي لصندوق النقد الدولي الدكتور غازي شبيكات.

البنك المركزي يقيم آلية المزادات

عقد البنك المركزي اليمني ورشة العمل الخامسة حضورياً وعبر تقنية الاتصال المرئي، لمناقشة التحديثات والتطورات في آلية عمل مزادات بيع العملة الأجنبية ومدى تأثيرها وفاعليتها على تغطية طلبات الاستيراد.

وناقشت الورشة التي ترأسها وكيل قطاع العمليات المصرفية الخارجية، ووكيل قطاع الرقابة على البنوك، التطورات التي طرأت على نظام المزادات بعد اعتماد تعزيز حساب البنك المركزي طرف البنك الفيدرالي الأمريكي مؤخراً بمبلغ 300 مليون دولار من مخصصات حقوق السحب الخاصة (SDR) طرف صندوق النقد الدولي.

وشددت الورشة على أهمية التزام البنوك التجارية والإسلامية بتطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند مراجعة طلبات عملائها وبما يتلاءم مع متطلبات البنوك الدولية التي سيتم عبرها تنفيذ التسويات المالية المصاحبة لعمليات المزادات تلك، وتفعيل دور مسئولي إدارات الامتثال في البنوك بالتنسيق والتعاون مع البنك المركزي ووحدة جمع المعلومات المالية.

شارك في ورشة العمل خبراء شركة براجما الاستشارية التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية، وممثلي البنوك التجارية والإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، ومسئولي إدارات الامتثال فيها، والفريق الفني للبنك المركزي من قطاع العمليات المصرفية الخارجية وقطاع الرقابة على البنوك.

بحث تقديم مساعدات فنية من صندوق النقد

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة الأمريكية واشنطن، مع نائب مدير دائرة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي كاثرين باير وعدد من الخبراء والمستشارين بالصندوق، المساعدات الفنية المقدمة لوزارة المالية.

وتطرق اللقاء، إلى عدد من القضايا المتصلة بمستجدات الأوضاع الاقتصادية والمالية في اليمن، وسبل مواجهة التحديات والتغلب عليها وتحقيق وتحسين الاستقرار الاقتصادي، إضافة إلى محاور الموازنة العامة والموارد والإيرادات والضرائب والنفقات، والاحتياجات من الدعم الفني وبناء القدرات.

واستعرض الوزير بن بريك، أثار التدهور الاقتصادي على شتى مجالات الحياة ولاسيما المتصلة بالأوضاع الإنسانية والمعيشية والخدمية، وتأثير النفقات الحتمية في العجز بموازنة الدولة .. متطرقا إلى جهود الحكومة ووزارة المالية في إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية شاملة، لتحسين الأوضاع العامة.

كما أشار إلى الجهود المبذولة حاليا لإعداد الموازنة العامة للدولة للعام القادم 2023، وكذا جهود تعزيز الموارد العامة ودفع مرتبات موظفي الدولة .. مجددا التأكيد على حرص وزارة المالية على التخطيط للموازنة وضبط الإنفاق، وتنمية البنية التحتية واعتماد أنظمة إلكترونية حديثة في تعاملات القطاعين الاقتصادي والمالي.

ونوه وزير المالية، بتقديم الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وديعة مالية بملياري دولار، ضمن استمرار المواقف الأخوية المشرفة والمساندة لليمن واليمنيين في مختلف الظروف .. مشيدا بالدعم الفني المقدم من صندوق النقد الدولي لمساعدة الحكومة ووزارة المالية على تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية، وتأهيل وبناء قدرات كوادر وزارة المالية وتوفير الاحتياجات الفنية التي من شأنها الإسهام باستقرار الأوضاع العامة.

من جانبهم أكد ممثلو دائرة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، حرص واهتمام الصندوق على مواصلة تقديم الدعم المطلوب والمتاح لمساندة جهود الحكومة ووزارة المالية في مواجهة تحديات القطاعين المالي والاقتصادي وتحقيق الاستقرار بالقطاعين الهامين.

استثمار الدعم لدفع عجلة الاقتصاد والتنمية

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

مكن الجهد الدؤوب الذي قام به المجلس الرئاسي في انتزاع الدعم بطريقة مختلفة عن القيادات السابقة من الحصول على دعم موجهة الى المواد الاستهلاكية الى الحصول على دعم نوعي استثماري مستقبلي يدفع بعجلة الاقتصاد الى التنمية المستدامة من خلال توجيه الدعم الى عمل مشروعات فعلية تجعل اليمن تعتمد اعتماداً كليا على نفسها في المستقبل قد لا يلتمس المواطن اثرها في الاجل القصير الا انها لها مردودات مستقبلية كبيرة.

أخذ المجلس في توجهاته شعار (لا تطعمني سمكة علمني كيف اصطاد) ولو راجعنا جميع المشروعات التي تمت من بعد إنشاء المجلس الرئاسي تلاحظ أن هناك توجه فعلي في بناء مستقبل لنا ولأجيالنا.

على سبيل المثال انشاء ميناء في رأس العارة ومطار في المخاء وتطوير ميناء المخاء ومحطات الكهرباء وإنشاء جامعات في لحج وابين ومارب وانشاء سد بابين وغيرها ..

بالإضافة الى دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي الشامل الذي يعزز النمو الشامل والمستدام والذي يشمل جميع جوانب بناء الدولة الحديثة لتواكب الثورة الصناعية الرابعة التي سوف تدفع اليمن نحو التحول الرقمي من خلال تعزيز وضعية ورقمنة المالية العامة والتي من خلاله سوف تحكم الرقابة على اعمال الصرافة وتسهيل عملية التعامل بين الافراد والشركات والجهات الحكومية.

يجب على الجميع من اكاديميين ورجال أعمال و أحزاب ومنظمات الى مساندة المجلس الرئاسي والحكومة في الاتجاه الذي يقوم به وعلى الحكومة عمل مؤتمر يناقش من خلالها جميع المبادرات التي سوف تقدم من الوزارات والمؤسسات الحكومية والاكاديميين وعمل لجنة تقوم ببلورة كل تلك المبادرات وتعمل خطة استراتيجية وطنية شاملة 2022-2030 وخطة تنفيذية لتلك الخطة الاستراتيجية تقوم من خلالها باستيعاب الدعم المالي واستثماره بصورة صحيحة تحت اشراف المجلس الرئاسي والدول الداعمة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والاستفادة من خبراتهما وكذلك الاستعانة بخبرات صندوق النقد العربي وكذلك صندوق النقد الدولي وخبراء محليين.

أهمية النفط والغاز للموازنة اليمنية

يعيش عالم اليوم صراعات سياسية واقتصادية برزت فيها حروب الطاقة كأحد أبرز الاسلحة حيث أصبح النفط والغاز هو مجال الصراع الجديد بين الدول لما يمثله من عصب مهم للعالم الاقتصادي الحديث، وهو ما يمكن مشاهدته حالياً في الصراع بين روسيا والإتحاد الأوروبي ، أو بين إيران والمجتمع الدولي.

ويعتبر قطاع الصناعات الاستخراجية وخصوصاً النفط والغاز من أهم القطاعات الاقتصادية اليمنية والتي اعتمدت عليها موازنة اليمن من تسعينيات القرن الماضي وشكلت جزءاً كبيراً موارد الدولة.

وفي ظل الحرب التي تعيشها اليمن حالياً والصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه الدولة اصبح قطاع النفط والغاز هو شريان الحياة الاساسي للاقتصاد خصوصاً في ظل الحرب الاقتصادية التي يحاول الحوثيين شنها على الحكومة المعترف بها دوليا ومحاولة إعاقة عملها.

د. سامي محمد قاسم نعمان*

ورغم الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع بسبب ظروف الحرب وتوقف ومغادرة الكثير من الشركات العاملة فيه الا انه مازال يحتل المرتبة الاهم من بين كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وفي هذه الدراسة البحثية سوف نحاول معرفة حجم الانتاج النفطي والغازي الحالي وحجم الايرادات المتأتية من هذا القطاع ما يمكن ان يساهم فيه النفط والغاز في الموازنة العامة وما هي الصعوبات التي تواجه وكيف يمكن مواجهتها.

مشكلة الدراسة

من خلال هذه الدراسة يحاول الباحث الاجابة عن بعض الاسئلة التي يمكن من خلال الاجابة عنها سبر اغوار الموضوع بشكل أوضح ، هذه الاسئلة هي كالتالي:

كم حجم الانتاج النفطي الحالي وخلال سنوات الحرب مقارنة بسنوات ما قبل الحرب؟.

ما حجم مساهمة النفط في الموازنة العامة وفي صادرات اليمن وارداتها؟.

ما هو حجم الانتاج الغازي لليمن وحجم الايرادات المتأتية للدولة منه ؟.

ماذا يمكن ان تحقق اليمن في حالة اعادة تصدير الغاز وتشغيل مشروع بلحاف؟.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها توضح بشكل موجز الاهمية التي يلعبها النفط والغاز في الموازنة العامة بشكل خاص والاقتصاد اليمني بشكل اعم في ظل الحرب التي تعيشها اليمن.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة النفط والغاز في الموازنة العامة لليمن وخصوصا مساهمتهم في الميزان التجاري وما هو حجم الفرص الضائعة على اليمن في هذين القطاعين بسبب الحرب، وما هي التوصيات التي يمكن تقديمها للدولة في هذا الجانب.

أولا الإنتاج النفطي في اليمن
بداية الانتاج النفطي في اليمن

يمكن تقسيم بدايات الانتاج النفطي في اليمن الى جزئيين في جنوب اليمن وفي شمال اليمن ونبدأ مع انتاج النفط في جنوب اليمن.

• تعود البداية الأولى للأعمال الاستكشافية للنفط والغاز في اليمن والجنوب تحديدا الى عام 1938، حيث حصلت شركة بتروليوم كنسيون ليمتد البريطانية على أول عقد للتنقيب عن البترول في المحميات السابقة لبريطانيا في المنطقة الشرقية بحضرموت ، وبعد فترة من التنقيب والبحث ، انسحبت دون أن تبدي أية أسباب عن انسحابها .

• ثم تبعتها بعد فترة، شركة نفط العراق IPC البريطانية والتي قامت ببعض الأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية في محافظة حضرموت ، ثم انسحبت دون أن تبدي أية أسباب.

• وفي عام 1987، تم اكتشاف النفط في ثلاثة حقول غرب عياد قطاع 4، وقد دخل القطاع بعد الوحدة في نطاق الاستثمار المشترك بين الشطرين في إطار الجمهورية اليمنية.

أما في الشمال اليمن

• قامت شركة براكلا وديلمان من ألمانيا الغربية بتنفيذ بعض الأعمال الاستكشافية في المنطقة الغربية لليمن في تهامة (الصليف والبحر الأحمر) 1952 – 1954 ولم تحقق تلك الأعمال النتائج المطلوبة.

• في عام 1981 تمت المفاوضات والتوقيع مع شركة هنت الأمريكية على اتفاقية المشاركة في الإنتاج في منطقة مأرب/ الجوف قطاع (18) ، كان لنتائج الجهود الاستكشافية والبحثية تحديد مصائد نفطية مُحتملة وواعدة تعود للعصر الجوراسي ، وعلى ذلك بدأ نشاط حفر الآبار في منطقة (ألف) عام 1984 ليتم على أثر ذلك اكتشاف النفط لأول مرة في تاريخ اليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية).

واقع الانتاج النفطي في اليمن:

منذ 8 أعوام تقريبا تعيش اليمن حرب اثرت على قدراتها الاقتصادية وخلقت عجزا في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري وتضخم متسارع مع انهيار العملة ، وفي الوقت الذي كان يمكن للإنتاج النفطي في اليمن أن يكون هو المنقذ للاقتصاد ، اصيب هذا القطاع ايضا بأضرار بالغة حدت من قدرته على مساعدة الاقتصاد على التعافي رغم التحسن البطيء الذي يحدث في هذا القطاع، فنخفض حجم الانتاج النفطي بشكل كبير خلال سنوات الحرب مقارنة بسنوات ماقبل الحرب وهو ما أثر في حجم الايرادات والصادرات والقى بظلاله على الاقتصاد ككل.

والجدول التالي يوضح حجم الانتاج النفطي لليمن قبل الحرب من الفترة 2001 إلى 2014م مع توضيح الحقول المنتجة:

جدول (1) يبين حجم الانتاج النفطي السنوي لليمن للفترة من 2001 حتى 2014

العام	كمية لإنتاج السنوي (بالبرميل)	القطاعات المنتجة خلال كل عام
2001	160,053,018	14,5,10,32,53 ,4 , 18
2002	159,929,21	14,5,10,32,53 ,4 , 18
2003	157,306,278	S1 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2004	147,501,807	S1, 51 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2005	146,092.850	S1, 51,43,9 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2006	133,489,409	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2007	116,923,300	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2008	107,754,050	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2009	102,472,167	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2010	100,117,568	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2011	77,245,342	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2012	59,747,458	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2013	65,233,813	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18
2014	56,575,000	S1, 51,43,9 & S2 ,14,5,10,32,53 ,4 , 18

المصدر: الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف وانتاج النفط والغاز وتكريره واسالته وتصديره في اليمن/ المهندس خالد عبد الواحد نعمان – صفحة رقم 14.

ونلاحظ أن الانتاج النفطي كان يبلغ اكثر من 56 مليون برميل عام 2014 من كافة القطاعات النفطية ولكنه شهد انخفاض شديد من بعد عام 2015 مع بداية الحرب وهو ما يمكن ايضاحه من الجدول التالي والذي يوضح كميات الإنتاج من النفط الخام لسنوات الحرب للفترة 2015 وحتى عام 2020.

جدول (2)حجم الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات العامة للأعوام 2020-2021 (بالمليار ريال)

البيان	ديسمبر 2020	نسبتها	ديسمبر 2021	نسبتها من إجمالي الايرادات
إجمالي الايرادات العامة والمنح	723.7	100%	1096.9	100%
الايرادات النفطية	259.1	35.8%	397.5	36.2%
الايرادات غير النفطية	464,6	64.2%	699.4	63.8%

المصدر: الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف وانتاج النفط والغاز وتكريره واسالته وتصديره في اليمن/ المهندس خالد عبد الواحد نعمان – صفحة رقم 14. (تتضارب الأرقام بالنسبة لحجم الانتاج النفطي للعام 2021).

وكما نلاحظ من الجدول السابق الانخفاض الكبير في حجم الانتاج النفطي السنوي فبعد أن كان 56,575,000 برميل عام 2014 انخفض إلى 24,263,238 برميل عام 2020.

ورغم هذا الانخفاض الكبير في الانتاج النفطي ،مازالت الايرادات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الايرادات العامة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3) : كميات الإنتاج من النفط الخام للفترة من عام2015 وحتى عام 2020 (سنوات الحرب) في اليمن

العام	الإنتاج السنوي (برميل)
2015	17,593,238
2016	6,672,238
2017	11,484,531
2018	19,236,216
2019	26,193,206
2020	24,263,238

المصدر: البنك المركزي اليمني- التطورات الاقتصادية والنقدية – مارس 2022 .

حيث يتضح من الجدول أن الايرادات النفطية كانت تساهم ب35.8% من حجم الايرادات العامة في عام 2020م وارتفعت هذه النسبة إلى 36.2% في عام 2021 م ما يشير إلى زيادة مساهمة الايرادات النفطية رغم ارتفاع حجم الموازنة العامة.

ليس ذلك فقط نلاحظ أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من حجم الصادرات اليمنية فخلال العام 2014 كانت تمثل 87.63% من حجم الصادرات ورغم انخفاض حجم الصادرات النفطية بعد عام 2015 بسبب الحرب إلا انها مازالت تمثل النسبة الاكبر من حجم الصادرات اليمنية حيث من المتوقع ان تبلغ في 22022 م 77.9% من حجم الصادرات ارتفاعا من 75% عام 2021، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (4) حجم الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات اليمنية للفترة من 2014-2021 (مليون دولار)

العام	قيمة الصادرات للسلع والخدمات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية من الإجمالي
2014	8,254,00	7,233,00	87.63%
2015	2,051,00	1,643,00	80.11%
2016	1,046,80	248,00	23.6%
2017	1,006,50	599,30	59,55%
2018	1,308,60	914,50	69,89%
2019	1,178,20	710.50	60.3%
2020	1,561,80	1,101.00	70,5%
2021	1,887,00	1,418.00	75,1%
2022	*2,209,00	*1,722,00	77,9%

المصادر : بيانات عامي 2014 و2015 من بيانات وزارة النفط ووزارة الصناعة والتجارة بصنعاء ومن عام2016 وحتى توقعات لعام 2022 من البنك المركزي اليمني بعدن من ميزان المدفوعات.

كل ذلك يوضح أهمية النفط في الاقتصاد اليمني وخصوصا في الموازنة العامة والميزان التجاري لليمني، ويكفي النظر لتقديرات الكلفة الضائعة في القطاع النفطي بسبب الحرب لمعرفة حجم الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اليمني من انخفاض عمليات الانتاج والتصدير النفطي:

جدول رقم (5) : تقديرات كلفة الفرص الضائعة ، لحجم الصادرات والإيرادات النفطية بسبب الحرب خلال الأعوام -2015 - 2020-

القطاعات النفطية	إجمالي الكمية (برميل)	أجمالي القيمة بالدولار
قطاع مأرب (18)	52,590,298	1,034,144,632
قطاع جنة (5)	32,822,545	1,893,663,911
قطاع دامس (S1)	1,000,000	57,694,000
قطاع مالك (9)	2,150,000	124,042,100
قطاع العقله (S2)	8,600,000	496,168,400
قطاع غرب عياد	832,640	48,038,332
قطاع المسيلة (14)	50,535,795	2,915,612,156
قطاع شرق شبوة (10)	28,455,655	1,641,720,559
قطاع حوارم	604,500	34,876,023
قطاع شرق صعر	2,495,750	143,989,800
قطاع شرق الحجر	1,251,750	77,218,464
قطاع جنوب حوارم	798,000	46,039,812
الإجمالي	**182,136,935**	**10,508,208,196**

المصدر: الملف التوثيقي المتكامل عن استكشاف وانتاج النفط والغاز وتكريره واسالته وتصديره في اليمن/ المهندس خالد عبد الواحد نعمان – صفحة رقم 22.

ثانياً: الانتاج الغازي في اليمن

بدأ اكتشاف الغاز في اليمن مواكباً للاستكشافات النفطية في عام 1984 في قطاع (18) مأرب /الجوف كغاز مصاحب للنفط. ويقدر إجمالي الاحتياطي العام من الغاز بحوالي 16 تريليون قدم مكعب أما الاحتياطي من الغاز البترولي المسال فيقدر بحوالي(31) مليون طن متري.

وينتج الغاز مصاحباً للنفط من الحقول ويتم فصله في منشآت معامل مأرب حيث يقدر الإنتاج اليومي بحولي 2.75 مليار قدم مكعب ، ويعاد حقن ما يعادل 2.5 مليار قدم مكعب من هذه الكمية يومياً إلى الحقول فخ9 الوقت الراهن للمحافظة على الضغط المكمني ولإنتاج أكبر كمية من النفط . ووصل إنتاج الغاز إلى (670) ألف طن عام 2012.

يستثمر الغاز في إطار مشروع بلحاف ، وهو مشروع لإنتاج الغاز المسال في مدينة بلحاف، اليمن. تشرف عليه الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال. بدأ الإنتاج في 2009. وتقدر الطاقة الإنتاجية للمشروع 6.7 مليون طن، وبإيرادات اكثر من 3 مليار دولار سنوياً.

جدول رقم (6): صادرات الغاز الطبيعي المسال للفترة 2009-2015

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كمية الصادرات (مليون طن متري)	0.400	40590	6.877	5.094	7.634	6.652	1.311
متوسط سعر الطن/ دولار	124.9	159.8	187.2	208.6	275.9	451.6	341.1
قيمة الصادرات (مليون دولار)	48.7	733.7	1287.1	1062.5	2106.1	3003.7	447.2
حصة الحكومة	6.9	106.1	183.4	106.1205.9	379.6	753.5	63.7

المصدر الملف التوثيقي المتكامل عن إستكشاف وانتاج النفط والغاز وتكريره وإسالته وتصديره في اليمن/ المهندس خالد عبد الواحد نعمان – صفحة 26.

نلاحظ من الجدول السابق ان حصة الحكومة من الايرادات الغازية المصدر عبر ميناء بلحاف كانت تتزايد بشكل مستمر فارتفعت من 106 مليون دولار لتصل إلى 735.5 مليون دولار في عام 2014 وبحصة تقارب 25 % من حجم المشروع، وكانت تمثل حصة ما يقارب 8% من حجم الموازنة في عام 2014، إلا أنه بسبب الحرب اعلنت الشركات التي تدير المشروع عن حالة القوة القاهرة مما استدعاها لا يقاف المشروع، ومازالت الحكومة تبذل مساعيها لإعادة استئناف تشغيل المشروع، وذلك لما يمكن ان يحدثه حجم ايرادات الغاز من معالجة للقصور المالي والعجز في الموازنة العامة وتحقيق ايرادات تساعد الحكومة فالقيام بواجباتها، فحصة الحكومة عام 2014 من ايرادات الغاز بلغت 735.5 مليون دولار مع العلم أن أسعار الغاز قد ارتفعت عالميا لتبلغ اكثر من 3 اضعاف السعر في عام 2014 وبالتالي فإن ايرادات الغاز من الممكن أن تساهم بشكل كبير في سد العجز في الموازنة العامة والتي بلغت عام 2021 م 531.8 مليار ريال1 (515مليون دولار بحسب متوسط سعر الصرف في 2021م) وذلك بالاستناد الى سعر بيع الغاز عام 2014 وليس بالأسعار الجديدة.

وقد بلغت حجم الخسائر نتيجة لتوقف تصدير الغاز منذ 2015 حتى 2022م بحسب اسعار عام 2014 م 5,820,300,000 دولار وهو مبلغ ضخم كان من الممكن أن يساهم في اعادة الانعاش الاقتصادي، وبالتالي على الحكومة دراسة كافة الطرق لإعادة تشغيل المشروع والسعي للحصول على افضل الاسعار خصوصا في ظل ازمة الطاقة التي تضرب العالم حاليا.

الاستنتاجات والتوصيات

من خلال ما سبق ايضاحه يمكننا الوصول إلى بعض الاستنتاجات العامة والتوصيات وهي:

في ظل الظروف الاقتصادية الحالية مازالت اليمن تعتمد بشكل كبير على الانتاج النفطي واصبح هو المورد الاساسي للدولة رغم انخفاض حجم الانتاج ، وعلى الدولة ايلاء اهتمام اكبر بهذا القطاع والحرص الى صيانة الابار وزيادة النتاج وطمأنة الشركات المنتجة الاجنبية لإعادة نشاطها في اليمن واعادة تشغيل الحقول المتوقفة أو محاولة عقد اتفاقيات تملك لصالح الشركات الوطنية لإعادة استغلال هذه الحقول.

على الدولة الاهتمام بوضع القواعد المنظمة لاحتساب نفط الكلفة والحرص على التفاوض مع الشركات الاجنبية حوله لزيادة مكاسب الدولة من الانتاج النفطي.

اعادة تشغيل مصافي عدن مطلب رئيسي للمساهمة في التعافي الاقتصادي حيث أن واردات اليمن من المشتقات النفطية بلغت 2803 مليون دولار وبنسبة 26.9% من اجمالي الواردات عام 2021 والبالغة 10423مليون دولار وهو ما يسبب عجز كبير في الميزان التجاري ، اضافة إلى ارتفاع اسعار المشتقات النفطية في السوق المحلي والذي يمكن التخفيف منه في حالة اعادة تشغيل المصفاة.

اعادة تشغيل مشروع بلحاف يعتبر مطلب مهم لضخ موارد ضخمة للموازنة العامة لذلك على الدولة الاسراع بإجراءات المفاوضات مع الشركاء في مشروع بلحاف بما يضمن اعادة تشغيله بأسرع وقت.

لابد من إعادة مراجعة اسعار بيع الغاز للخارج وذلك مراعاة لارتفاع اسعار الغاز عالميا بأكثر من 3 اضعاف اسعار بيعه في 2014 وهو ما يعني زيادة ضخمة في ايرادات الحكومة النفطية قد تبلغ اكثر من 150 % من حجم الايرادات.

على الدولة التكثيف من عمليات التفاوض مع شركات التنقيب عن النفط الدولية وتعزيز قدرات الشركات الوطنية لاستغلال الامكانيات النفطية الكبيرة في اليمن وتحديد قطاعات جديدة للاستثمار فيها بما يضمن تعزيز موارد الدولة..

*رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

1) البنك المركزي اليمني- التطورات الاقتصادية والنقدية – مارس-2022 صفحة رقم 27.

الجمارك.. نقلة نوعية

أبو بكـر الشارحـي*

بسبب الإنقلاب الذي قامت به ميلشيات الحوثي على مؤسسات الدولة، استطاعت مصلحة الجمارك وسط كم هائل من الفوضى التي تعم أغلب مؤسسات الدولة أن تظهر براعمها وتعود في خدمة القطاع التجاري والمواطنين من غرفة بسيطة في مبني المنطقة الحرة وبعدد موظفي لا يتجاوز عددهم أصابع اليد.

تمكنت مصلحة الجمارك و بقيادة الاستاذ سالم صالح بن بريك، من الانتقال إلى مبنى مستقل وتحسنت الإيرادات، وتم جلب كادر وظيفي متميز وتمكين الافضل للنهوض بالمصلحة، ثم خلفه بعدها الأستاذ عبدالحكيم القباطي وواصل مسيرة التأهيل والنهوض بالمصلحة.

واليوم تمضي مصلحة الجمارك اليمنية من مقرها الرئيس في العاصمة المؤقتة عدن، بخطى ثابتة بإتجاه تطوير أدائها وتحقيق نقلة نوعية في مواردها، كثمرة للجهود التي تبذلها قيادة المصلحة ممثلة برئيسها **عبدالحكيم ردمان القباطي**، وبتوجيهات مباشرة من معالي وزير المالية **سالم صالح بن بريك**.

فعلى صعيد الموارد توجت جهود المصلحة بزيادة الإيرادات بنسبة 99 % لتبلغ 571 مليار ريال، خلال العام المنصرم 2021، وأحد أسباب هذا الإرتفاع الكبير في الإيراد يرجع إلى عملية تحريك سعر الريال الجمركي إلى 500 ريالاً، بعد أن ظل ثابتاً عند مستوى 250 ريالا طوال السنوات الـ7 الماضية، كما إرتفعت الايرادات 471 مليار ريال إلى شهر اغسطس 2022، ومن المتوقع ان تتجاوز الـ 650 مليار ريال نهاية العام 2022.

> **في سلسلة نجاحات متتالية تمكنت سلطات الجمارك في مختلف منافذ البلاد من سلسلة عملية ضبط للمخالفات والمهربات غير القانونية وعدة شحنات من المستلزمات العسكرية**

كما أنه تم انشاء مركز تدريب جمركي بقاعات حاسوب وتقنيات حديثة، بالإضافة إلى الحصول على جهاز فحص اشعة يعتبر من أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا، وفتح مشاريع جديدة في كل من جمرك المنطقة الحرة وجمرك ميناء الزيت وجمرك مطار عدن.

وفي سلسلة نجاحات متتالية تمكنت سلطات الجمارك في مختلف منافذ البلاد من سلسلة عملية ضبط للمخالفات والمهربات غير القانونية وعدة شحنات من المستلزمات العسكرية المتنوعة ووقود الصواريخ، بالإضافة إلى 800 ألف كرت هويات شخصية فارغة وشحنات الادوية غير المطابقة للمواصفات.

وفي الختام.. نستطيع القول أن مصلحة الجمارك استطاعت أن تتحول من مستضافة لدى جهات أخرى إلى مستقطبة ومستضيفة لكبار رجال الدولة، وذلك بفضل الجهود التي بذلها معالي وزير المالية الأستاذ/ **سالم صالح بن بريك** عندما كان رئيسا لها ويبذلها حاليا الأستاذ/ **عبدالحكيم ردمان القباطي**، وجهود الموظفين أيضاً التي لا يمكن نكرانها او تجاهلها.

*مدير العلاقات الدولية في مصلحة الجمارك

APDC
شركة عدن لتطوير الموانئ
Aden Port Development Co.

باتت مؤسسة موانئ خليج عدن، تعمل بنظام معلومات إدارة حركة السفن ADEN VTMIS الذي دشنه الرئيس التنفيذي للمؤسسة، رئيس مجلس الإدارة، الدكتور/ محمد أمزربه، مرحلته الأولى، كتقنية جديدة هي الأولى من نوعها في الموانئ اليمنية.

ويهدف هذا النظام التقني الحديث - الذي يأتي بدعم من برنامج التطوير الإنمائي للأمم المتحدة "UNDP" وتنفيذ شركة "elman" الإيطالية - إلى زيادة أداء ميناء عدن، كما سيتيح إمكانية مراقبة حركة السفن المارّة في المياه الإقليمية ضمن نطاقه، مستقبلاً.

لأول مرة في الموانئ اليمنية..

ميناء عدن يبدأ العمل بمنظومة إدارة حركة السفن

أنجح المشاريع

وأكد **الدكتور/ أمزربه** أن هذا المشروع والذي تجاوزت تكلفته المليون دولار هو أول مشروع تبنته الـ (UNDP) في ميناء عدن والذي يعتبر من أنجح المشاريع التي نفذتها في اليمن حتى اللحظة ولاقت استحسان كبير منها، وبسبب ذلك تبنت مشاريع جديدة قيد التنفيذ منها مشروع إعادة ترميم مستودعات ميناء المعلا التي دمرت أثناء الحرب إلى جانب تنفيذ مشروعين خدمات استشارية لإعداد المخطط العام لميناء المعلا وتقييم مخاطر ناقلات النفط المتهالكة ووضع الحلول لمعالجة هذه الإشكالية بتمويل من اليابان والكويت.

وثمن الدكتور/ أمزربه جهود مكتب (UNDP) في اليمن ومتابعته أيضاً وضع الوديعة المالية لدى شركات التأمين لتخفيض التأمين ضد مخاطر الحرب الذي يبلغ 75 مليون دولار.

الدكتور/ محمد أمزربه
الرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ خليج عدن

القبطان/ أحمد البيشي
نائب مدير عام الدائرة البحرية بموانئ خليج عدن

المهندس/ زكي عبدالعزيز
رئيس أقسام الهندسة اللاسلكية في الدائرة الفنية في ميناء عدن

القبطان/ هاني عبدالمعطي
مساعد ربان المرفأ لشئون الحركة الملاحية ميناء عدن

ضمان سلامة السفن

من جانبه إعتبر **القبطان/ أحمد البيشي**- نائب مدير عام الدائرة البحرية بموانئ خليج عدن، أنه بدخول هذه المنظومة أصبح ميناء عدن في مصاف الموانئ الكبيرة التي أدخلت هذه المنظومة، لمراقبة حركة دخول وخروج السفن لضمان سلامتها، وكذا مراقبة مراسي الميناء.

ولفت البيشي إلى أن عملية تشغيل المنظومة تنقسم إلى مرحلتين، تشمل أولاها: عمليات الميناء الاعتيادية باستخدام المنظومة، ما سيزيد من كفاءة الميناء وأداء مهامه المختلفة المتعلقة بها.

وتشمل المرحله الثانية: تحديد نطاق (Aden Vtmis) والبدء بتقديم الخدمات للسفن ومراقبة حركتها ضمن النطاق، بعد أن تلقي الكوادر المشغلة مزيد من الخبرة في التعامل مع المنظومة والحصول على دورات خاصة والتصاريح اللازمة، سواء من الجهات المحلية والدولية.

أنجح المشاريع

وبحسب **المهندس/ زكي عبدالعزيز**- رئيس أقسام الهندسة اللاسلكية في الدائرة الفنية في ميناء عدن، فإن المنظومة تتكون من 2 أجهزة رادار ملاحية بحرية، يصل مداها إلى 54 ميلا بحريا، بالإضافة منظومتي أجهزة التعريف الآلي للسفن تعطي جميع بيانات السفينة من حيث حجم الحمولة وعمق العاطي وهوعد الوصول، بالإضافة إلى أجهزة اتصالات حديثة ومحطة أرصاد جوية توفر بيانات الطقس وتقديم المساعدات الملاحية، وكذا سيرفرات لتسجيل وارشفة البيانات.

أنجح المشاريع

ويشير **القبطان/ هاني عبدالمعطي**- مساعد ربان المرفأ لشئون الحركة الملاحية ميناء عدن، إلى أن العمل بالمشروع بدأ منذ عام 2020، وفي نهاية عام 2021 قام فريق من موانئ عدن بزيارة إلى إيطاليا لفحص الأجهزة والتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة، كما تم تركيبها وتدريب الكادر الذي سيعمل عليها تحت إشراف خبير أجنبي من الشركة المصنعة.

وأضاف: ستتضمن المرحلة الثانية من المشروع تركيب كاميرات مراقبة مرتبطة بالمنظومة بالإضافة إلى توفير أجهزة اتصال بعيدة المدى.

1967-2022

30 نوفمبر

العيد الـ55 للاستقلال

يتقدم موظفو وزارة المالية ومجلة (المالية)

الديوان العام بالعاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأصدق التهاني والتبريكات لمعالي

الأستاذ / سالم صالح بن بريك

وزير المالية

وإلى كافة أبناء الشعب داخل الوطن وخارجه

بمناسبة الذكرى الـ 55 للاستقلال الوطني المجيد،،،

سائلين المولى تعالى أن تهل هذه المناسبة على الجميع بالخير والنماء والاستقرار والمضي قدماً نحو تحقيق كل الأهداف و الآمال و الطموحات،،،

المالية

Al-Maliah Magazine

mof-yemen.net

كل عام وأنتم بخير

من منع العملة إلى إستهدف النفط

حرب حوثية مستمرة ضد الاقتصاد اليمني

بعد استيلاء مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من ايران، على مؤسسات الدولة والعاصمة صنعاء، في 21 سبتمبر 2014، في الوقت ذاته كانت حربها الاقتصادية، على الشعب اليمني، والقطاع الخاص، لتدمير مختلف سُبل العيش في البلاد،تسعى بكل قوتها إلى تدمير الاقتصاد وزعزعة الاستقرار، لإجبار الشعب اليمني على خوض معركة البقاء فقط.

أحد أبرز جوانب الحرب الاقتصادية، التي تعرض لها الشعب اليمني، لا سيما المواطنين، الذين يقطنون مناطق سيطرة مليشيا الحوثي، في تعمدها ومع سبق الإصرار والترصد، قطع الرواتب على موظفي الجهاز الإداري والعسكري للدولة، في سبتمبر من العام 2016، والذين يبلغ عددهم مليون و250 ألف موظف.

ومنذ ذلك العام، ماتزال مليشيا الحوثي، تمنع صرف رواتب أكثر من مليون موظف، بينهم 135 ألف معلم، ومعلمة في مناطق سيطرتها. واتخذت مليشيا الحوثي، هذه الخطوة، على الرغم من سيطرتها على موارد قطاعات حيوية، تدر عليها مليارات الريالات شهرياً، وتكفي لتغطية العجز في دفع رواتب مختلف موظفي الوحدات الحكومية، في البلاد.

نهب 150 مليار ريال

حمل وزير الإعلام والثقافة والسياحة، معمر الارياني مليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لايران كامل المسئولية عن توقف صرف مرتبات موظفي الدولة، بعد اقتحامها العاصمة صنعاء وسيطرتها على مؤسسات الدولة والبنك المركزي ونهبها الخزينة العامة والاحتياطي النقدي، واستمرارها في نهب الايرادات من جمارك وضرائب وزكاة، وتوجيهها لمجهودها الحربي.

وأوضح ان الحكومة أبدت منذ اللحظة الأولى وفي كل جولات الحوار استعدادها لدفع مرتبات الموظفين والمتقاعدين المدنيين مقابل تسليم مليشيا الحوثي ايرادات الدولة بمناطق سيطرتها، وقدمت في ستوكهولم تنازلا بالموافقة على آلية المبعوث بصرف المرتبات مقابل تحصيل ايرادات موانئ (الحديدة، الصليف، رأس عيسى).

وأشار الإرياني إلى أن مليشيا الحوثي منذ بدء الهدنة الأممية نهبت (105) مليار ريال، و(45) مليار ريال، بإجمالي (150) مليار ريال يمني، من ايرادات المشتقات النفطية الواردة عبر ميناء الحديدة، تكفي لتمويل دفع مرتبات موظفي الدولة في مناطق سيطرتها لمدة 6 اشهر.

عرقلة صرف المرتبات

واضاف: كما نهبت مليشيا الحوثي الارهابية (خمسة واربعين مليار ريال يمني) من ايرادات موانئ الحديدة من الحساب المخصص لتمويل دفع مرتبات موظفي الدولة في البنك المركزي اليمني فرع الحديدة، تنفيذا لآلية المبعوث الأممي لتنفيذ اتفاق السويد بشأن بند صرف المرتبات.

ولفت الإرياني إلى أن الحكومة كانت قد بدأت من جانب واحد صرف مرتبات عدد من القطاعات والمتقاعدين المدنيين في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي،قبل ان تقوم المليشيا بعرقلة الخطوة ومنع تداول العملة الوطنية بمناطق سيطرتها، ضمن سياساتها المنهجة لإفقار وتجويع المواطنين،

الإرياني: مليشيا الحوثي نهبت (150) مليار ريال من إيرادات المشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة

نعمان: إيران تعيش أزمة داخلية صعبة تحاول تصديرها إلى المنطقة عبر أدواتها والتي إحداها مليشيا الحوثي

واستخدامهم ادوات للحرب، والمتاجرة بالمعاناة الإنسانية.

تسجيل 148 ألف جندي

وكان سفير اليمن لدى لندن د. ياسين سعيد نعمان كشف حقيقة العقبة الحوثية أمام تمديد الهدنة. وقال ياسين في تصريح له: أن الحوثي يريد فرض دفع المرتبات لـ 148 الف جندي تابعين لمليشيات الحوثي تم استحداثها ضمن قوام وزارتي الداخلية والدفاع في صنعاء.

وأكد ياسين أن إيران تعيش أزمة داخلية صعبة تحاول تصديرها إلى المنطقة عبر أدواتها والتي إحداها مليشيا الحوثي ولا يوجد أي بعد آخر للأزمة اليمنية سواء ذلك.

خصخصة القطاع العام

مع دخول البلاد في عامها الثامن من الحرب، ما تزال مليشيا الحوثي، تواصل انتهاكاتها ومضايقتها للقطاع الخاص، سعيا منها لتدميره والاستفراد به، بعد تدميرها للقطاع العام وخصخصته لصالح قيادات عليا في المليشيا، حيث تمارس الابتزاز والنهب المنظم والممنهج للتجار في مناطق سيطرتها.

وأصبح هذا القطاع مهدداً بالانهيار، حيث يتعرض التجار والمواطنين، إلى عملية ابتزاز متواصلة، وإلزامهم بدفع مبالغ طائلة على مدار السنة تدفع بهم نحو الافلاس، وتحت مبررات عدة، كما أن المليشيا لم تستثنِ أحدًا من التجار صغيرًا أو كبيرًا، حتى البسّاطين وأصحاب العربات المتنقلة، فرضت عليهم إتاوات وجبايات وبشكل مستمر.

الثمن الذي دفعه الاقتصاد الوطني، جراء التجريف، الذي تعرض له، كان فادحاً حيث تضرّر القطاع التجاري بشكل كبير، وانتشرت ظاهرة هجرة الأموال والاستثمارات، حيث غادرت اليمن ما يزيد عن 90% من الاستثمارات الأجنبية المتوسطة والكبيرة.

وقُدرت حجم الأموال المهاجرة بعشرات الملايين من الدولارات، في وقت سحب كثير من رجال الأعمال والتجار اليمنيين مدّخراتهم من المصارف المحلية وهاجروا إلى الخارج؛ للبحث عن بيئة استثمارية آمنة.

جبايات

وفي ظل هيمنة المليشيا الحوثية، ساد قانون الجباية والإتاوات فأُجبر التجار والشركات والمصانع على دفع مبالغ مالية

باهظة على شكل إتاوات، وهذا ما انعكس بدوره على المواطن في شكل غلاء في الأسعار.

كما اضطرت أيضا المستشفيات الخاصة إلى دفع إتاوات شهرية انعكس تأثيرها الشديد على القطاع الصحي.

واضطرت الكثير من المؤسسات والجمعيات إلى التوقف عن العمل بعد المضايقات التي تعرضت لها.

وأدت الحرب الحوثية إلى توقف الصادرات، وتعطل الإنتاج، وتدهور بيئة الأعمال، إضافة إلى انكماش نصف الاقتصاد الوطني، حيث تشير إحصاءات دولية، إلى أن الانكماش الاقتصادي، تسبب بحرمان أربع من كل عشر أسر يمنية من وجود مصدر دخل منتظم، وارتفاع مستويات الفقر إلى أكثر من 80%.

مصادرة البنوك وحجز الأموال

وفي إطار حربها المستمرة على القطاع الاقتصادي بشقيه العام والخاص، صادرت المليشيا عددا من البنوك التجارية، وحجزت أموال بعضها. حيث صادرت أموال بنك التضامن الإسلامي الذي يعد من القلاع الاقتصادية في اليمن. كما قامت بالتعميم بالحجز على أموال بنك التضامن الإسلامي، لدى جميع القطاعات والشركات المصرفية وقامت باقتحام مقره في صنعاء، وطالبت بإيقاف العمل، في كافة فروعه.

كما قامت بتعيين الموالين لها في إدارة البنوك التجارية الكبيرة، ومنها بنك التسليف الزراعي، كاك بنك، حيث عينت المليشيا مديرا للبنك من أسرة زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي.

ستداول العملة

وفي إطار حربها على الاقتصاد الوطني، قامت المليشيا الحوثية بحظر تداول العملة الجديدة، وهو الأمر الذي فاقم من الأزمة الاقتصادية الطاحنة في البلاد، وفقا لتقرير البنك الدولي، أكتوبر 2020.

وقدر تقرير اقتصادي، إجمالي ما تنهبه مليشيات الحوثي الانقلابية من إيرادات الدولة في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرتها في العام الواحد تريليون و292 مليار و500 مليون ريال، وأكثر من 5 مليارات دولار أمريكي على حساب صرف الدولار 250 ريالاً عامي 2014 – 2015.

وفي ورقته التي قدمها تحت عنوان "جناية الحوثي على اقتصاد اليمن" كشف الصحفي الاقتصادي **محمد الجماعي**، أبرز جنايات الحوثيين على الاقتصاد الوطني الذي تفاقم انهياره بفعل سيطرة المليشيا على أكثر من نصف إيرادات البلاد منذ 5 سنوات، ما أدى لتصنف اليمن ضمن الدول الأسوأ في العالم، حسب تقارير أممية.

وأشار الجماعي إلى أن الاقتصاد اليمني شهد انكماشا نسبته 40% منذ 2015، وأزمة سيولة في 2016، وانعكس ذلك بشكل مباشر على القطاع الخاص، ورواتب القطاع الحكومي، كما ظل الاقتصاد اليمني في حالة ركود خلال 2018، وفقا لتوقعات البنك الدولي حينها، بسبب منع تصدير النفط وهو ما حدث أيضا في 2019 وما يزال حتى اليوم.

التلاعب بالصناديق الايرادية

وأوضح محمد الجماعي، أن العبث الحوثي طال أموال الصناديق الايرادية، حيث قامت المليشيات الحوثية بنهب 2 تريليون من أموال جمعية المتقاعدين اليمنيين المودعة لدى البنك المركزي بصنعاء، باسم الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.

وحسب المصادر، تقدر إجمالي أموال مؤسسات التأمينات الحكومية اليمنية بمبلغ 1.28 تريليون ريال (نحو 6 مليارات دولار) يتم استثمارها في أذون الخزانة والصكوك والسندات الحكومية وفي مشاريع متعثرة لا تعود بطائل.

اللجنة الاقتصادية

وبحسب اللجنة الاقتصادية اليمنية، فأن مليشيا الحوثي الانقلابية تصر على استغلال الوضع الاقتصادي والمالي لاحتياجات الناس في المناطق الخاضعة لها، والدخول في المضاربة على العملة في السوق والتسبب في إعادة حالة انهيار قيمة العملة المحلية.

وكشفت اللجنة عن إصرار الميليشيات على جر الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الانهيار الكلي، والضغط على جميع المؤسسات المالية والجمعيات المهنية المختصة بقوة السلاح وتحت التهديد الأمني لتبرير أعمالها وخدمة مصالحها، وتوظيف انهيار قيمة العملة.

وأهابت اللجنة الاقتصادية، بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع وكالاتها تحمّل مسؤوليتها في إلزام الميليشيات الحوثية بإيقاف الاستغلال السياسي للمعاناة الإنسانية التي تتسبب فيها عن طريق إحداث حالات انهيار بقيمة العملة والوطنية وتحميلها مسؤولية ذلك.

وحذرت من استمرار الممارسات

الاقتصاد اليمني شهد إنكماشاً نسبته 40% منذ 2015 وأزمة سيولة في 2016 وانعكس ذلك على القطاع الخاص

الحوثية للدفع نحو انهيار اقتصادي للبلد، مؤكدة أن ذلك سيؤثر ذلك على جميع جهود الإغاثة الإنسانية والتنمية الاقتصادية العاجلة وسيجعلها غير ذي جدوى.

التلاعب بالعملة

وقال خبراء اقتصاديون إن ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران تفاقم المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون عبر التلاعب بأسعار العملات في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

واتهمت اللجنة الاقتصادية العليا في اليمن الحوثيين بدفع الاقتصاد إلى حافة الانهيار عبر السماح بعمليات المضاربة بالعملات، بما لهذه الأخيرة من آثار سلبية على جهود الإغاثة والتنمية الاقتصادية وجهود إعادة الإعمار.

وأوضح الاقتصاديون أن الحوثيين يستخدمون ورقة التلاعب بسعر العملات عبر شرائها والاحتفاظ بها على أمل جني أرباح من بيعها لاحقا، وذلك خدمة للمصالح إيران السياسية في المنطقة.

المضاربة بالعملة تخريب للاقتصاد

من جانبه، قال رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي **مصطفى نصر**، أن البنك المركزي يوفر للمستوردين العملة الصعبة لاستيراد منتجاتهم كافة، لافتا إلى أنه حدد سعر صرف العملة لاستيراد المواد الأساسية مثل القمح والدقيق بـ 440 ريال للدولار الواحد".

وأضاف أن البنك حدد في المقابل سعر 506 ريال للدولار الواحد للتجار الموردين للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لاستيراد المنتجات الأخرى، بما فيها المشتقات النفطية.. وذكر أن هذه الإجراءات توفر العملة الصعبة للتجار لفتح اعتمادات الاستيراد لمنتجاتهم، بما في ذلك المشتقات النفطية للتجار والموردين في مناطق سيطرة الحوثيين.

وأكد نصر أن المضاربة بالعملة التي يقوم بها تجار في مناطق سيطرة الحوثيين ستدمر كل الإجراءات التي ينفذها البنك المركزي في عدن والتي حققت إستقراراً نسبياً للريال في سوق الصرف، على الرغم من أن البنك المركزي يقدم سعر الدولار للمستوردين بسعر أقل من سعر السوق والذي يتراوح بين 530-550 ريال.

خدمة أطراف خارجية

في السياق نفسه، قال الاقتصادي عبدالعزيز ثابت إن النظام الإيراني يحقق

المضاربة بالعملة التي يقوم بها تجار في مناطق سيطرة الحوثيين ستدمر كل الإجراءات التي ينفذها البنك المركزي في عدن

مكاسب من تلاعب الميليشيا في الاقتصاد اليمني.

وأوضح أن تلاعب الحوثيين بالاقتصاد هو هدف من أهدافهم وينفذونه خدمة للمشروع الإيراني بالمنطقة، فيما يلقون مسؤولية المعاناة الإنسانية الحاصلة في اليمن على عاتق التحالف العربي.

وأشار ثابت إلى أن الأمر الذي يتسبب في عجز الموازنة هو أن اليمن لا يستطيع أن يوفر عملة صعبة من صادراته لشراء وارداته، (وهذا يعني أنه مجبر على الاقتراض لدفع ثمن وارداته).

وأردف أن "هذا ما قام به البنك المركزي عن طريق الوديعة السعودية التي حققت استقرارا نسبيا لقيمة العملة الوطنية".

ورأى مراقبون للشأن الاقتصادي في اليمن، أن الميليشيا الانقلابية عملت على استثمار الأموال المنهوبة في شركات خاصة أنشأتها لموالين لها، للقيام بالسيطرة على سوق المشتقات النفطية وللمضاربة بسعر العملة، فضلاً عن توظيف قدر كبير من هذه الأموال في شراء الأراضي والعقارات.

وإلى جانب ما تفرضه الميليشيات من إتاوات غير قانونية على التجار ورجال الأعمال وما تحصله من موارد مالية عبر قطاعَي الاتصالات والتبغ ومن الضرائب ورسوم الجمارك على البضائع، فإنها تسخّر كل ذلك لتمويل ميليشياتها والإنفاق على المجهود الحربي وشراء الأسلحة المهربة إلى اليمن عبر أطراف خارجية.

وذهبت الميليشيا أبعد من ذلك، حين عمدت إلى مضايقة المواطن في رزقه، ومحاربته في قوته اليومي، حيث ضاعفت من فرض الإتاوات والجبايات المالية على المواطنين، والتُجار، وألزمتهم بعملية الدفع، بشكل مستمر واختلاقها مسميات مختلفة، لعملية النهب والابتزاز، كان أبرزها دعم المجهود حربي، وضرائب، ومساعدات وزكوات، وتمويل أنشطة، ويوميات حوثية لا تنقطع طوال العام.

ونتيجة لهذه الممارسات، تعرض النشاط التجاري والاقتصادي، في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي، إلى عملية تجريف واسعة، قوضت من قدرته، على الإنتاج، والصمود.

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

طريقك الأسهل

لتنفيذ عملياتك المالية والمصرفية

8003033

778003033

تتوزع على 227 موقعاً حول الجمهورية..

أحجار البناء والزينة رافد اقتصادي مهم

شهدت اليمن عبر التاريخ قيام حضارات عريقة شيدت فيها المعابد والقصور والسدود والتي من خلالها أظهر الإنسان اليمني قدرة كبيرة على استغلال موارده الطبيعية ومنها أحجار البناء والزينة التي استخدمت كمصدر أساسي في أعمال البناء والتشييد والزخرفة، ويعد جامع الصالح في صنعاء تحفة معمارية فريدة اختزلت الثقافة المعمارية اليمنية عبر الأزمنة والعصور، مؤكداً العلاقة الوطيدة بين ماضي اليمن وحاضرها، حيث أن المتأمل لأحجار هذا المعلم من حيث النوع، الحجم والتقويم لا شك أنه سيجد تشابهاً بينها وبين الجدران الباقية من سد مأرب ومعبد بلقيس.

أولت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية مجال أحجار البناء والزينة اهتماماً كبيراً، حيث عملت على تنفيذ المسوحات الجيولوجية والدراسات الاستكشافية والتقييمية لخامات أحجار البناء بالإضافة إلى حصر مواقعها الاستخراجية في مختلف أنحاء الجمهورية، وذلك بالتعاون مع عدد من البعثات الأجنبية والتي كان من أهمها البعثة الرومانية جيومين في العام 1983، والمشروع الوطني لتقييم أحجار البناء والزينة الذي تم تنفيذه من قبل هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية في العام 2001 والذي كان مكملاً لمعطيات الدراسات السابقة. وبناءً على نتائج تلك المسوحات والدراسات فقد تم تحديد 51 موقع لصخور التف والإجنمبرايت، 21 موقع لصخور البازلت، 57 موقعاً لصخور الحجر الجيري والدولوميت، 3 مواقع لصخور الترافرتين، 78 موقع لصخور الجرانيت و الجابرو، بالإضافة إلى 17 موقع لصخور الرخام.

حجم الاحتياطي

على الرغم من فتح العديد من المحاجر، وإنشاء عدد من مصانع الرخام والجرانيت المصقول بالإضافة إلى انتشار المنشئات الصغيرة (المناشير) الخاصة بإنتاج بعض أنواع أحجار البناء في مختلف محافظات الجمهورية، إلاّ أن عملية استخراج ومعالجة خامات أحجار البناء والزينة لا زالت تظهر وجود فجوة في مجال منافسة المنتجات العالمية، على الرغم من تميز أحجار البناء والزينة في اليمن بمدى واسع من الجاذبية، من حيث مواصفاتها الفنية وألوانها المتميزة التي تضاهي الكثير من أنواع الأحجار المشهورة في الأسواق العالمية.

تمثل معظم المواقع المختلفة لأحجار البناء والزينة في اليمن مناطق واعده لاستغلال هذه الخامات لا سيما وأنها قريبه من خطوط المواصلات بالإضافة إلى طبوغرافيتها المناسبة لعمل المقالع الصخرية للاستخراج والتشكيل، كما أنها تتميز بأنواع وألوان مختلفة، بالإضافة إلى كمياتها الاقتصادية، حيث يوجد الجرانيت باحتياطي 316 مليون متر مكعب، في كل من صعده، مأرب، البيضاء، الحديدة، تعز وأبين. ويتوفر الرخام باحتياطي أكثر من 900 مليون متر مكعب في صنعاء، تعز، أبين، البيضاء، مأرب وحجه. ويوجد الحجر الجيري والدولوميت باحتياطي 10 مليار متر مكعب في معظم مناطق اليمن. ويوجد البازلت باحتياطي 58 مليون متر مكعب، في تعز، إب، ذمار وصنعاء، كما تنتشر صخور التف والاجنمبرايت في تعز، إب، ذمار، صنعاء والحديده باحتياطي 31 مليون متر مكعب.

التف والإجنمبرايت

تنتشر صخور التف والإجنمبرايت بشكل كبير في مناطق تواجد الصخور البركانية (51 موقع مكتشف)، باحتياطيات تزيد عن 343.6 مليون متر مكعب، وتتميز بتعدد ألوانها الجذابة، وسهولة تشكيلها، ورخص ثمنها، كما أن مواصفاتها الفنية جيدة، حيث نجد أنها تتميز بوزن نوعي منخفض إلى متوسط يتراوح بين 1.53-2.96، ومقاومة ضغط جيدة تتراوح بين1160-170 كجم/سم2، ونسبة امتصاص مقبولة تتراوح بين 0.38-19.41%، بالإضافة إلى تميزها بخفة وزنها وخصائص العزل الحراري والصوتي العالية. وعلى ضوء ذلك تم مطابقة هذه المواصفات مع المواصفات القياسية الرومانية وتبين أن معظم أحجار التف والإجنمبرايت في اليمن تقع ضمن حدود المواصفات المطلوبة، عدا الأحجار التي يكثر فيها الشقوق والعروق..الخ مثل الحجر العباصري وبعض أنواع المناخي.

البازلت

توجد الصخور البازلتية ضمن الصخور البركانية الثلاثية والرباعية (21 موقع مكتشف) باحتياطيات تصل إلى حوالي مليون متر مكعب، وتعتبر أحجار البازلت المصمت (Compact Basalt) في اليمن من أفضل أنواع الأحجار لبناء الأساسات نظراً لصلابتها العالية ومقاومتها لعوامل التجوية والتعرية، في حين تتميز أحجار البازلت الفقاعي (Vesicular Basalt) بسهولة تشكيلها، وبمنظرها الجمالي المميز الذي يضفي على المبنى جمالاً وروعة، أما من ناحية المواصفات الفنية فنجد أن أحجار البازلت بنوعيه تتميز بوزن نوعي

مرتفع يتراوح بين 1.92-3.01، ومقاومة ضغط جيدة تراوحت بين 187-2200 كجم/سم2، ونسبة امتصاص قليلة تراوحت بين 0.11-5.08%، بالإضافة إلى تميزها بخصائص العزل الحرارية والصوتية العالية. وعلى ضوء ذلك تم مطابقة هذه المواصفات مع لشروط القياسية الرومانية وتبين أن غالبية أحجار البازلت في اليمن تقع ضمن حدود المواصفات المطلوبة.

الحجر الجيري و الدولوميت

تنتشر صخور الحجر الجيري و الدولوميت بشكل واسع في اليمن(57 موقع مكتشف)، حيث يصل احتياطي تلك المواقع إلى حوالي 5.3 بليون متر مكعب. وتميز صخور الحجر الجيري والدولوميت بالصلابة الشديدة، وتعدد ألوانها من اللون الأبيض الناصع، والبيج وحتى اللون الأسود. ومن خلال تفسير نتائج التجارب الفيزوميكانيكية نجد أن تلك الصخور تتميز بمواصفات فنية جيدة وتقع ضمن حدود الشروط القياسية العالمية بل وأفضل منها في بعض المواقع، حيث نجد أن قيم الوزن النوعي كانت مرتفعة إلى متوسطة تتراوح بين 1.9-2.86، ومقاومة ضغط مناسبة تتراوح بين 234-1520 كجم/سم2، ونسبة امتصاص قليلة تتراوح بين 0.04-9.05%. وعلى ضوء ذلك فإن غالبية مواقع الحجر الجيري والدولوميت مطابقة للمواصفات القياسية العالمية (الرومانية والأمريكية) وتقع ضمن حدود المواصفات المطلوبة.

الترافرتين

ينحصر وجود رواسب الترافرتين في اليمن في 3 مواقع في المخطط (صنعاء)، دمت (الضالع) والقفر (إب)، باحتياطيات تصل إلى حوالي 2.5 مليون متر مكعب، وتتميز هذه الصخور بمواصفات فنية جيده حيث تظهر باللون البني والبيج المائل للبياض وبكثرة الفراغات، كما أن مواصفاتها الفنية تطابق مع الشروط القياسية العالمية المطلوبة (الرومانية والأمريكية) حيث نجد أن الوزن النوعي متوسط وتتراوح قيمه بين 2.19-2.53، ومقاومة ضغط جيدة تتراوح بين 250-800 كجم/سم2، ونسبة امتصاص قليلة تراوحت بين 2.3-5.9%، وعلى ضوء تلك المواصفات يتبين أن الترافرتين في اليمن صالح للاستخدام كأحجار بناء وزينة علاوة على إمكانية استخدامه في مناطق نهم والقفر في التطبيقات الصناعية المتعددة نظرا لنقاوته العالية.

الجرانيتية وصخور الجابرو

تتميز الصخور الجرانيتة وصخور الجابرو في اليمن (78 موقع مكتشف) باحتياطيات كبيرة تزيد 2.7 بليون متر مكعب، بصلابة شديدة، وإمكانية استخراج كتل كبيرة جداً وتعدد ألوان واسع جداً وكذالك مواصفات فيزوميكانيكية ممتازة وتفوق حدود المواصفات القياسية العالمية المطلوبة (الرومانية والأمريكية) في بعض المواقع، حيث نجد أن الوزن النوعي كبيراً ويتراوح بين 2.16-2.95، ومقاومة الضغط عالية جداً وتتراوح بين 423-2042 كجم/سم2، ونسبة امتصاص قليلة جداً تراوحت بين 0.05-2.63%، بالإضافة إلى تميزها بالتنوع الصخري الواسع حيث توجد صخور الجرانيت، الجرانوديورايت، المونزونايت، الديورايت، الجابرو والجابروديوريت... الخ وهذا بالطبع يؤدي إلى تنوع الأنسجة الصخرية فيكسبها منظراً جمالياً متفرداً. وعلى ضوء تلك المواصفات فإن غالبية مواقع صخور الجرانيت والجابرو صالحة للاستخدام كأحجار بناء وزينة وخصوصاً لبناء جدران السدود والحوائط الساندة، ورصف مدرجات المطارات.

الرخام

توجد صخور الرخام في اليمن (17 موقع مكتشف) باحتياطيات كبيرة تزيد 180 مليون متر مكعب، وتتميز بمواصفات فنية عالية، وإمكانية استخراج كتل كبيرة جداً، وتعدد في الألوان فمنها الأبيض، والأبيض المصفر، والرمادي، والأسود وكذلك الأسود المخطط والمنقط. وعند مقارنة ومطابقة هذه المواصفات مع الشروط القياسية العالمية (الرومانية والأمريكية) وجد تطابق جيد في هذه الشروط، حيث نجد أن الوزن النوعي متوسط ويتراوح بين 2.87-2.08، ومقاومة الضغط جيدة تتراوح بين 260-1130 كجم/سم2، ونسبة امتصاص قليلة جداً تراوحت بين 0.04-4.42%. الجدير ذكره أن خامات الرخام في بعض مناطق الثنية (مأرب) والريان (الجوف) تستخدم كمواد بناء وزينة، في حين أظهرت الدراسات المعدنية والتحاليل الكيميائية أن تلك الخامات عبارة عن ماجنيزايت ودولوميت، وتتميز بنقاوة عالية، حيث تصل فيها نسبة أكسيد الماغنسيوم إلى حوالي 45%، ويمكن استخدامها في العديد من التطبيقات الصناعية، الزراعية والإنشائية المختلفة بدلاً من استخدامها كمواد رخامية.

إعداد / بشار الطيب

ينحصر وجود رواسب الترافرتين في اليمن في 3 مواقع في المخطط (صنعاء)، دمت (الضالع) والقفر (إب)، بإحتياطيات تصل إلى حوالي 2.5 مليون متر مكعب

حث على تطبيق سعر صرف السوق على الإيرادات الجمركية..

النقد: اليمن بحاجة ماسّة إلى تمويل خارجي إضافي

قام فريقٌ من صندوق النقد الدولي، برئاسة برِت راينر، ببعثة افتراضية ووجاهية للقاء السلطات اليمنية، في مدينة عمَّان، الأردن، خلال الفترة من 27 سبتمبر إلى 6 أكتوبر 2022. وقد تناولت المناقشات آخر المستجدات الاقتصادية في اليمن، وآفاق الاقتصاد اليمني، والتقدم المحرز على صعيد الإصلاحات الرئيسية. وفي نهاية البعثة، أدلى السيد راينر بالبيان التالي:

"لقد ضاعفت أسعار السلع العالمية المرتفعة الضغوط التَّضخُّمية، وفاقمت انعدام الأمن الغذائي في اليمن. وقد قُدِّر مستوى التضخم السنوي في أغسطس بنسبة 45 في المئة تقريبًا، والتّضخُّم في أسعار المواد الغذائية بحوالي 58 في المئة. وقد واجه اليمن أيضاً تراجعًا في أحجام كميات القمح المستوردة، ولم يستطع إيجاد بديل كامل للاستيراد من روسيا وأوكرانيا، حيث شكّل حجم المستوردات من هاتين الدولتين حوالي 40 في المئة من حجم كميات القمح التي يحتاج إليها اليمن. وفي الوقت نفسه، ما زالت المساعدات الإنسانية قاصرةً عن تلبية الاحتياجات اليمنية. ونتيجة لذلك لا تزال نسبة انعدام الأمن الغذائي آخذةً في الارتفاع، وتتوقّع الأمم المتحدة بأن يبلغ عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية (23,4) مليون شخص بحلول نهاية العام 2022، وعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد 19 مليون شخص.

على الرغم من التأثيرات المعاكسة الصعبة، ما زال بعض المستجدات المُشجّعة يُمهِّد الطريق نحو المزيد من استقرار الاقتصاد الكلي. وعلى وجه الخصوص، فقد عملت الهدنة على دعم فترة من الهدوء النسبي، بما في ذلك خفض عدد الضحايا، وتحقيق المزيد من الاستقرار في سعر صرف العملات الأجنبية. وعلاوةً على ذلك، فقد نفّذت السلطات اليمنية نظام منصة المزاد العلني للعملات الأجنبية، وألغت سعر الصرف الموجَّه إداريًّا الخاص بالموازنة، بما في ذلك الإيرادات النفطية، مما ساعد في خفض العجز في الموازنة واللجوء إلى التمويل من البنك المركزي. وبالتَّطلُّع إلى المستقبل، يُتوقَّع بأن يُترجَمَ تحقيقُ المزيد من الاستقرار في سعر صرف العملات الأجنبية، والتراجعُ الذي حدث مؤخرًا في الأسعار العالمية للمواد الغذائية إلى حدوث انخفاض في مستوى التضخم بحلول نهاية العام. ويُتوقَّع للناتج الاقتصادي أيضاً بأن يستقر بشكل عام، حيثُ يتوقع أن يتحقق نمو اقتصادي متواضع بنسبة 2 في المئة تقريبًا في العام 2022، وبنسبة 3,2 في المئة في العام 2023، وإن كان ذلك مقترنًا بدرجة كبيرة من حالة انعدام اليقين بشأن تطور النزاع وتوافر التمويل الخارجي.

"ويتطلب ترسيخ هذه المكاسب المزيدَ من الإصلاحات الاقتصادية، بالتزامن مع إحراز التقدم بصورة مستمرة على صعيد إيجاد حلٍّ للنزاع. وبصورة خاصة، فإن من شأن تحسين مركز المالية العامة على نحو دائم، وخفض التمويل من البنك المركزي اليمني، أن يُخفّف من شدة الضغوط على سعر الصرف، وحماية القوة الشرائية للأسر المعيشية. وعلى هذا الصعيد، حثَّت بعثة صندوق النقد الدولي السلطات اليمنية على اعتماد تطبيق سعر الصرف السائد في السوق على الإيرادات الجمركية، ومراجعة الدعم المقدَّم للكهرباء. كما سلّطت البعثة الضوء على الحاجة إلى أن تكون مكوّنات الإنفاق أكثر إنصافًا، وأكثر دعمًا وتشجيعًا للنمو.

"وقد شدَّدت البعثة على الحاجة إلى النهوض، بدرجة أكبر، بمستوى الشفافية والمساءلة عن توظيف الموارد العامة الشحيحة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد

> **أسهمت الهدنة وإجراء إصلاحات مهمة في السياسات، بما فيها تحسين سوق صرف العملات الأجنبية، في المزيد من استقرار الاقتصاد الكلي**

يتطلب ترسيخ المكاسب المحققة تعزيز مركز المالية العامة بدرجة أكبر

في الحدّ من مواطن الضعف التي تُفضي إلى التَّعرُّض للفساد، والمساعدة في نهاية المطاف في حفز التمويل الإضافي من المانحين. وعلى وجه التحديد، فإن استمرار عمليات إصلاح الإدارة الضريبية وإدارة المالية العامة على نطاق واسع، بما في ذلك تعزيز عمليات التدقيق الضريبي، وزيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتحسين إدارة الدين العام، وتنفيذ النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (إفميس)، من شأنه أن يدعم، على نحو أفضل، عمليات وزارة المالية في مجال التخطيط للموازنة، وتنفيذ الموازنة، والإبلاغ.

"وقد غطّت المناقشات أيضًا الجهود المستمرة التي يبذلها البنك المركزي اليمني بهدف تعزيز قدراته العملياتية وممارسة الشفافية بدعم من صندوق النقد الدولي والشركاء الآخرين. وقد أبرزت بعثة الصندوق، بصورة خاصة، الحاجة إلى تعزيز إدارة الاحتياطي، وتحسين مستوى الإبلاغ المالي، واستكمال إجراء عمليات التدقيق التي تجري حالياً، ونشر الإحصاءات والتقارير الرئيسية بصورة دورية منتظمة، علماً بأن السلطات اليمنية قد أحرزت بالفعل تقدمًا جيدًا جدًّا في هذه المجالات. وقدَّمت البعثة أيضًا المشورة إلى السُّلطات اليمنية للاستمرار في العمل على إعادة بناء الأُطر التنظيمية والرّقابية للقطاع المالي، بما في ذلك مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

"وقد شدَّدت بعثة الصندوق على أهمية الدعم الخارجي باعتباره شريانًا للحياة بالغ الأهمية لليمن. فالمساعدات الخارجية الإضافية ضروريةٌ، على وجه الخصوص، لتمويل المستوردات الضرورية من الأغذية الأساسية، وللمساعدة على تلبية احتياجات الإنفاق الاجتماعي العاجلة، ومعالجة الفجوات المُلحّة في البنية التحتية. ومن شأن هذا التمويل أن يدعم أيضًا استقرار الاقتصاد الكلي والزّخم الحاصل في عمليات الإصلاح.

"ويودُّ فريق بعثة الصندوق أن يزجي الشكر إلى السلطات اليمنية على المناقشات المثمرة التي أجرتها مع أعضاء الفريق، ويتطلَّع قُدمًا إلى استمرار التعامل عن كثب مع السلطات اليمنية."

آثار انهيار صرف الريال على المجتمع

إعداد د. بثينة عبدالله السقاف*

مع استمرار الصراع في عامه الثامن، استمر معه تراجع قيمة الريال اليمني مقابل العملات الاجنبية إلى مستويات قياسية متدنية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة لأسعار المواد الغذائية وهوت بمزيد من السكان في براثن الفقر المدقع، ومع تدهور سريع لظروف عامة الشعب اجتماعياً واقتصادياً وصحياً، والتي تفاقمت بسبب تعطل التجارة، والنقص الحاد لإمدادات الوقود، وتعطل العمليات الإنسانية وتناقصها، وأدى اشتداد العنف وتجزؤ سياسيات الاقتصاد الكلي إلى زيادة الضغوط على الأوضاع الاقتصادية الهشة، ومع استمرار أزمة إنسانية منقطعة النظير تفاقمت من جراء جائحة كورونا (كوفيد- 19) ، أصبح كثير من اليمنيين يعتمدون على إعانات الإغاثة وتحويلات المغتربين التي اتسمت هي الأخرى بالانخفاض.

ولكون تقلبات سعر الصرف تأخذ آثارها على المجتمع إما بشكل مباشر حيث تؤثر على دالة دخل المستهلك، ومن ناحية أخرى بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على مصادر الدخل للأسر المنتجة المتأتية عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة والأصغر من قبل المؤسسات التمويل الاصغر في اليمن، لدعم الفئات الفقيرة والأشد فقراً على الصمود، وسبل العيش، ومن هذا المنطلق تم تقسيم ورقة العمل إلى المحاور الآتية:

أولاً: تأثير تقلبات سعر الصرف على المجتمع من خلال:

- مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن .
- تأثير تقلبات سعر الصرف والاحتياجات المعيشة للمواطنين .
- سياسات نقدية تصحيحية واثارها الاجتماعية .
- تأثير تقلبات مزاد بيع الدولار على الأسواق .

ثانياً: مخاطر تقلبات سعر الصرف على التمويل الاصغر:

- قطاع التمويل الاصغر في اليمن .
- تأثير تدهور قيمة العملة على التمويل .

أولاً: تأثير تقلبات سعر الصرف على المجتمع من خلال:

مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن

إن المتتبع للمؤشرات الاقتصادية الكلية، يلاحظ انخفاضاً انكماشياً تراكمياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ بداية الصراع بنحو (50%)، مما أنعكس سلباً على الأسعار والأنشطة التجارية، كما أثر الصراع على تراجع حجم الصادرات بشكل كبير، إذ انخفض إنتاج النفط والغاز بنسبة (90%) عما كانا عليه عام 2014م، وكانت صادراتها تشكل نسبة (90%) من صادرات البلاد، وثلث إجمالي الناتج المحلي، وايراداتهما تمويل أغلب فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية، تزامن ذلك من تراجع حجم الصادرات الزراعية بنسبة (75%)، وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 قدرت الخسائر الناتجة

عن تضرر التجارة الخارجية عموماً بحوالي (36) ملياراً و(285) مليون دولار، مما أثر على بلوغ نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي(81,7%) عام2020، وبحسب دراسة قام بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تصل تقدير الخسائر الاقتصادية إلى حوالي (88,68) مليار دولار أمريكياً في حال توقف الصراع في عام 2019، إلا أن الصراع ما زال مستمراً والخسائر تتزايد[1].

أما فيما يخص حجم الاحتياطيات الخارجية فقد حدث لها تدهوراً على نحو حاد، إذ تراجعت من (5,64) مليار دولار في عام 2015م، إلى حوالي نصف مليار دولار في عام 2017، أي أن البنك المركزي في صنعاء قد فقد حوالي (91%) من الاحتياطي قبل صدور قرار نقل مقر البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن .

تأثير تقلبات سعر الصرف

أن المواطن منذ2015 وهو يسعى جاهداً لتدبير لقمة العيش الكريم لأفراد أسرته، ومن المتعارف على أن الاجر والمرتب الذي يقبضه المواطن بالريال اليمني هو الذي يحدد مشترياته من غذاء وعلاج ومصروفات أخرى، والمواطن الكادح أقصى هدفه هو أن يؤمن غذاءه ليكفي أفراد أسرته حتى يحين قبض دخله مرة أخرى إذ يوجد أكثر من (41000) متقاعد في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات منهم نسبة (33%) لا يتسلمون معاشات منذ مارس 2017م،(2). وناهيك عن بقية القوى العاملة ذات الاجر الادنى، والقطاع الحر، والمنتسبين للقوات المسلحة والأمن المنقطعة رواتبهم لأشهر متتالية، ولمعرفة أثر الضربات القاسية لتقلبات سعر الصرف على التكلفة الاقتصادية التي يدفعها المواطن المتمثلة بأسعار المواد الغذائية الأساسية، نبدأ أولاً بتحديد حجم سلة غذائية يمكن أن يشتريها المواطن في ظل التضخم المفرد للأسعار، وفق كتلة الغذاء في اليمن، والتي جاءت كالآتي:

جدول رقم (1) عدد افراد الاسرة اليمنية

قيمة السلة الغذائية ريال يمني / المنطقة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
في المناطق المحرر (عدن)	13000	27000	40000	53000	66000	80000	93000	106000	12500	133000
مناطق سيطرة الحوثي (صنعاء)	7500	15000	23000	31000	39000	46000	54000	62000	29000	77000

https://fscluster.rog/yemen / documents

ملاحظة: لا يوجد تحديث لبيانات كتلة الغذاء لشهر ديسمبر 2021 ويناير 2022

ومن خلال الجدول رقم (1) وبحكم أن متوسط عدد أفراد الأسرة في اليمن يقدر بـ(7) أفراد، فإن قيمة سلة غذائية تبعاً لكتلة الغذاء في اليمن هي(93000) الف ريال يمني، ولمعرفة مكونات سلة غذائية متوسطة الحجم تكفي لـ(7) أفراد كالآتي:

جدول (2) يوضح سلة غذائية لسلع أساسية وفق متوسط أسعار المستهلك لمدينة عدن لشهر ديسمبر

	السلعة/ الصنف	متوسط السعر (ريال يمني)
	دقيق أبيض السنابل 50 كيلو جرام	38750
	أرز الفخامة 40 كيلو جرام	67000
	سكر السعيد 20 كيلو جرام	19290
	زيت طبخ بيت الكرم (4 لتر)	7610
	حليب الأطفال بيبلاك 400 جرام	7500
	ملح (كيلو جرام)	300
	المجموع	132840 ريال يمني

المصدر: تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر ديسمبر 2021م، مقال منشورة في الرابطة الاقتصادية الالكترونية، العدد صفر، اليمن، 2021م ص 45.

يلاحظ اقتصار السلة على خمس مكونات أساسية جاء سعرها كمتوسط سعري بمبلغ (132840) الف ريال يمني، رغم أنه تم خفض السعرات الحرارية للسلة عن طريق خفض حجم زيت الطبخ 4 لتر، فهو لا يكفي لطهي طعام 7 أفراد لمدة شهر، ورغم ذلك كان سعر سلة يفوق بكثير متوسط الأجور والمرتبات في المناطق المحررة والذي يصل بالمتوسط 90 ألف ريال يمني، وهكذا فان المواطن كمستهلك يستغني عن سلع كثيرة هامة من قائمة المشتريات وفق دخلة المحدود، وعلى صحه الجسدية والنفسية سواء المواطن البالغ أو الطفل الرضيع، وتعكسها مؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

جدول رقم (3) يوضح ترتيب اليمن في دليل التنمية البشرية للأعوام 2014 -2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب	160	168	172	178	177
القيمة	0,498	0,482	0,462	0,452	0,463

HDR) UNDP) 2019-Urce: Human Development Report 2015

ومن هنا يتضح أن التكلفة الاجتماعية كانت قاسية تحملها المواطنون في ظل الحرب وتداعياتها الاقتصادية على معيشتهم ، خاصة أنه لم يتم ضبط سوق الصرف والمضاربين بالعملة .

السياسات النقدية التصحيحية وآثارها الاجتماعية

تصنف اليمن ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة بين دول العالم، فبحسب تقرير دليل التنمية البشرية لعام 2019، تواجه اليمن بعض التحديات في التنمية البشرية، والتي جاءت كالتالي:

- ارتفاع نسبة وفيات الأمهات إلى (38,5%) لكل (100000) مولود حي وفقاً لآخر تقديرات في 2015.
- انخفاض القوى العاملة الماهرة إلى (21,1%) من إجمالي القوى العاملة خلال (2010-2018) .
- ارتفاع معدل العاملين المعرضين للمخاطر إلى (45,4%) من إجمالي القوى العاملة للعام 2018.
- ارتفاع نسبة السكان الذي يعيشون في فقر متعدد الأبعاد إلى نسبة (47,7%) خلال عام2017، وهذا الفقر متعدد الأبعاد غير مرتبط بالدخل، وإنما يلخص أوجه الحرمان التي يعاني منها الأشخاص في البلدان النامية في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة .

وهناك مؤشرات أخرى هامة أفرزتها الحرب منها:

- ارتفاع معدل وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5-24) في عام2019 إلى نسبة (37%) مقارنة بنسبة (20%) للعام 2014.
- نسبة (53%) من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد مع وجود المساعدات الغذائية (الأسواء على مستوى العالم)، وترتفع النسبة إلى نسبة (67%) من السكان في حالة غياب المساعدات الغذائية .
- انخفاض الاستثمار الحقيقي والمتمثل بانخفاض مدخرات القطاع العائلي.
- انخفاض الاستثمار في تنمية راس المال البشري من قبل إنفاق الأسر على أبناءها لتلقي التعليم الجيد .

ويمكن قراءة انعكاس هذه المؤشرات أن الطبقة الاجتماعية الوسطى في اليمن قد تقلصت، وهذه تعد تحدي لمقومات النهوض الاقتصادي بعد انتهاء الحرب، ومن هنا يتضح أن السياسات

1) مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA) وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الانسانية اليمن صدر في فبراير 2021

2) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (36) اغسطس 2018 وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمن ص 2.

الاقتصادية التصحيحية تطبق بعيدا تماماً عن حسابات التكلفة الاجتماعية لها، دون اعتبار للمؤشرات الاجتماعية الصادرة عن تقارير المنظمات المحلية والدولية المحذرة من مجاعة تلوح نذرها بالأفق تنزلق لها اليمن سريعاً.

تأثير تقلبات مزاد بيع الدولار

مثل رسو سعر عطا المزاد بعد المزاد السادس لسعر أدنى من 900 ومن ثم تأرجح ما بين 1200 ريالا يمنياً للدولار، هذا التأرجح ولد مزيداً من الخوف والهلع وعدم الثقة لدى المتعاملين في السوق، سواء المواطن كمشتري، والتاجر بائعاً للسلعة وسائر قنوات البيع بالتجزئة خوفاً من الخسارة، وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي الرخو أصلا، مخلفاً مزيداً من التكاليف الاجتماعية المؤلمة.

الذي زاد الوضع تردياً أن تقلبات أسعار الصرف متسارعة وذات أسعار مختلفة لـ(الدولار، والريال السعودي) خلال 24 ساعة، أوجد سوقاً سوداء، وبالتالي تعدد الصرف، إذ يوجد فارق كبير بين سعر صرف رسو المزاد، والسعر التأشيري، والسوق السوداء المتحكم بها المضاربين بالعمالة .

خلف كل ذلك تكاليف اجتماعية قاسية على المجتمع وضربات اقتصادية مؤلمة على المواطنين، والتي تتوالى عليهم منذ قرابة الثمانية الأعوام المنصرمة .

ثالثاً: مخاطر تقلبات سعر الصرف على التمويل الأصغر

تكتسب صناعة التمويل الأصغر أهمية بالغة في الحد من البطالة وتوفير سبل العيش لشريحة واسعة من الفئات الأشد حرماناً في المجتمع ومساعدتهم على امتلاك الاصول الانتاجية المدرة للدخل، إذ بلغ عدد المقترضين النشطين من مؤسسات التمويل الأصغر 85.863 شخص في يونيو 2018 يستفيد من قروضهم مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، وتمثل عوائد مشاريع عملاء التمويل الأصغر مصدر الدخل الرئيسي لحوالي نصفهم (48,3%) .

يوجد العديد من مؤسسات التمويل الأصغر المقترضة التي لا تدير إمكانية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف الاجنبي بشكل كاف، **وهناك ثلاثة عناصر على الأقل مخاطر اسعار الصرف الأجنبي :**

1) مخاطر تخفيض سعر العملة أو انخفاض قيمتها .
2) مخاطر قابلية تحويل العملات .
3) مخاطر نقل الاموال .

وتنشأ مخاطر انخفاض سعر العملة أو انخفاض قيمتها في مجال التمويل الأصغر، عادة، عندما تحصل مؤسسة التمويل الأصغر على قرض بالعملة الأجنبية، غالباً بالدولار الأمريكي أو اليورو، ثم تقوم بإقراض هذه الأموال بالعملة المحلية، ومن ثم يصبح على مؤسسات التمويل الأصغر التزامات بالعملة الصعبة بينما تتوفر لديها أصول بالعملة المحلية وفي هذه الحالة، يقال أن الميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الأصغر تحتوي على» عدم توافق في العملات»، ومن شان حدوث أية تقلبات في القيم النسبية لهاتين العملتين ان يؤثر عكسياً على السلامة لهذا المنظمة .

إن مؤشرات التمويل الأصغر اليوم افضل حالا نسبياً مما كانت عليه خلال عامي 2015-2016 محاولة امتصاص الصدمة الأول والتكيف مع ظروف المرحلة، حيث تم استئناف 20% من مشاريع عملاء التمويل الأصغر التي سبق ان توقفت أثناء فترة الحرب ومع ذلك، واجهت مؤسسات التمويل الأصغر ومشاريع عملائها الكثير من المخاطر بما فيها التعرض للأضرار واستمرار إغلاق 17.3% من إجمالي المشاريع وكذلك التأثر بأزمات حادة في الطاقة والسيولة النقدية وتدهور العملة الوطنية وبالنتيجة، ارتفعت نسبة القروض

> **استئناف ٢٠٪ من مشاريع عملاء التمويل الأصغر التي سبق ان توقفت أثناء فترة الحرب**

المتعثرة إلى حدود غير آمنة متجاوزة 40% في يونيو2018، وتدهور الأداء المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وتقلصت فرص الاقراض.

إن إنتشار المشاريع الصغيرة والأصغر يوفر بيئة داعمة للاستقرار وصناعة السلام، فالشباب العاطلين عن العمل يكونون أكثر عرضة للإحباط والتحول إلى وقود للمعارك الطاحنة بينما انشغالهم بمشاريعهم الخاصة بثبط لديهم حوافز العنف ويقوي أنزيمات السلام.

ومن أجل تخفيف الصدمات على المجتمع اليمني وتخفيض وحدة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ينبغي تقديم مزيداً من الدعم لقطاع التمويل الأصغر في إطار برامج الاستجابة الانسانية لبلادنا لتمكين الفئات الأشد فقراً وتضرراً من تأمين سبل العيش المستدام تجسيداً للمثل الصيني القاتل علمني الصيد خيراً من أن تعطيني سمكة.

قطاع التمويل الاصغر في اليمن

يقوم القطاع المصرفي اليمني بدور متواضع في تمويل الأنشطة الاقتصادية مقارنة بكثير من الدول العربية حيث شكلت نسبة الائتمان المصرفي القدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 7,5% عام 2016 بينما بلغت تلك النسبة في الدول العربية 43% في المتوسط عام 2016 ويقتصر انتشار فروع البنوك في اليمن على المناطق الحضرية بينما يعيش 70,8% من السكان في المناطق الريفية، مما يعيق وصول شريحة كبيرة من السكان إلى الخدمات المصرفية .

وينشط في اليمن في هذا القطاع التمويلات المقدمة من المؤسسات الرئيسة وهي وحدة التضامن للتمويل الأصغر، والبنك التعاوني والزراعي(كاك بنك)، وبقية مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى .

تأثير تدهور قيمة العملة على التمويل

تشير بيانات بنك الأمل، وهو أكبر مؤسسات التمويل الاصغر في اليمن، إلى ارتفاع محفظة الادخال في عام 2017 بمعدل 289% مدعومة بإيداع المانحين تحويلات الرعاية الاجتماعية التي مثلت طوق النجاة إلى جنب بنك الأمل من خطر الأقفال.

التعثر في سداد القروض

يعد بنك الأمل بنكاً رائدا في التمويل الأصغر، الأكثر تأثراً بعثر سداد القروض حيث بلغت نسبة القروض في خطر رقماً قياسياً 93,9% لأسباب أبرزها:

- عدم تمكن المقترضين وبالذات موظفي الدولة وصندوق الرعاية الاجتماعية من سداد القروض التي حصلوا عليها بضمان مرتباتهم الشهرية قبل توقفها.
- أزمة سعر الصرف وتدهور سعر العملة المحلية الريال مقابل بقية العملات الاجنبية.
- شحة السيولة ويعود ذلك إلى عدم انتظام سداد العملاء للقروض، وانخفاض ايداعات العملاء، وصعوبة سحب مؤسسات التمويل الاصغر من حساباتها لدى البنوك التجارية التي تواجه هي الأخرى ازمة سيولة حادة، فضلا عن محدودية دعم المانحين لخدمات التمويل الأصغر.

تدهور قيمة العملة الوطنية

أثرت تقلبات سعر الصرف منذ انتقال إدارة البنك إلى العاصمة المؤقتة عدن في 2016 وبالتالي وجد انقسام مالي له آثاراً جلية في الانشطة المالية والنقدية في البلد، لا سيما المناطق المحررة، إذ وصل سعر الصرف إلى قرابة 1700 ريالا للدولار الواحد في نهاية 2021م وتقلبات حادة فيما بعد في بداية 2022، وهذه التقلبات قادت في الفترة التي تسبق 2021= إلى انخفاض القيمة الفعلية للقروض الممنوحة للمستفيدين من قبل مؤسسات التمويل الأصغر مقارنة بالقيمة الفعلية لأقساط القروض المسددة، وكذلك اضطرار مؤسسات التمويل الاصغر منح قروض أكبر تحمل مخاطر أعلى، مع ابقاء أنواع أخرى من القروض عند سقوف منخفضة للتخفيف من المخاطر مما أدى إلى امتناع بعض المقترضين من الاقبال عليها كونها لا تفي بمتطلباتهم التمويلية في ظل انهيار العملة الوطنية، ويأتي هذا في ظل سعر فائدة حقيقي سالب (أي ان سعر الفائدة الجاري أقل من معدل التضخم)، مما يقود إلى انخفاض نسبة العائد على محفظة القروض، تزيد حدة كلما طالت فترة الفوضى في سوق سعر الصرف.

شكل يوضح تأثير تدهور سعر صرف العملة المحلية على عملاء ومؤسسات التمويل الأصغر.

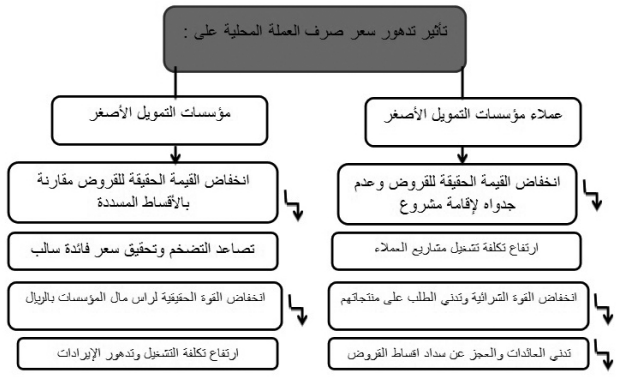

الخلاصة

إن انهيار سعر الصرف قاد إلى ارتفاع جنوني في الأسعار وبالتالي زيادة نسبة التضخم بشكل غير مسبوق، ومن خلال ما تم استعراضه من تأكل قيمة المرتبات والاجور التي يتحصل عليها افراد المجتمع يظهر حجم التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المواطن والمجتمع في ظل الحرب الدائر رحاها، في بلد يعتمد على الاستيراد لسد جم احتياجات السكان من السلع الغذائية والتي تعمد في تسوية مدفوعاتها بالعملة الصعبة (الدولار) في بلد يشهد اضطرابات متسارعة هبوطاً وارتفاعا في سعر الصرف، مما ينذر بصعوبة كسب سبل العيش، والانزلاق إلى مجاعة لا بد منها.

إذ تزايد أهمية التمويل الأصغر في ظل استمرار الصراع، وتفاقم الأزمة الانسانية، واستمرار أزمة انقطاع مرتبات موظفي الدولة أكثر المحافظات اليمنية الذين يتوقون للحصول على مصادر دخل بديلة، إن انتشار المشاريع الصغيرة والأصغر يوفر بيئة داعمة لصناعة السلام في اليمن.

توصيات

1) الاسراع في اتخاذ اصلاحيات مالية ونقدية من شأنها ضبط سوق سعر الصرف بما يحافظ على تخفيف أثارها الاجتماعية .
2) اعادة النظر في سلم الأجر والمرتبات بما يتلائم من المتغيرات الاقتصادية التي احدثتها الحرب.
3) ابتكار ادوات مالية في التمويل الاصغر من شأنها تقليل صدمات تقلب اسعار صرف العملة.
4) دعم الاسر المنتجة من خلال برامج المنظمات المحلية والاقليمية والدولية.

*باحثة اكاديمية

المصادر والمراجع

1) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الانسانية اليمن، صدر في فبراير 2021.
3) الصندوق الاجتماعي للتنمية، وحدة تنمية المشاريع الصغيرة والاصغر، عدة وثائق، أغسطس 2018.
3) نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن العدد (36) أغسطس 2018 وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمن.
4) HDR) UNDP)2019-Human Development Report 2015
5) تحليل رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن، شهر ديسمبر 2021، مقال منشور في مجال الرابطة الاقتصادية الالكترونية، العدد صفر، اليمن،2021.

نجاحات متواصلة على مدى(53) عامًا

منح البنك الأهلي اليمني

جوائز كأفضل بنك في اليمن

الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يمنح البنك الأهلي كأفضل بنك في تطوير وتقديم الخدمات المصرفية للعام 2022

53 عاماً خبرة وثقة
1969 - 2022

في تقريرها السنوي الصادر في عامي 2009 و 2014 البنك الأهلي اليمني يحصل على أعلى تصنيفات تُمنح لبنك في الجمهورية اليمنية من وكالة التصنيف الدولية

CAPITAL intelligence

B درجة تصنيف البنك الأهلي اليمني للالتزامات طويلة الآجل

BB درجة تصنيف البنك لقوة ومتانة مركزه المالي

المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات تمنح البنك الأهلي كأفضل بنك في التميُّز للعام 2021-2020

الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يمنح البنك الأهلي كأفضل بنك في التميُّز والإنجاز المصرفي العربي للعام 2021-2020 لكفاءته وتميُّزه

مجلة "The Banker" منحت البنك الأهلي اليمني جائزتين على التوالي :

The Banker
Bank of the Year 2006

أفضل بنك في اليمن لعام 2006

The Banker
Bank of the Year 2007
YEMEN

أفضل بنك في اليمن لعام 2007

البنك الأهلي اليمني

يظل الأفضل قوة وأداءً في اليمن

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

خدمة المعاملات المالية الإلكترونية
IBS URL: https://ibs.nboyemen.com/IBS/index.jsp
Phone : (2 967+) 250582
Call Center: (2 967+) 250581
Email : pay.cards@nbyemen.com
Website: www.nbyemen.com

د.يوسف سعيد أحمد*

من يعوض توقف تصدير النفط؟

مع ارتفاع اسعار خام النفط عالميا كان من المتوقع ان يصل قيمة النفط المصدر من اليمن مع اواخر العام المنتهي 2022 اكثر من مليار وسبعمائة مليون دولار وهو بذلك يشكل رقم قياسي مقارنة بحصيلة صادرات العام الماضي 2021 الذي كان اقل عن المليار دولار . الامر الذي كان سيرفد الموازنة العامة للدولة بالموارد الخارجية اللازمة حيث كان يمكن لهذا الرقم ان يسمح للدولة بالتغلب على العجز المزمن في الموازنة العامة او تخفيضة على الاقل والذي يصل إلى نحو 450 مليار ريال . لكن وبقصد الحاق ضرر اقتصادي بالغ بحكومة الشرعية والمواطنين سارع الحوثيين بارسال مسيراتهم المفخخة لمهاجمة موانى صادرات النفط في كل من حضرموت وشبوة وتهديد الشركات الدولية الناقلة للنفط بالعواقب ان هي واصلت نقل النفط وبذلك توقفت تماما صادرات النفط منذ بداية شهر نوفمبر 22.

وهذا يعني ان الحوثيون بادروا مبكرا بالمطالبة بتقسيم موارد النفط قبل الاوان. حيث كان من المتوقع ان تطرح قضية موارد النفط في سياق الحلول النهائية لانهاء الحرب واحلال السلام في اليمن. وبحسب طبيعة الحلول النهائية التي سيتم الاتفاق عليها .وبهذا وضع الحوثيون حكومة الشرعية في مازق اقتصادي بالغ السؤ والصعوبة .

الجدير بالذكر ان عائدات موارد النفط على محدوديتها ورغم مايثار حولها من لغط كانت تنفق في بنود واوعية رئيسية من ضمنها صرف رواتب الدوبلماسين في الخارج وكذا رواتب المسؤولين والنازحين قسرا في الخارج ؛عدا عن دفع المقرر الشهري للطلاب اليمنيين الدارسين في الخارج والانفاق على الكهرباء ؛ اضافة إلى توجيه جزء من هذه الموارد لتلبية الاستيراد عبر المزادات التي يعقدها البنك المركزي عبر المنصة الالكترونية اسبوعيا منذ اواخر عام 2021 .وهذا ماساعد على تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف عند مستوى 1140 ومستوى 1165 ريال لكل دولار وربما اعلى قليلا . لكن ظلت الاسعار في الحدود الامنة بعد ان كانت قد سجلت اسعار الصرف مستوى 1800ريال لكل دولار قبل تنظيم بيع الدولار من خلال عملية المزادات .

وقد يرى المنشغلين بسعر الصرف والمتعاملين فيه ان اسعار الصرف بدات بالتحرك تدريجيا خلال الاسبوعين الاخيرين من شهر نوفمبر الحالي 22 وهو ناتج عن التطورات السلبية التي حدثت في قطاع النفط وهو امر طبيعي وعنصر رئيسي في التغيرات عدا عن اختراق الهدنه ؛ كما ان عدم التئام مجلس الرئاسة و مواصلة اجتماعاتة في العاصمة عدن ترك حالة من التشويش في البيئة الاقتصادية .وهذا يعني بعبارة اخرى ان اسعار الصرف تتاثر بجملة التطورات السلبية حيث يرتفع منسوب حالة عدم اليقين بين فرقاء العملية الاقتصادية كلما حدثت تطورات سلبية .لكن تراجع المشاركة في عطاءات بيع الدولار في الاونة الاخيرة ربما لها علاقة بتشديد الرقابة

والتدقيق المرتبط بتطبيق نظام الامتثال في ضوء التعهدات التي قطعتها ادارة البنك المركزي اليمني مع الفيدرالي الامريكي والتي التئمت في الاجتماع الذي انعقد بالتوازي مع الاجتماع السنوي للصندوق والبنك الدوليين في الربع الاخير من العام الحالي 22 ولهذا أصبحت تتبعها البنوك الخارجية خاصة عندما يتعلق الامر باليمن ومع ذلك هذه المسالة تخدم البنوك التجارية و تجار الاستيراد التقليديين الفاعلين والجديرين.

الجدير بالذكر ان عملية بيع الدولار سوف تتواصل دون انقطاع خاصة مع تحويل 300 مليون دولار لحساب البنك المركزي عدن من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي وهو جزء من المبلغ الذي كان قد استحق لليمن والدول الاخرى وبشكل متفاوت وفقا لمساهمتها في صندوق النقد الدولي بموجب القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي للصندوق في ضوء ازمة كوفيد 19.

ومع توقف تصدير النفط اليمني بعد اعتداءات الحوثيين على موانئ تصدير النفط فإن الازمة الاقتصادية في اليمن سوف تستفحل وهناك ضغوط دولية كبيرة على الحوثيين لمنعهم من تهديد صادرات النفط لكن لا احد يعلم على وجه اليقين متى ستنفرج الازمة وتستانف صادرات النفط من جديد .ونسمع عن محادثات سعودية مع الحوثيين لكن الكثيرين لايعتقدون ان تشمل هذه المحادثات الموضوعات الحيوية المرتبطة باليمن ومنها التوقف عن تهديد صادرات النفط فكلا الجانبين يهتم بمصالحة الخاصة سواء تعلق الامر بالاشقاء او الحوثيين خاصة مع تغييب دولة الشرعية عن المحادثات الجارية وهذا امر يؤسف له. وفي نفس الوقت ليس من المتوقع ان تعمل دول التحالف العربي والتي بيدها الملف اليمني على تعويض الحكومة الشرعية عن توقف صادرات النفط لتقليل الضرر الاقتصادي والاجتماعي خاصة وانها لم تف حتى الآن بماتعهدت به من المساعدات المقدمة لليمن منذ تعيين المجلس الرئاسي والتي تاتي في المقدمة منها وديعة المليار دولار .

حرب النفط استهداف لليمنيين

ماجد الداعري

إستهداف موانئ النفط وتعطيل التصدير، جريمة استهداف لكل الاقتصاد الوطني والعملة المحلية وقوت المواطن اليمني المنكوب بكل ويلات وأزمات المجاعة الانسانية المتوحشة، لأن الشعب اليمني شمالا وجنوبا، هو المتضرر الحقيقي -أولا وأخيرا- من التداعيات الكارثية لذلك الاستهداف التخريبي الهادف لتدمير ماتبقى من مورد وحيد للعملة الصعبة لاحياء ماتبقى من روح للاقتصاد اليمني المحتضر ككل، وليست الحكومة الشرعية أو دول التحالف، أو أشخاص بعينهم، المتضررين فقط من ذلك التعطيل الكارثي، كما يعتقد ويرى بعض فاقدي بصيرة العقل والرؤية المنطقية للأحداث ونتائجها الإجمالية على كل المسارات.

إذا استمر استهداف المليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران للموانئ اليمنية وتهديد السفن وتعطيل تصدير النفط الخام، فإن ذلك بلا شك سيمثل مشكلة أمام الحكومة الشرعية لسداد التزاماتها المالية وانتظام دفع مرتبات موظفيها الحكوميين خلال العام المقبل.

وهو ما يزيد من خطر تفاقم الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلد بعد 8 سنوات من الحرب، مايستدعي ضرورة الرد العسكري وتدخل المجتمع الدولي لممارسة أقصى ضغوط ممكنة على المليشيات لتجنيب اقتصاد البلد ومؤسساته وموارده السيادية مخاطر الحرب والصراع التدميري، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وقف الهجمات الإرهابية واعادة تصدير النفط اليمني من الضبة والنشيمة.

فالمتضرر الحقيقي من انعكاسات تلك الهجمات الكارثية، هو المواطن في المناطق المحررة بدرجة أولى واليمن بشكل عام وكل اليمنيين الدارسين والموظفين بالخارج وليس الحكومة أو التحالف، كما تحاول المليشيات وبغض قصيري النظر تشخيص الأمر، كونهم لا يستفيدوا بشكل مباشر، من عوائد النفط، بسبب جهلهم بالنتيجة النهائية الإجمالية لوقف صادرات النفط، على الجميع وبقايا موقومات الاقتصاد الوطني لليمن عموماً.

التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2022..

المالية والمركزي اليمني ينسقان بشأن معالجات الاستقرار الاقتصادي

أصدر صندوق النقد العربي التقرير الخامس حول الاستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون والتنسيق بين الصندوق وفريق عمل الاستقرار المالي من منسوبي المصارف المركزية في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تناول التقرير عدة جوانب اقتصادية ومالية ذات أهمية للدول العربية في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي، حيث أكد التقرير على أهمية دور صانعي السياسات في المصارف المركزية والمؤسسات الأخرى في تنفيذ إصلاحات هيكلية ومالية لتعزيز النمو الاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي.

وبيّن التقرير آخر التطورات التشريعية والمؤسسية للاستقرار المالي بما في ذلك تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية، حيث أظهر جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الرامية لتطوير الأطر المؤسسية والتشريعية لتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، في إطار سعيها لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تأسيس وتطوير الإشراف على بنية تحتية مالية ومصرفية متوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، بما تتضمنه من أنظمة مصرفية ورقابية حديثة وبما يحقق التطور وزيادة الموثوقية في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية. كذلك خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي الرقمي، حيث دأب عدد من هذه الدول على إطلاق إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة له، بما يدعم النمو الشامل والمستدام.

الجمهورية اليمنية

يعتبر البنك المركزي اليمني الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي بالتنسيق مع وزارة المالية، وقد تطرق قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 مادة (5) إلى أن هدف البنك هو تحقيق استقرار الأسعار وتوفير السيولة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق.

كذلك أشارت المادة (3) من القانون رقم (40) لسنة 2006 بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية إلى تعزيز دور البنك المركزي في إدارة أنظمة الدفع والرقابة عليها، وتشجيع استخدامها بهدف رفع الكفاءة للنظام المالي والنظام الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، ويقوم البنك المركزي بإدارة السندات الحكومية (أذون الخزانة) نيابة عن وزارة المالية، حيث أشار قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 مادة (5) فقرة (2 ب) إلى تحديد نظام سعر صرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة، كذلك تضمنت المادة (36) بأن يقدم البنك النصح للحكومة حول أي موضوع يتعلق باختصاصات ه بموجب القانون .

في هذا السياق، لا يوجد جهة مختصة للإستقرار المالي، بل عادة يتم اتخاذ القرارات من الإدارة العليا في البنك بناء على بيانات واردة من عدة جهات في البنك المركزي.

من جانب آخر، وفي إطار سعيه لتعزيز الاستقرار المالي في الدولة فإنه يتم العمل حالياً على استصدار تعليمات خاصة تتعلق بحوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، كذلك إعداد التعليمات الخاصة بالقواعد التنظيمية لأنظمة الدفع، وتتمثل التعليمات والتعاميم في طلب بيانات إضافية من البنوك من اجل الرقابة للمحافظة على أسعار الصرف، وكذلك تعليمات صدرت تتعلق بطلب بيانات عن البطاقات الائتمانية المصدرة لعملاء البنوك .

وفي ظل التحديات التي تمر بها الدولة، فان التركيز الأساسي تمثل في المحافظة على استقرار أسعار الصرف من خلال تحديد أسعار صرف معينة للمستوردين من أجل امتصاص السيولة والحد من التلاعب، كذلك تم رفع أسعار الفوائد في الاستثمار في أذون الخزانة.

يقوم البنك المركزي بتطبيق بعض أدوات السياسة الاحترازية مثل متطلبات الاحتياطي الإلزامي بنسبة 25 في المائة، وضع حدود لنسبة كفاية رأس المال بنسبة 8 في المائة، ونسبة السيولة لدى البنوك بنسبة 25 في المائة، إضافة إلى وضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية بنسبة 25 في المائة، ولا يتم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم.

أما فيما يتعلق بإرساء الوضع القانوني

لتفعيل العمل بالأدوات الاحترازية الكلية فإنه لم يتم حتى الآن تطبيق متطلبات بازل ومتطلبات رأس المال القطاعية، كما لا يتوفر منهج لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، بينما يتم وضع تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) ونسبة تغطية السيولة (LCR) .

لا يتم اختبار مدى فعالية أدوات السياسة الإحترازية الكلّية المعتمدة، ويتم التفاعل بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال التنسيق بين البنك المركزي الذي يعتبر مسؤول عن السياسة النقدية ووزارة المالية التي تعتبر مسؤولة عن السياسة المالية لإيجاد معالجات معينة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي للدولة بشكل عام.

وفيما يتعلق بمدى توفر البنية التحتية للنظام المالي فإن البنك حاليا التسويات الآنية الإجمالية الفورية بصدد إنجاز نظام (RTGS) ونظام التقاص الإلكتروني، وكذلك نظام المفتاح الوطني، ولا يتوفر شركة معلومات ائتمانية، ولا مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات، أما بشأن نظام استعلامات ائتماني عام ، فقد كان موجود في فرع البنك المركزي أي قبل صدور القرار الجمهوري بنقل مقر البنك من صنعاء إلى عدن .

كما أن البنك بصدد إنجاز إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، كما تتوفر خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال وكذلك دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك فقط، بينما لا يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

أما فيما يتعلق بتطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في اليمن PFMI's الصادرة عن بنك التسويات الدولية فإنه لا يوجد سوق للأوراق المالية حتى الآن في اليمن .

القطاع المصرفي العربي

قدم التقرير تحليلاً لتطورات أداء القطاع المصرفي العربي والمخاطر المحتملة، حيث تضمن أبرز المؤشرات المالية المتعلقة بالقطاع المصرفي العربي الذي يبلغ حجم موجوداته حوالي 4 تريليون دولار أمريكي، يمثل ما نسبته 136 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية. فقد ارتفع كل من حجم الموجودات والودائع لدى القطاع المصرفي في نهاية عام 2021

بنسبة 5.0 في المائة و5.5 في المائة على التوالي. وصلت ودائع القطاع المصرفي في الدول العربية إلى 2.6 تريليون دولار أمريكي، فيما استقرت التسهيلات الائتمانية عند 2.4 تريليون دولار أمريكي. يعكس ارتفاع الموجودات والودائع، ثقة العملاء والسوق في القطاع المصرفي، الذي تمكّن من تحقيق هذا النمو بالرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها جائحة كورونا خلال عام 2021. يعود السبب الرئيس في ارتفاع حجم موجودات القطاع المصرفي إلى نمو السيولة، بسبب الإجراءات التحفيزية المتخذة من قبل المصارف المركزية العربية، منها على سبيل المثال تبني سياسات نقدية تيسيرية وتحرير بعض هوامش رأس المال، لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على التدفقات النقدية لقطاعي الأفراد والشركات أثناء الجائحة، إضافةً إلى ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية. أما بالنسبة لنمو حجم الودائع، فله عدة دلالات إيجابية، منها: ثقة العملاء في القطاع المصرفي العربي، ونجاح سياسات البنوك في تعبئة المزيد من المدخرات، ونجاح إستراتيجيات و/أو برامج الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية، إضافةً للأثر الإيجابي الملحوظ للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية، مما عزز من فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية.

أما فيما يخص مؤشرات المتانة المالية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد أظهر التقرير تميّز القطاع المصرفي العربي بملاءة مالية مرتفعة، إذ وصل متوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العربي إلى نحو 17.8 في المائة في نهاية عام 2021، وهي نسبة أعلى من تلك المستهدفة دولياً حسب معيار بازل ((البالغة 10.5 في المائة، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة عالية بالتالي قدرة على استيعاب أية خسائر محتملة. تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي العربي حقق أعلى نسبة كفاية رأس مال خلال الفترة (2013-2021)، بما قد يعكس تحفظ القطاع المصرفي وتحوطه لمواجهة أي صدمات غير متوقعة من خلال بناء هوامش رأس مال إضافية. إضافةً لذلك، اتبعت المصارف المركزية نهجاً تحفظياً بخصوص متطلبات بازل ((III المتعلقة بكفاية رأس المال، من خلال إصدار تعليمات ومتطلبات رقابية تتضمن إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسب أعلى من تلك المقررة في متطلبات بازل III)).

أما بالنسبة لجودة الأصول، فقد تأثر القطاع المصرفي في الدول العربية بأزمة جائحة كورونا، أسوة بالمصارف في الدول الأخرى، حيث انعكست آثار الجائحة على التدفقات النقدية للأفراد والشركات. ساهمت إجراءات المصارف المركزية العربية المتمثلة في تأجيل أقساط المتضررين من جراء الجائحة في ضبط نسبة التسهيلات غير العاملة لتبقى ضمن مستويات مقبولة في نهاية عام 2021. إذ بلغ متوسط النسبة حوالي 8.5 في المائة، مقابل 8.4 في المائة في نهاية عام 2020. في نفس السياق، حافظ متوسط نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة على مستوياته الجيدة في نهاية عام 2021، حيث بلغ حوالي 91.1 في المائة في نهاية عام 2021 مقابل 87.3 في المائة في نهاية عام 2020. ساهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) في ارتفاع نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، إذ يتم بموجب هذا المعيار بناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الائتمان، مما يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان، بالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

أما عن أداء القطاع المصرفي، شهدت معدلات الربحية في نهاية عام 2021 تحسن ملحوظ، بعد الانعكاسات السلبية للجائحة التي أثرت على ربحية البنوك في عام 2020، منها على سبيل المثال: الأثر السلبي على قدرة عملاء البنوك على السداد، وتراجع النشاط الاقتصادي،

وارتفاع المخصصات المرصودة إزاء القروض المتعثرة، وتأجيل أقساط المقترضين، ووضع قيود على توزيع الأرباح. لمواجهة ذلك، قامت المصارف المركزية باتخاذ إجراءات تحفيزية تمثلت في تخفيض أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية وتخفيض أو تحرير بعض المتطلبات الاحترازية والرقابية في بعض الدول. حقق القطاع المصرفي العربي معدلات عائد جيدة خلال عام 2021، إذ بلغ متوسط العائد على الموجودات حوالي 1.24 في المائة مقابل 0.82 في المائة في نهاية عام 2020. في المقابل، ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية ليصل إلى 11.76 في المائة في نهاية عام 2021، مقابل 6.55 في المائة في نهاية عام 2020. مما يعكس الأداء الجيد للبنوك وكفاءتها في توظيف موجوداتها، وفاعليتها في استخدام رأسمالها وقدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً. فيما يخص مؤشرات السيولة، فقد حافظت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي العربي على مستويات جيدة، حيث بلغت حوالي 32.7 في المائة في نهاية عام 2021، مقابل 30.9 في المائة في نهاية عام 2020.

من جانب آخر، واستكمالاً لما ناقشته الإصدارات السابقة من تقارير الاستقرار المالي في الدول العربية، من حيث تحليل مخاطر تعرض البنوك للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ركّز الإصدار الحالي من التقرير على تقييم مخاطر القطاع العقاري في عدد من الدول العربية، حيث بيّن وجود اهتمام من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وكذلك القطاع المصرفي في الدول العربية في دعم القطاع العقاري من جهة، وقيام المصارف المركزية بالتقييم المستمر للمخاطر النظامية التي قد تنشأ عن هذا القطاع. من جهة أخرى، لعل من أبرز ما قام به عدد من المصارف المركزية العربية (بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة)، تطوير مؤشر أسعار أصول عقارية لتقييم مدى وجود فقاعة سعرية في أسواق العقارات. من خلال ما تم تحليله من بيانات متاحة حول قطاع العقارات، لم يتبين ما يُشير إلى وجود فقاعة سعرية في أسعار الأصول العقارية.

خلص التقرير إلى أن القطاع المصرفي العربي بالرغم من التحديات والمخاطر، كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، ذلك في ضوء ما حققه القطاع من مستويات جيدة من رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة، وهو ما يعكس

جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وهذا ما دعمته نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية التي تم تحليل نتائجها بشكل مفصل في التقرير، وكذلك مؤشرات الاستقرار المالي الإفرادية في الدول العربية التي بيّنت أن القطاع المصرفي والمالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة. كذلك ارتفع مؤشر الاستقرار المالي التجميعي الذي يتم احتسابه من قبل صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي، ليصل إلى 0.526 نقطة في نهاية عام 2021 مقابل 0.487 نقطة في نهاية عام 2020، بسبب تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية نتيجةً للجهود التي بذلتها الدول العربية للحد من تداعيات جائحة كورونا، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي.

فيما يخص تطورات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة. أكد التقرير في هذا الصدد، على أهمية تنظيم كافة مؤسسات القطاع خصوصاً شركات التمويل وإيجاد تعريف واضح له وتوفير أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات عنه، للوقوف على مخاطره وتحدياته بشكل أدق. كما دعا التقرير إلى متابعة جهود تطوير المؤسسات والأدوات المالية غير المصرفية في الدول العربية، بالنظر للضعف النسبي لمساهمة القطاع المالي غير المصرفي في تمويل الاقتصادات العربية.

وأعرب معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي عن سروره بإنجاز الإصدار الخامس من تقرير الاستقرار المالي العربي، الذي يتضمن مواضيع وقضايا تهم السلطات الإشرافية العربية لتعزيز الاستقرار المالي والحد من تراكم المخاطر النظامية في القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص، بما يعزز من دور القطاع المالي في تحقيق التنمية المستدامة. نوّه معاليه، باهتمام ودعم محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، لفريق عمل الاستقرار المالي، مؤكداً على أهمية مواصلة الجهود لتطوير الإصدارات المقبلة للتقرير ليُواكب المستجدات والتطورات المتعلقة بقضايا الاستقرار المالي، بما يقدم صورة واضحة عن وضعية الاستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهود السلطات الإشرافية لتحقيق الاستقرار المالي، ليساهم في دعم اتخاذ القرارات الاحترازية التي تسهم في سلامة ومنعة القطاع المالي والمصرفي العربي.

الخلاصة

بيّن الفصل الجهود الكبيرة التي بذلتها المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع المصرفي من خلال توفير منظومة تشريعات تواكب أفضل الممارسات الدولية ووفق أفضل المعايير الدولية، حيث إن مواصلة تحديث منظومة التشريعات وتوفير البنية التحتية المناسبة للنظام المالي وفق قواعد العمل المصرفي السليم ستؤدي إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي العربي على إستيعاب الصدمات ال مالية بشكل عام، وقد دأبت معظم المصارف المركزية في الدول العربية إلى تطبيق متطلبات بازل والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، مما سينعكس إيجاباً على مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي وسيعزز من متانة وملاءمة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة ويحسن نوعية موجودات هذا القطاع. حيث سيبين الفصل الثالث تحلى ًلا شام ًلا لأداء القطاع المصرفي في الدول العربية، وسيبرز دور المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع وسلامة مراكزه المالية.

معاً نبني للمستقبل

إنماء العقارية
Enma Real Estate Developing Co.Ltd

+967 2 363636/7/8
+967 2 363639
info@enma-ye.com
www.enma-ye.com

enmaredev

40 إسماً للمال!

- في المدرسة يسمى (رسوم).
- في الزواج يطلق عليه (المهر).

في الطلاق يطلق عليه (النفقة).

- وعندما تأخذه من شخص لأجل مسمّى (دين).
- وعندما تدفع للحكومة (ضرائب).
- وفي المحكمة (غرامات).
- الموظفون المتقاعدون (معاش).
- والموظفون الاعتياديون (راتب).
- عند العمال (أجور).
- عندما يدفع للوسطاء في صفقات تجارية (عمولة).
- عندما يدفع مقابل الخدمات المهنية (أتعاب).
- عندما يخصص لمشروع تجاري (سيولة).
- عندما يؤخذ من البنك (قرض).

عندما يؤخذ من المستدين أضعاف مضاعفة (رِبا).

- عندما يودع في البنك (ودائع).
- عندما يدفع لأهل القتيل (دِيّة).
- عندما يقدم بعد نهاية الخدمة (مكافأة).
- الخاطفين يسموه (فِدية).
- عندما يقدم بشكل غير قانوني في إسم الخدمة (رشوة).
- عندما يقدم للفقراء والمحتاجين كواجب يقال له (زكاة).
- عندما يعطى لهم تطوعا يسمى (صدقة).
- عندما يدفع مقابل تأجير عقار (الإيجار).
- عندما يدفع من قبل العظماء يدعى (مكرمة)
- عندما يصرف لتصفية الذنوب (كفارة).
- عندما يدفع كهدية الأعياد (عيدية).
- عندما ياتي من المتوفى لذويه يسمى (ميراث).
- عندما يُسدد بها الديون، تسمى (أقساط).
- عند تحصيل العائد على الاستثمار، تسمى (فوائد).
- عند تأسيس مشروع، تسمى (رأس المال).
- عند نجاح المشروع، تسمى (أرباح).
- عند فشل المشروع تسمى (خسائر).
- عند ما تُعطى للطالب أثناء الدراسة، تسمى (منحة).
- عندما تصرفها الحكومة، تسمى (نفقات).
- عندما تتحصلها الحكومة، تسمى (إيرادات).
- عندما تزيد النفقات على الإيرادات، تسمى (عجز).
- عندما تزيد الإيرادات على النفقات، تسمى (فائض).
- عندما تقدم من المنظمات، تسمى (مساعدة).
- عندما تقدم للمتفوقين، تسمى (جائزة).
- عندما تودع مقابل الحصول على شيء آخر، تسمى (رهن).
- عندما يحصل عليها من الرهان بالألعاب، تسمى (قمار).

إختبر ذكاءك

الإسم	المدرسة					المادة					الخدمة					الراتب				
	الصديق	معاذ	النور	الخطاب	الصباح	علوم	تاريخ	انجليزي	وطنية	رياضيات	9 سنوات	14 سنة	16 سنة	5 سنوات	22 سنة	40 ألف	45 ألف	48 ألف	30 ألف	33 ألف
وردة																				
زهرة																				
ريحانة																				
رنا																				
فاطمة																				

هل تستطيع تحديد مدرسة كل معلمة والمادة التي تقوم بتدريسها ومدة خدمتها وراتبها من خلال المعلومات والجدول باستخدام √ أو X في المربعات؟.

- رنا لاتدرس الانجليزي أوالوطنية وخدمتها تجاوزت 20 عاماً.
- أكبرراتب لمعلمة العلوم وردة في مدرسة الصباح وخدماتها تفوق ريحانة بـ 5 سنوات.
- زهرةمعلمة تاريخ في مدرسة الصديق وهي أقل المعلمات خدمة وراتب.
- راتب رنا أقل من ريحانة بـ 5 آلاف وهي معلمة رياضيات.
- الانجليزية مادة ريحانة المعلمة في مدرسة الخطاب.
- فاطمة معلمة في مدرسة النور ومادة الوطنية اختصاصها.

سودوكـــو

3	7				5	4		
			3		4			
		4		5		3	8	
2			4		6			3
	5			2			8	
		8		7		6		
8					3	6		
	9		8	3			1	5
1		3			5			

الكلمات المتقاطعة

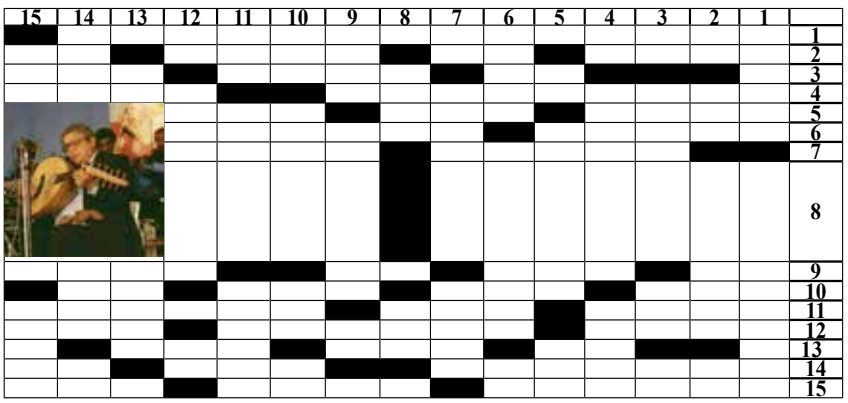

أفقيـــاً :-

1) موسيقار وملحن ومطرب يعتبرمن أبرز الأسماء في تاريخ الأغنية المعاصرة في اليمن وأهم الروادالذين ساهموا في تحديثها وتطويرها وادخل الآلآت الموسيقية عليها ، هومن مواليدعدن عام 1938 درس الموسيقى في مصر وله مصفوفة من الأعمال والأغاني العاطفية والوطنية الرائدة ، توفى بحادث مروري في طريق عودته إلى عدن قادماً من صنعاء عام 1992.

2) طريق ضيق للعطف والتخيير نقيض موجب حث.

3) عشرة بالانجليزية كلب صائت أدلى بكلام.

4) إخراج الأمر من الحكم العام يتمم.

5) واهن البنية أجل أومدة من الوقت.

ضميرالمخاطب.

6) قدح المداوي.

7) مياه من السماء مستودع سوائل (م).

8) البعوض ربضت أو جثت على الأرض.

9) للنفي من الانبياء للتعريف دم يخرج من الأنف

10) أزمات وكوارث متشابهة ضميرالمتكلم نصف شعاع.

11) ارتحل أوغادر حمرة غروب الشمس حارس الحبس.

12) متشابهة صوت غليان الماء خاصتنا.

13) ثلثا ترف نال ضميرالغائب المثنى.

14) جمع الشيك خيال للعطف والتخيير.

15) حشرة تنسج خيوطاً عاضدـ آلة ترمى بواسطتها السهام.

عموديـــاً :-

1) تحلّت وتزخرفت الممكن.

2) نقيض باطل محافظة مجاورة لعدن نظرات سريعة حرف نصب .

3) للاستفهام بلدآسيوي أنكرت ارتاب.

4) قرع من الانبياء ترتيب (مبعثرة).

5) متشابهان كسروا أودمروا عش الصقر(م).

6) بعدواحد(م) أعرضوا عن (م) قادم.

7) للعطف والتخيير نزاول نقيض أخفقت.

8) جرسون صاد.

9) مابين زوال الشمس وغروبها الطنب (مبعثرة) أخذ (عامية).

10) هلك أوانقرض (م) جمع بئر آلة هوائية موسيقية معيار وزن.

11) صفرة تعلو الاسنان جسم سماوي من مات في سبيل الدين أوالوطن .12- أحد الوالدين يتمطى ثغر(م).

13) مستند مالي الطمع في نصيب الغير(م).

14) الشهرالاول من العام الهجري ساعد وساند للعطف والتخيير.

15) ماء قليل في مستنقع جرس.

المعـادن الإستراتيجيـة في اليمـن

م/أحمد يماني التميمي *

نسعى في هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية دائماً إلى اكتشاف أسرار الأرض الذي نحيا فيها وأخص بالذكر أسرارها من الموارد المعدنية المتوفرة في باطن الأرض، فإن الحياة تتطور مع تطور احتياجات البشر وهذا التناسب الطبيعي يجعل البلدان الصناعية الكبرى تتسارع في الهيمنة على ما يطلق عليه بالمعادن الإستراتيجية والتي تعرف بأنها المعادن اللازمة لقيام الصناعات المتقدمة والمتطورة ، حيث تستوردها عدد من الدول جزئياً أو كلياً وذلك حين لا تكفي المصادر المحلية كما وكيفا لمتطلباتها وحاجياتها الاقتصادية.. وأطلق على هذه المعادن بهذا الاسم لأهميتها الإستراتيجية في صناعات التطور التكنولوجي والصناعي ولهذا يعتبر سوق المعادن الإستراتيجية، ساحة جديدة للتنافس والنزاع بين الدول حول العالم.

في الآونة الأخيرة أصبح العالم يوجه صناعاته الحديثة نحو مجال الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة وخلق مناخ بيئي نظيف وهذا للحد من الانبعاثات الكربونية الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري الذي قرب نضوبه.

ومن المعادن الإستراتيجية المستخدمة في مجال الطاقة المتجددة هي العناصر الأرضية النادرة، الليثيوم، الكوبالت، الأنديوم والتيلوريوم.

فهذه المعادن تستخدم في صناعة المغناطيس وأجهزة الاتصالات والليزر ومنتجات إستراتيجية أخرى بالإضافة إلى صناعة البطاريات والسيارات الكهربائية لاستخدامها في مكونات تقلل من تلوث البيئة وبهذا دخلت هذه الصناعات على خط المنافسة بين الصناعات المختلفة للحصول على المعادن الإستراتيجية المستخدمة في مجال الطاقة المتجددة وأصبحت تثير نزاعات عالمية واقتصادية بالإضافة إلى المضاربة عليها في الأسواق، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى الطلب المتزايد على هذه المعادن وتوقع ارتفاع أسعارها.

الجدير بالذكر بأن المعادن الإستراتيجية في اليمن تتواجد في بيئات جيولوجية وأقاليم معدنية محددة وقد تم عمل تحريات معدنية عن أهم هذه المعادن الإستراتيجية ألا وهي العناصر الأرضية النادرة من قبل هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية في العاصمة المؤقتة عدن ـ وإرسال عينات إلى مختبرات هيئة الطاقة الذرية في المملكة الأردنية الهاشمية وكان هناك نتائج مبشره. حيث تتواجد العناصر الأرضية النادرة في اليمن في عدة بيئات جيولوجية تتراوح من بيئات ما قبل الكمبري إلى بيئات العصر الثلاثي وتتمثل الصخور الرئيسية المستضيفة للعناصر النادرة بالتالي:

- صخور الجرانيت المتواجدة على هيئة صخور لاحقة التكوين في بيئات صخور ما قبل الكمبري المتحولة.
- في صخور الجرانيت وفي مناطق الإسكارن الحاوية للمجنيتيت.
- في المحقونات الجوفية الجرانتية المخترقة للصخور المتحولة التابعة لحقب ما قبل الكمبري.
- في المحقونات الجرانيت الثلاثية Tertiary granitic intrusion.
- في قواطع وأجسام وعروق وعريقات البجماتيت والـ granite pegmatite.
- في صخور النيس والمجماتيت gneiss and migmatite
- في مناطق العروق الحر مائية وفي الصخور الجرانيتية - الرسوبية المتحولة.
- في مناطق الاسكارن ومناطق التماس بين الصخور الجرانيتية والصخور المتحولة.
- في الصخور البركانية الحمضية والفلسية الموجودة على هيئة محقونات نارية.
- في صخور المنزونيت والمنزوديوريت والسيانيت.
- في صخور الكربونايت وصخور النايس.
- في رواسب المراقد والرواسب الشاطئية.

ولهذا فإن إستغلال هذه المعادن يمثل أحد الروافد الاستثمارية الواعدة التي ستساهم في الرفع من القيمة المضافة للناتج المحلي ودعم الاقتصاد الوطني لتكون قاطرة تنمية محلية إذا حسن إستغلالها. فالدراسات الحديثة تشير إلى التوقعات بزيادة الطلب العالمي على المعادن الإستراتيجية وخاصة المستخدمة في مجال الطاقة المتجددة ، مما يتطلب منا في هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية تكثيف عمليات البحث والتنقيب وإعداد الدراسات الفنية اللازمة لإستغلالها ومعالجتها وتسويقها ، لذا لقد تم إعطاء هذا القطاع المكانة المنوط به وفق رؤى مستقبلية لهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ونحن بدورنا وتجسيداً لتوجيهات القيادة السياسية ممثله برئيس المجلس الرئاسي ورئاسة مجلس الوزراء وكذا وزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي الذي يولي هذا القطاع إهتماماً كبيرا ويقدم دوماً الدعم الكامل حتى نتمكن من المضي قدماً لتحقيق الأهداف المناطة بقطاع التعدين وتحقيق الدور المنتظر منه في التنمية..

نسأل الله تعالى أن يوفقنا لكل ما فيه خير لليمن ورفع شأنها،،

* ق. م. رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية اليمنية

المعادن الإستراتيجية في اليمن تتواجد في بيئات جيولوجية وأقاليم معدنية محددة

أسباب إرتفاع الأسعار وأثرها على حياة المواطنين

أن الغلاء وجد له موطنا في اليمن خلال هذه الفترة وخاصة مع التطورات المتسارعة والأزمات التي يشهدها العالم وسواء أكانت هذة الأزمات سياسية أو اقتصادية، حيث أدى إستمرار إرتفاع الأسعار في اليمن إلى الحد من وصول الكثير من الأسر إلى الغذاء خاصة بالنسبة لأولئك الذين لديهم دخل غير منتظم أو مصدر دخل رئيسي واحد فقط، ، حيث تواجه ملايين من الأسر في أنحاء البلاد فجوات في استهلاك الغذاء أو تستخدم استراتيجيات سلبية لمواجهة سبل العيش لتلبية احتياجاتهم، وذلك بسبب أن أسعار المواد الغذائية لاتزال أعلى بكثير من المتوسط، وذلك لإن الريال اليمني لم يستقر بعد ومازال في تقلب مستمر رغم تشكيل مجلس رئاسي جديد تولّى صلاحيات هادي بالكامل، ورغم إعلان #السعودية و #الإمارات عن تقديم حزم مساعدات مالية كبيرة (أكثر من 3 مليارات دولار) لم تُمنح حتى الآن. .

الأسباب

ك عدة عوامل خارجية وأخرى داخلية أدت إلى إرتفاع الأسعار في اليمن، فالعوامل الخارجية ترتبط بإرتفاع أسعار النفط العالمية والغاز مما أنعكس مباشرةً على أسعار معظم السلع والخدمات المستوردة من الدول الصناعية وبالتالي إنعكس آثار هذه الزيادة بصفة خاصة على التجارة والخدمات والقطاع الصناعي وقطاعات البناء والتشييد،مما أدى إلى رفع التكلفة، وبشكل عام أدى ذلك إلى إرتفاع الأسعار وبذلك يكون المستهلك أو المستعمل النهائي للسلعة أو الخدمة هو الضحية بالدرجة الأولى وخاصة ذوي الدخول المحدودة من موظفين وعمال ومتقاعدين .

أما العوامل الداخلية فهي ترتبط بنظام السوق المفتوح التي تعتبر من أهم مسببات الإرتفاع الكبير لأسعار السلع والخدمات باليمن، وكذلك عدم وجود هيئة رقابة للأسعار يمكنها أن تضبط الأسعار وتتحكم في نسبة الإرتفاع غير الطبيعية.

هذا بالإضافة إلى عدم تفعيل قانون حماية المستهلك، حيث لو كانت هناك هيئة رقابة حكومية لمراقبة الأسعار كان بالإمكان السيطرة عليها وعدم زيادتها دون مبرر. كذلك فإن من أهم مسببات إرتفاع الأسعار في اليمن هو عدم تدخل المؤسسات المحلية المعنية بمراقبة السوق.

د. ناظم صالح إسماعيل

هذا وبالإضافة إلى أن معظم الوكالات التجارة وموردي المواد الاستهلاكية إلى اليمن هي شركات أجنبية تسعى للربح السريع والمباشر بغض النظر عن اعتبارات كثيرة سواء اقتصادية كانت أو اجتماعية.

وكذلك هناك عوامل أخرى مساعدة في التأثير على إرتفاع الأسعار هي:

1) إرتفاع أسعار الوقود والغاز بشكل غير منطقي

2) إرتفاع الإيجارات سواء التجارية أو السكنية

3) إرتفاع أسعار الخدمات الأساسية في الدولة كوسائل النقل والمواصلات والشحن والتخزين والتبريد.

4 - جشع بعض التجار الذي يعد خيانه للوطن وعبثا بمقدراته الاقتصادية والاجتماعية، فمن غير المعقول أن يتغير سعر نفس الدواء على سبيل المثال من صيدلية إلى أخرى ومن يوم إلى اخر وكذلك أسعار السلع من بقالة لأخرى...

تأثير غلاء الأسعار على حياة المواطنين

إن الظروف الاقتصادية السيئة التي يعاني منها المجتمع اليمني ستلقي بظلالها على السكان، فإرتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وغيرها من المواد في الأسواق ستؤدي إلى مشكلات اجتماعية وشخصية عديدة تطال

معظم أفراد الأسرة وتعمل على زعزعة الاستقرار النفسي والعاطفي لديه، فان سوء التغذية والمسكن السيئ يؤثر على سلامة الفرد من الناحية الفيزيقية والنفسية وقدرته على التكيف الاجتماعي.

كما أدت إرتفاع الأسعار إلى انتشار الظواهر السلبية مثل الكسب غير المشروع كالرشاوى والعمولات وغيرها بين بعض ضعاف النفوس من العاملين في الوظائف الحكومية والقطاع الخاص وزيادة الأمراض النفسية والانتحار وإرتفاع نسب الطلاق والعنوسة، وتفشي ظاهرة التسرب المدرسي بين الطلبة، إضافة إلى انشغال الأسرة بحل المشكلات الاقتصادية المترتبة على هذه الزيادة مما يتسبب في إهمال تربية الأطفال تربية سليمة والانشغال عن همومهم خصوصاً في مرحلتي الطفولة والمراهقة، كما تعد جريمة السرقة من أبرز الآثار السلبية لظاهرة الغلاء، على اعتبار الغلاء ضمن العوامل الرئيسة المؤدية إلى انتشار ظاهرة السرقات التي يقدم عليها بعض المراهقين والشباب الذين يتوقون إلى إثبات أو تركيز أنفسهم في المجتمع.

التوصيات

- إتخاذ قرارات فورية لتشديد الرقابة على الشركات والتجار ومنع الاحتكار وعدم تركهم يتحكمون في السوق كما يشاؤون.
- يجب أن تكون هناك قوانين صارمة لمحاربة من يستغلون غياب الرقابة لتحقيق أرباح غير مشروعة.
- فرض تسعيرة جبرية على السلع الغذائية التي لا يمكن للمواطن الاستغناء عنها كالألبان ومشتقاتها واللحوم بأنواعها والخضراوات بحيث تكون في متناول الجميع بما فيهم ذوي الدخل المحدود.
- إتخاذ مبادرة بخفض أسعار السلع الغذائية، مبادرة تشترك فيه الحكومة والشركات الكبرى والمواطنون ومجلس الشورى.
- خفض رسوم الخدمات الحكوميةحيث تبدأ الشركات الكبرى والوزارات الخدمية بخفض رسومها وإعلان هذه المبادرات في وسائل الإعلام لتقتدي بها بقية القطاعات.
- توعية المستهلك بالاستغناء عن الكماليات وبمقاطعة وعدم شراء السلع التي تقدمها الشركات المحتكرة والتي يرتفع سعرها مع مرور الوقت مهما كانت الحاجة اليها.
- تشجيع المستهلكين على التبليغ بالتجار المخالفين .

ختاماً

أود القول بأن كلنا نعرف أن التضخم هذه الأيام ظاهرة عالمية، وأن الحكومات تسعى للسيطرة على تداعياته، لكن لا يعني وجود تضخم أن ترتفع الأسعار إلى هذا الحد غير المحتمل، فهناك طرق يمكن من خلالها السيطرة على هذا الغلاء، وأرى من وجهة نظري أن المسؤولية هنا جماعية ليست على عاتق الحكومة وحدها، ومبدئيا لابد من بدء مبادرات على الفور لخفض أسعار السلع الغذائية بكافة أنواعها ورسوم الخدمات الحكومية، وعلى الشركات الكبرى أن تثبت للمواطنين أنها شركات وطنية فعلا لا قولا، وأنا متأكد أن هناك الكثير من الأسر أصبحت تستغني عن سلع غذائية كثيرة ومع ذلك لم تستطع أن تجاري الغلاء، ولذلك يجب على الحكومة ان تمنع الاحتكار اذ يعد من ابرز اسباب الغلاء فهو ممقوت ويضرب الاقتصاد والتجارة، لذلك على حكومتنا اليمنية الرشيدة أن تدرس هذا الأمر جيدا، وألا تجعل للاحتكار مكانا في الاقتصاد اليمني، فعندما يكون العرض كبيرا، الناس تتشجع وتشتري لأن الأسعار ستكون معقولة وفي متناول الجميع، أما الاحتكار فيقلل من العرض وبالتالي ترتفع الأسعار ويعزف الناس عن الشراء وتصاب الأسواق بالشلل،لذلك أتمنى أن يتحرك مجلس الشورى وينسق مع الحكومة لإيجاد الحلول لهذه المشكلة التي ضجت الأصوات بالشكوى منها وما كان لها أن تفعل هذا لولا الشعور بوطأة الغلاء، والمشكلة الكبرى أن الدخل ثابت إن لم يقل عن ذي قبل، وأسأل الله أن يجنب بلادنا شر الغلاء.

وضع معقد وتحركات حثيثة

كتب/ نسيم البعيثي

أكد الرئيس العليمي في خطاباته وتحركاته وتصريحاته وزياراته أنه يناضل مع رفاقه في مجلس القيادة جميعا من أجل استعادة بلدنا ودولتنا من النفوذ الإيراني الخبيث، في الحقيقة نحن نتعثر ونكبوا ونستعيد ذواتنا ونقاوم، وسنهزم جميعا كل من يحاول المساس بوطننا وبثقافتنا وتاريخنا وجغرافيتنا وطموحنا ولن نسمح لأحد مهما ظن في نفسه القدرة وتوهم من جر البلاد نحو مشاريع الطائفية والتجزئة والفوضى والعنف والإرهاب .

لقد تعامل مجلس القيادة الرئاسي بكل إيجابية مع كل دعوات السلام وكافة المبادرات الإنسانية التي تطلق من كل الجهات، من أجل التخفيف عن معاناة اليمنيين وتداعى العالم كله للبحث عن فرص السلام وتعامل ومجلس القيادة معها بكل مسئولية وبكل جدية، وأعلن عن فرصة للسلام للتخفيف عن الشعب ومعاناته .

وبدلا من التعامل بمسئولية مع كل هذه الدعوات ذهبت الميليشيات تهاجم المواني اليمنية كما هي عادة العقول الصغيرة التي لا تأبه بحياة اليمنيين ومعاناته كيف لا و ولائهم وقرارهم مرتهن لأسيادهم في طهران ،وفهموا كل فرص السلام أنها حالة من الضعف بدلا من كونها حالة من التعبير الصادق عن من مجلس القيادة و مسئولية أخلاقية ودستورية تجاه اليمنيين ومعاناته.

الجميع يتابع عن كثب تحركات الرئيس لمعالجة كثير الملفات السياسةو الاقتصادية والامنية والعسكرية يجب أن ندرك كارثية الوضع المعقد وكبر التحدي، ونطلب من الجميع التعامل بكل جدية ومسئولية والوقوف مع الرئيس ومجلس القيادة من أجل استعادة الدولة اليمنية وبسط نفوذها على كافة تراب الوطن,أن ادراك المرحلة يجب أن يكون من خلال الوعي بمخاطرها أن وجد هناك تقصيرا يجب تلافيه، والتحديات يجب تخطيها، والعراقيل يجب تجاوزها، وندعو كل القوى السياسة والمكونات إلى الالتحام والتوحد ورص الصفوف لمواجهة الانقلاب واستعادة الدولة اليمنية.

سننتصر على الكهنوت والتخلف ،بوحدة الصف والوقوف معاً في معركتنا المصيرية بقيادة مجلس القيادة الرئاسي وسننتصر بالوعي والتلاحم الاجتماعي والتراحم والتعاون والإخاء والتسامح، وسننتصر على كل ذلك باستعادة الدولة وهزيمة الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة على كل ذرات التراب الوطني.

تتقدم إدارة وموظفو البنك المركزي اليمني

بالتهاني الحارة وأطيب التبريكات إلى فخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة أبناء الشعب داخل الوطن وخارجه

بمناسبة الذكرى الـ 55 للاستقلال الوطني المجيدة،،،

سائلين المولى تعالى أنٍ يعيد هذه المناسبة على الجميع بالخير والنماء والاستقرار والمُضي قدماً نحو تحقيق كل الأهداف و الآمال و الطموحات،،،

الأستاذ/ أحمد أحمد غالب

محافظ البنك

كل عام وأنتم بخير

> The most prominent of which was supporting the war efforts, taxes, aids, zakat, financing activities and Houthi occasions that do not stop throughout the year

purpose of justifying its actions, serving its interests, and exploiting the collapse of the currency value.

The Economic Committee has called on the international community, the United Nations and all of its agencies to take the responsibility in obliging the Houthi militia to stop the political exploitation of the human suffering they cause by bringing about collapses in the value of the national currency, and to hold it responsible for that.

The committee warned from the continuation of Houthi practices that push economy of the country towards collapse, stressing that this will badly affect all humanitarian relief efforts and urgent economic development and will make them useless.

Currency Manipulation

Economists said that the Iranian-backed Houthi militia is exacerbating the human suffering of Yemenis by manipulating currency rates in the areas under its control.

The Supreme Economic Committee in Yemen accused the Houthis in pushing the economy to the brink of collapse by allowing currency speculation, which has negative effects on relief efforts, economic development and reconstruction efforts.

The economists explained that the Huothis are using the card of manipulating the price of currencies by buying and holding them in the hope of reaping profits from selling them later, in service of Iran's political interests in the region.

Manipulating the Economy to Serve Foreign Parties

Observers of the Yemeni economic affairs noticed that the coup militia has been working to invest the looted money in private companies established for its loyalists to control the oil derivatives market and to speculate on the currency rate, as well as employing a large amount of this money in purchasing real estate.

Besides, the illegal levies imposed by the militia on merchants and businessmen, the financial resources they obtain through the telecommunications and tobacco sectors, as well as taxes and customs duties on goods are all used to finance their militias, spend on the war efforts, and buy weapons smuggled into Yemen through external parties.

The militia also deliberately harassed the citizen and fought him in his daily livelihood. It doubled the imposition of financial levies and royalties on citizens and merchants, and obliged them, on an ongoing basis, to pay through inventing different names for the process of looting and extortion.

The most prominent of which was supporting the war efforts, taxes, aids, zakat, financing activities and Houthi occasions that do not stop throughout the year. As a result, commercial and economic activity in areas controlled by the Houthi militia was subjected to massive razing process, which undermined its ability to produce and withstand.

Moreover, the militia has not excluded any of the merchants, even the street vendors and the owners of mobile carts, and imposed levies and royalties on them on an ongoing basis. Thus, the national economy was badly affected, due to the heavy demolishing it was subjected to. Furthermore, the commercial sector was greatly affected, and the phenomenon of capitals and investments migration spread; more than 90% of medium and large foreign investments have left Yemen.

The volume of immigrant funds was estimated at tens of millions of dollars. At the same time, many Yemeni businessmen and merchants withdrew their savings from local banks and migrated abroad to search for safe investment environment.

Levies

Under the dominance of the Houthi militia, the levies law prevailed forcing merchants, companies and factories to pay exorbitant amounts of money as levies, which in turn was reflected on the citizen in the form of high prices.

Private hospitals were also forced to pay monthly levies and royalties, which had a severe impact on the health sector. Many institutions and associations were forced to stop working after the harassment they were subjected to.

The Houthi war led to the cessation of exports, disruption of production, deterioration of the business environment, as well as contraction of half of the national economy. International statistics indicate that the economic downturn has caused the deprivation of four out of ten Yemeni families of having a regular source of income. It caused the rise in poverty levels to more than 80%, as well.

Confiscation of Banks and Expropriation of Funds

As part of its ongoing war against the economic sector, both public and private, the militia confiscated a number of commercial banks, and withheld the funds of some of them. It confiscated the funds of Tadhamon Islamic Bank, which is considered one of the economic fortresses in Yemen. It has also generalized the seizure of the funds of Tadhamon Islamic Bank with all banking sectors and companies. Besides, it has stormed its headquarters in Sana'a, and demanded the suspension of work in all of its branches.

Furthermore, it has appointed its loyalists in the management of large commercial banks, including the Cooperative & Agricultural Credit Bank, CAC Bank, as the militia appointed a bank manager from the family of the group leader, Abdulmalik Al-Houthi.

In this regard, the Studies and Economic Media Center denounced the violations of the Iranian-backed Houthi coup militia against the bank sector, and deprecating the campaigns of intrusions that affected the banks, the latest of which was Tadhamon Bank in Sana'a.

It stressed, "The storming of banks is considered as a dangerous step that will lead to catastrophic repercussions at the local, regional and international levels, affect the reputation of the Yemeni banking sector, and it will also have significant negative consequences on the local economic situation and the living situation."

Circulation of Currency

As part of its war against the national economy, according to the World Bank report, October 2020, the Houthi militia banned the circulation of the new currency, which has been exacerbating the severe economic crisis in the country.

An economic report has estimated that the total looting of the Houthi militia from the state revenues in the capital, Sana'a, and the areas under its control in one year is 1 trillion 292 billion 500 million riyals, and more than 5 billion US dollars at the expense of dollar exchange rate of 250 riyals in 2014-2015.

According to the sources, the total funds of Yemeni government insurance institutions are estimated at 1.28 trillion riyals (about 6 billion dollars), which are invested in treasury bills, sukuk, government bonds, and stalled projects that do not yield any revenues.

Economic Committee

According to the Yemeni Economic Committee, Houthi coup militia insists on exploiting the economic and financial situation and the needs of people in the areas under its control, speculating the currency in the market and causing a re-collapse of the value of the local currency.

The committee revealed that the militia's insistence on dragging the national economy to the stage of total collapse and putting pressure, by force of weapons and security threats, on all financial institutions and professional specialized associations is for the

Ongoing Houthi War against Yemeni Economy

Following the Iranian-backed terrorist Houthi militia seizure for the institutions in the country and the capital city, Sana'a, on September 21, 2014, it has been seeking with its entire means to destroy and destabilize the economy.

At the same time, its economic war was waged against the Yemeni people and the private sector to destroy the various means of livelihood in the country to force the Yemeni people to fight in the battle of survival only.

One of the most prominent aspects of the economic war, to which the Yemeni people were subjected especially the citizens live in areas controlled by the Houthi militia, is premeditatedly cutting off the salaries payment for the administrative and military employees in the country who reached a million and 250 thousand, in September 2016.

Since that year, the Houthi militia has been preventing the payment of the salaries of more than a million employees, including 135,000 teachers in the areas under its control. The Houthi militia has taken this procedure despite its control over the resources of vital sectors, which generate income of billions of riyals monthly. This huge amount of money is sufficient to cover the shortfall in paying the salaries of the employees of the various governmental units in the country.

Privatization of the Public Sector

In its eighth year of war, the Houthi militia continues its violations and harassment of the private sector, seeking to destroy and monopolize it. This happens after destroying the public sector and privatizing it in favor of senior militia leaders, as it practices systematic extortion and looting of merchants who invest in its areas of control.

This sector becomes threatened with collapse, as merchants and citizens are subjected to continuous process of extortion, forcing them to pay exorbitant amounts of money throughout the year under several justifications, which has been leading them towards bankruptcy.

1967-2022

30 نوفمبر

العيد الـ55 للاستقلال

تتقدم إدارة وموظفو وعمال كافة قطاعات ميناء عدن

بالتهاني الحارة وأطيب التبريكات إلى فخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة أبناء الشعب داخل الوطن وخارجه

بمناسبة الذكرى الـ 55 للاستقلال الوطني المجيد،،،

سائلين المولى تعالى أن تهل هذه المناسبة على الجميع بالخير والنماء والاستقرار والمُضي قدماً نحو تحقيق كل الأهداف و الآمال و الطموحات،،،

عنهـــم:

الدكتور/ محمد علوي أمزربه

رئيس مجلس إدارة ميناء عدن

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد